جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

صور الفعل المضارع في القراءات السّبع بين الصّيغ البديلة وقضايا الأصالة والفرعية

إعداد الطالبة
سكينة مسلم عبد القادر الزغاليل

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو، قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة سكينة مسلم الزغاليل الموسومة بـــ:

صور الفعل المضارع في القراءات السبع بين الصيغ البديلة وقضايا الأصالة والفرعية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عطية العبابنة		2011/11/21	مشرفاً ورئيسا
د. علاء الدين احمد غرايبة		2011/11/21	عضواً
د. حسن محمد الربابعة		2011/11/21	عضواً
د. سيف الدين طه الفقراء		2011/11/21	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر جامعة مؤتة

إهداء

إلى الرجل الذي عزّ نظيره وقلّ مثيله... شمس العمر ودفء الحياة

والدي مسلم عبدالقادر الزغاليل حفظه الله

إلى والدتي.. نور الأنوار، وقمر الأقمار... الياسمين الأبيض، والركن الأمين، أطال الله بقاءها...

إلى كواكب العمر... الذين أجدهم كلما ضاقت دوائر الحياة... أخوتي الأعزاء خالد ومحمد وصهيب، وأخواتي: سهى وسرى وعبير ورها وأسل وإسراء.

إلى "محمد ضياء" ربيعاً دائماً ونبعاً للإخلاص والوفاء

إلى أسرتي العزيزة الثانية الدكتور يحيى عبابنة والدكتورة آمنة الزعبي

وإلى خالدة وخالد ومودّة وإباء ومثنى

إلى الرياحين الذين أدخلوا البهجة إلى قلبي

سليمان، شأس، شادن، فرح، وشذا، رند، طارق، خزامى، ألَق، عمر، هاشم، تقي الدين، مسلم، شهد، لِين، جمانة، ريما.

إلى النسب الرفيع... د. خالد الربابعة، ومحمود الزغاليل ومقداد القرارعة احتراماً وتقديراً

إلى كلٍّ هؤلاء.. أقدّم هذا العمل

سكينة مسلم الزغاليل

الشّكر والتّقدير

يا ربّ لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، لا نحصيك حمداً وشكراً أنت كما أثنيت على نفسك، وحدك صاحب الفضل والمنّة، أخرجتنا من دياجير الظلمات وهديتنا صراطك المستقيم، وعلّمتنا ما لم نعلم بمعلّم البشرية جمعاء وسيّد المرسلين محمد بن عبد الله عليه وعلى آل بيته الأطهار الكرام البررة أفضل الصلاة والتسليم إلى يوم الدين، فيا رب لك الحمد والشكر على ما أنعمت وتفضّلت عليّ من إتمام رسالتي، بعد عمل وجهد دؤوب، لم أكن الوحيدة فيه، بل كان نتاج عمل مشترك مع أشخاص آخرين ساهموا بإنجازه، ولم يكن له أن يرى النور لولاهم، ولأنّ من لا يشكر النّاس لا يشكر الله، فكل الشكر والاحترام والتقدير إلى كل من كانت له بصمة واضحة في هذا العمل .

وأتقدّم بالشكر العظيم إلى تاج العلم والأشرف الفريد.. وصافي السّريرة.. من لا نظير له بعلمه..الذي مدّ يده لي .. وتفضّل بالإشراف عليّ..وكان خير معين لي لإخراج عملي هذا..العلّامة الجليل الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة .. فلك منّي عالمي الجليل وأستاذي القدير..ما بقيت خالص شكري..لتواصلك الدّؤوب معي.. وتوجيهاتك الصّائبة التي لن أبلغها.

وأتقدّم بالشكر والفضل والعرفان لأعضاء هيئة المناقشة العلماء الأفاضل: الدكتور علاء غرايبة، والأستاذ الدكتور حسن ربابعة، والدكتور سيف الدّين الفقراء، لتفضّلهم بمناقشة هذه الدراسة، وإغنائها بملاحظاتهم القديرة، لإتمام هذا البحث على أكمل وجه..

وأتقدّم بالشكر كلّ الشكر لكل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل ..

سكينة مسلم عبد القادر الزغاليل

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الانجليزية	ح
المقدمة	1
الباب الأول: العلاقات التركيبية في جملة الفعل المضارع	
الفصل الأول: التغير في إسناد الفعل	**4**
1.1 العدول أو الالتفات	4
2.1 أقسام الالتفات عند مكي بن أبي طالب في كتابه الكشف	8
1.2.1 الخروج من الخطاب إلى الغيبة	9
2.2.1 الخروج من الغيبة إلى التكلم	17
3.2.1 الخروج من الغيبة إلى الخطاب	30
4.2.1 الخروج من التكلم إلى الغيبة	39
الفصل الثاني: تحوّلات الجملة	**48**
1.2 نونا التوكيد	48
2.2 أشكال التحويل في صورة الأفعال المضارعة	60
1.2.2 الرفع والنصب	61
2.2.2 الرفع والجزم	68
3.2.2 النصب والجزم	47
الباب الثاني: المستوى الصرفي	**78**
الفصل الأول: صور الفعل المضارع في حالة الإفراد	**78**
1.1 معاني زيادات الأفعال	78
1.1.1 التشديد والتخفيف	78

1.1.1.1 الانتقال من المشدد إلى المخفف 81
2.1.1.1 الانتقال من المخفَّف إلى المشدَّد 90
2.1.1 التعدي واللزوم 99
الفصل الثاني: الأفعال الخمسة وتحولاتها التركيبية **107**
1.2 تحول في بناء الفعل للفاعل والمفعول 107
1.1.2 تحول الفعل المبني للفاعل إلى مبني للمفعول 111
2.1.2 تحول الفعل المبني للمفعول إلى مبني للفاعل 115
2.2 المجرد والمزيد 122
1.2.2 الانتقال من (فعّل) المشدد إلى (فَعَلَ) الثلاثي في الأفعال الخمسة 123
2.2.2 الانتقال من الثلاثي المجرد إلى وزن (فعّل) 132
3.2 تناوب الصيغ 138
1.3.2 التبادل بين صيغتي (فَاعَلَ) و (فَعَلَ) 138
1.1.3.2 ما قرئ بألف المفاعلة 138
2.1.3.2 الانتقال من (فاعَلَ) إلى (فَعَلَ) 142
4.2 التعدي واللزوم 145
الفصل الثالث: ظاهرة التذكير والتأنيث **157**
1.3 الأصل اللغوي لتذكير الفعل وتأنيثه 157
1.1.3 جمع التكسير 163
2.1.3 الفاصل بين المؤنث وفعله 167
3.1.3 التأنيث المجازي 171
4.1.3 الحمل على المعنى 176
5.1.3 الخاتمة 180
المراجع 184

الملخّص

صور الفعل المضارع في القراءات السّبع بين الصّيغ البديلة وقضايا الأصالة والفرعيّة

سكينة مسلم الزغاليل

جامعة مؤتة، 2011م

تهدف هذه الدراسة إلى بيان التغيّرات التي تحدث في صيغة الفعل المضارع وتُفسّر سبب تعدّد الأوجه القرائيّة التي جاء عليها في المواضع القرآنيّة نفسها للآيات الكريمة في كتاب "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها" لمكي بن أبي طالب" وأنّ هذه الأوجه القرائيّة ما هي في حقيقة الأمر إلا صيغا بديلة لم تفضِ إلى ظهور معنى جديد.

وما أتى في حالات من تغيّرات في صورة المضارع قد عُدَّ تحوُّلاً إسناديًّا فلم يُحمل على الصيغ البديلة، وفي حالات كان المعنى العام في القراءتين واحداً مثل قراءة التّشديد والتّخفيف، ولكنّ المعنى الحقيقي اختلف تبعا لاختلاف الصيغ الصرفية، وفي حالات أخر توصّلت الدراسة إلى أنّ الصّيغتين البديلتين للمضارع نفسه لم تُضف إحداهما معنى نحويّاً مختلفاً.

واتّبعت الدراسة المنهج الوصفي التّحليلي لرصدها الأفعال المضارعة من كتاب الكشف لمكي بن أبي طالب التي تُعَدُّ شواهدَ قرآنيّة لهذه الدراسة.

ثم قُسِّمت الدراسة إلى بابين، تناول الباب الأوّل العلاقات التركيبية في جملة الفعل المضارع، وعالج هذا الباب موضوع الالتفات، لغة ومجازاً مقدّماً تاريخاً موجزاً عن نشأته وأقسامه في ضوء القراءات القرآنيّة، وكذلك موضوع أدوات التّحويل والحديث فيه عن نونيّ التّوكيد وأشكال التّحويل فيه .

أمّا الباب الثاني فقد جعلته ثلاثة فصول وهي: الأفعال المضارعة في حالة إفراد الفعل، والأفعال الخمسة وتحوّلاتها التّركيبيّة، وتذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل، وخاتمة أُلحِق بها أهمّ النتائج التي توصّلت إليها الدّراسة.

Abstract

Types of present tense verb in the seven Qur'anic readings (qira'at) in the point of the alternative forms and the originality and branching.

Sukaynah muslimi-zzaġālīl

Mutah, University

This study aims at illustrating the changes that occur in the formulation of the present tense verb. It also explains the reason for the abundance of reading methods in which the present tense verb has been found in the same Qur'anic verses that were mentioned the the book of Makki Bin >abī ṭālib ">"al Kašf <an wuǧūhil-qirā>āti-ssab<. These different reading methods are actually nothing more than alternative forms that have not lead to new meanings and have not added any significance.

The cases in which the present tense verb has undergone changes, were considered as attributable transformation, hence, it was not considered as an alternative form. In other cases, the general meaning in both readings was considered uniform like gemination and ungemination (التشديد والتخفيف), but the actual significance has changed due to the change in morphological forms. The study has concluded that the alternative forms of the same present tense have not added a different morphological significance.

The study has used the analytical descriptive method to collect all the verbs from Al Kašf which are considered as Qur'anic examples for the study.

The study is divided into two parts: The first being about the structural relations in the present tense sentences. This part deals with the subject of (Iltifāt) from the linguistic and tropal aspects; with introducing a brief history about its emergence and divisions. The first part also deals with the subject of transformation tools and the two emphasis nūns (نونا التوكيد).

The second part was divided into three subdivisions; the first talking about present tense verbs in the case of infinitive status, the second about the Five Verbs (الأفعال الخمسة) and there structural transformations, and the third was about masculinization or feminization according to the agent.

Last comes a conclusion mentioning the most important results the study has reached.

المقدمة:

هذا موضوع يبحث في فكرة مهمة من الأفكار المتعلقة بكتاب الله عز وجل، وفي قراءاته السبع المتواترة المعتمدة، وقد وسمته بـ "صور الفعل المضارع في القراءات السبع بين الصيغ البديلة وقضايا الأصالة والفرعية"، فهو يتخذ من القراءات السبع مصدراً لمادته، وخصصت الفعل المضارع بالدراسة دون الأفعال الخمسة؛ لأنه الفعل المعرب الوحيد بينها من جهة، ولأن صوره تتعدد تعدداً كبيراً بخلاف الفعل الماضي وفعل الأمر، وهما فعلان قليلا التحول في الموضوع النحوي؛ لأنهما مبنيان، وإن كان هذا لا يعني أن صورهما الصرفية ليست ثابتة.

وقد اتخذت من المنهج الوصفي التحليلي منهجاً لدراسة المادة التي عملت على رصدها من كتاب: "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها"، إذ إنني جمعت مادتي الرئيسية من هذا الكتاب، ثم صنفتها وفهرستها وفقاً لأنواع التغييرات التي تطرأ على الفعل المضارع، بنية في ذاته أو تركيبياً، ضمن سياقه التركيبي الذي استُعمِل فيه.

وقد قادتني المادة المرصودة إلى قضية مهمة من قضايا التداول الاستعمالي أضفتها إلى عنوان الدراسة، وهي قضية الصيغ البديلة، أو ما يمكن أن يسمى بالصيغ الاختيارية، التي دُرست في كثير من الأحيان تحت باب الأصالة والفرعية، علماً بأن تحديد الأصالة والفرعية ليس من الأمور التي يمكن الكشف عنها بسهولة.

ولهذا فقد آثرت أن أدرسها ضمن معطيات التداول الاستعمالي في اللغة، معتمدة على أن البيئة اللغوية الفصيحة بيئة واحدة؛ لأنها أنتجت في نهاية الأمر بنية نحوية واحدة، لا يمكن تجزئتها؛ لأن نحو اللغة العربية استقر على قاعدة تكاد تكون واحدة، ولهذا فقد وجدنا أن مصطلح الصيغ البديلة أو الاختيارية، يعني أن الصور التركيبية أو الصرفية يمكن أن تستعمل في بيئة نحوية حتى لو تعددت صورها.

ولقد حاولت أن أتتبع دراسة العلاقات التركيبية ضمن مبدأ الصيغ البديلة أو الاختيارية عند الباحثين العرب، ولكنني لم أجد إلا نتفاً متفرقة في بعض الدراسات، التي لم تهتم بموضوع الصيغ البديلة، ولكنها اهتمت بقضايا الأصل والفرع، التي لا يصمد كثير منها أمام المنهج التاريخي الذي ينبغي أن تدرس على هديه، ولعل من

أهمّها دراسة عبد الله كناعنة، الموسومة بـ "أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة"، وهي رسالة الماجستير درس فيها الباحث قضايا الإعلال دراسة وظيفية فنولوجية ضمن قضايا الأصالة والفرعية، بعيداً عن القراءات القرآنية، فضلاً عن أنها لم تتطرق إلى قضايا الصيغ البديلة إطلاقاً، ولما اكتملت المادة اللغوية بدأت بتصنيفها وفقاً للمنهج العلمي الذي اتخذه علماء اللغة العربية القدماء والمحدثون، فوجدت أنه يمكن قسمتها على أقسام جعلتني أقسم رسالتي هذه إلى بابين: يشتمل الأول منها على فصلين: جعلت الأول للحديث عن العلاقات التركيبية في جملة الفعل المضارع، وبحثت فيه التغير في إسناد الفعل وهو الموضوع الذي اهتم به النحاة والبلاغيون على حد سواء تحت باب الالتفات أو العدول، وقد وجدت أن ما يخص العلاقات التركيبية في جملة الفعل المضارع في كتاب الكشف لا يشتمل على جميع أصناف العدول، بل اشتمل على أربعة أنواع فقط، وهي: الخروج من الخطاب إلى الغيبة، والخروج من الغيبة إلى التكلم، والخروج من الغيبة إلى الخطاب، والخروج من التكلم إلى الغيبة.

وأما الأنواع الأخرى فلم أقع على مادة منها في كتاب الكشف فيما يخص موضوع الدراسة، وأما الفصل الثاني: فقد درست فيه تحولات الجملة التي تشتمل على الفعل المضارع، وجعلت من ضمن مفرداته الحديث عن نوني التوكيد، وتأثيرهما في تحولات الجملة، زيادة على أدوات التحويل المختلفة التي تمثلت في ثلاثة أحوال: الرفع والنصب، والرفع والجزم، والنصب والجزم، وهي الحالات الإعرابية الممكنة للفعل المضارع الذي يمكن أن تطرأ فيه تحولات إعرابية علماً بأن الحديث عن نوني التوكيد يشتمل على حالة البناء.

وأما الباب الثاني فقد جعلته ثلاثة فصول، كان الأول منها للحديث عن الأفعال المضارعة في حالة إفراد الفعل، فدرست فيه موضوع معاني زيادات الأفعال في هذه الحالة كالتشديد والتخفيف بنوعيه: التحول الناتج عن الانتقال من المخفف إلى المشدد، والانتقال من المشدد إلى المخفف، ثم أتبعت هذه القضية حديثاً يجمع بين المعنى النحوي والصرفي، وهو التعدي واللزوم.

وأما الفصل الثاني فقد أفردته لبعض القضايا المهمة التي تتعلق بتحولات الفعل المضارع، درست في أوله الأفعال الخمسة، وتحولاتها التركيبية، وتحول الفعل المبني للمفعول والفاعل والمجرد والمزيد ضمن هذه الأفعال، وفيه انتقال من "فعّل" المشدد إلى "فعل" الثلاثي، والانتقال من الثلاثي المجرد، والتبادل بين صيغتي "فاعلَ، وفعّل"، وما قرئ بألف المفاعلة، وفيه انتقال من "فاعل إلى فعّل"، والتعدي واللزوم في هذه الأفعال أيضاً.

وأما الفصل الثالث فقد جعلته للحديث عن تحولات الفعل قياساً إلى الفاعل، وهي القضية التي نطلق عليها تأنيث الفعل مع الفاعل، أو إلحاق الفعل بعلامة تأنيث إذا كان الفعل مؤنثاً، أو نزعها منه، وفيه حديث عن الأصل والقاعدة بهذا الأمر، وتأنيث الفعل مع جمع التكسير، وتأنيثه مع وجود الفاصل، وتأنيثه مع الفاعل المؤنث، إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً مجازياً، وجعلت في آخره مبحثاً قصيراً تناولت فيه الحديث عن الحمل على المعنى فيما يخص هذه القضية، وهو آخر مباحث هذه الدراسة.

وقد أتبعت هذه الفصول خاتمة أثبت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذيّلتها بثبت أثبت فيه المصادر والمراجع التي عُدت إليها.

وبعد فهذا الجهد الذي أضعه بين أيديكم وأيدي القراء جهد باحثة يعتوره ما يعتور غيره من جهود البشر التي تتعرض للنقص والخلل.

وأرجو من الله أن يكون وفقني بالصحة وجنّبني الأخطاء التي تخرج عن دائرة أملي بالله العظيم الذي أرجو أن يكون قد قاد قلمي إلى الصحة وأبعده عن الزلل، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الباب الأول

العلاقات التركيبية في جملة الفعل المضارع

الفصل الأول: التغير في إسناد الفعل

1.1 العدول أو الالتفات

من المعروف أنَّ التعبير عن ظاهرة الالتفات تتمثل في انحراف الكلام عن نسقه المثالي المألوف، وعبر عنه بعضهم بالانتهاك الذي يحدث في الصياغة وهو المسئول عن طبيعة الأسلوب أو ربما يكون الانتهاك هو الأسلوب ذاته[1].

وقد نظر الأسلوبيون إلى اللغة في مستويين: مستوى مثالي متمثل في الأداء العادي، ومستوى إبداعي متمثل في اختراق هذه المثالية.

وبما أن المستوى الأول يعتمد النحو التقعيدي في تشكيل عناصره، ويعتمد اللغة في تنسيق هذه العناصر كان ثمرة الترابط بين النحاة واللغويين ظهور مثالية اللغة في استعمالها المألوف، وقد تكون هذه المثالية هي المسئولة عن تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، ثم التنويعات الأخرى كالجمود والاشتقاق، أو الأصول كالتجرد والزيادة، وتحديد مكان للجملة مرتبط بالحركة الإعرابية لأواخر الكلمات.

وهنا نظر البلاغيون إلى النحو وكأنه عامل أساسي في تأدية أصل المعنى، وبما أن النحاة واللغويين كانوا محافظين على مثالية الأداء إلا أن البلاغيين أقاموا مباحثهم بانتهاك هذه المثالية والعدول عنها في الأداء الفني، ولكنهم في الوقت نفسه لم ينكروا المستوى المثالي الذي حققه النحاة واللغويون، فقد جعلوه الخلفية الوهمية وراء الصياغة الفنية التي يقيسون عليها عملية العدول، فقالوا: (أصل المعنى)، و(أصل الكلام)، و(رعاية للأصل).

فكان من وسائل البلاغيين الزيادة والحذف، أو التقديم والتأخير، أو التعريف والتنكير، بحيث يؤثر هذا الحال في أجزاء الجملة.

---

[1]. انظر: عبد المطلب، محمد. البلاغة الأسلوبية، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1994م، ص: 268.

وبالرغم من ذلك، أدرك البلاغيون أنه لا بد من وجود أصل في التركيب يقاس إليه العدول عنه، مثلاً؛ هم يرون أن المسند إليه أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه إلا لأغراض هم وصفوها وحدّدوها.

ثم بين البلاغيون أن العدول يتم من خلال عوامل نفسية تكتنف عملية التخاطب، كالتشويق، والتفاؤل، والتلذذ.

إذن يظهر "التفاؤل" كخاصية تعبيرية تتميّز بطاقاتها الإيحائية من خلال مبحث المطابقة الذي أقامه النحاة واللغويون.

فهو عند البلاغيين العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأول[1].

وطبيعة المطابقة تتمثل لغوياً في العلامة الإعرابية[2]، وتتمثل في الضمائر كالتكلم والخطاب والغيبة، وتتمثل في العدد من حيث الإفراد والتثنية والجمع، وتتمثل في النوع من حيث التذكير والتأنيث، وأخيراً تتمثل في التعيين، من حيث التعريف والتنكير.

فهذه المطابقات تمثل نسقاً لغوياً مثالياً في الأداء في حين يعد الالتفات ظاهرة أسلوبية تعتمد انتهاك هذا النسق بانتقال الكلام من صيغة إلى صيغة، ومن خطاب إلى غيبة، ومن غيبة إلى خطاب، إلى غير ذلك من أنواع الالتفاتات[3].

وذكر المبرد أن العرب تترك مخاطبة الشاهد إلى المتكلم ومخاطبة الشاهد إلى مخاطبة الغائب[4]، وقد ورد عند السكّاكي أنّ نقل الكلام في الحكاية والغيبة والخطاب كل منهما إلى الآخر يسمى التفاتاً[5].

---

[1]. عبد المطلب، محمد. البلاغة الأسلوبية، ص: 276.

[2]. حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة - مصر، 1973م، ص: 211 - 212.

[3]. المرجع نفسه، ص: 277.

[4]. المبرد. الكامل في اللغة والأدب، بيروت، مكتبة المعارف، ج: 3، ص: 23.

[5]. السكاكي، أبو يعقوب يوسف. مفتاح العلوم، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، الطبعة الأولى، 1981م، ص: 395.

ثم أورد المبرد أن العرب يستكثرون منه ويرون أن الانتقال من أسلوب إلى آخر أدخل عند السامع، وأحسن تطرية لنشاطه.

وهو عند الجرجاني: العدول عن الغيبة إلى الخطاب، أو التكلم، أو على العكس[1]، وقال الصنعاني: إن الالتفات هو أن يكون المتكلم آخذاً في معنى، فيعدل عنه إلى غيره قبل تمام الكلام، ثم يعود إليه فيُتمه، فيكون فيما عدل إليه مبالغة وزيادة حسنة[2].

وقد أشار مكي بن أبي طالب إلى هذا النوع من الأساليب الكلامية، وبين أثناء تخريجه للقراءات والاحتجاج لها، أن الكلام عندما انتقل من أسلوب إلى آخر كان محمولاً على أساليب كلامية أخرى، أي من أسلوب الغيبة إلى التكلم، أو من الخطاب إلى الغيبة مثلاً.

ولم يشر مكي عندما وجه القراءات إلى أن هذه القراءة عندما خرجت من الإخبار إلى الغيبة مثلاً جاءت على الالتفات، أي أنه لم يأتِ على ذكر مصطلح الالتفات، ولكنه عبر عن هذا المفهوم بمصطلح الانصراف أثناء تخريجه للآية الكريمة، في قوله تعالى: " ألا تتَّخِذُوا مِنْ دُوني"[3]، فبيَّن أن أبا عمرو قد قرأ الفعل "يتخذوا" بياء على لفظ الغيبة، في حين جاءت قراءة الجمهور بتاءين (تتَّخذوا)، ذاكراً أنَّ الفعل قد أُجري على الانصراف من الغيبة إلى المخاطبة، قياساً على قوله تعالى: "الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ"[4]، ثم قوله تعالى: " إياكَ نعبدُ "[5]، وتابع قوله بأن هذا كثير في القرآن الكريم، وله نظائر[6].

---

[1]. الجرجاني، علي بن محمد الشريف. التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت ــ لبنان، 1978م، ص: 34.

[2]. نقلا عن مطلوب، أحمد. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1987م، ج: 1، ص: 297.

[3]. سورة الإسراء، آية: 2.

[4]. سورة الفاتحة، آية: 2.

[5]. سورة الفاتحة، آية: 5.

[6]. مكي بن أبي طالب. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، 1987م، ج: 2، ص: 42.

فمفهوم (الانصراف) عند مكي موافق لمعنى الالتفات لغة، إذ جاء في اللسان: لفت وجهه عن القوم: صرفه، وتلفت إلى الشيء، والتفت إليه: صرف وجهه إليه، ولفتُّ فلاناً عن رأيه: أي صرفته عنه، ومنه الالتفات، ثم بيّن ابن منظور أن أصل اللفت: ليُّ الشيء عن الطريقة المستقيمة[1]، ومن المجاز: لفتُّه عن رأيه: صرفْتُه. وفلان يلفت الكلام لفتاً: يرسله على عواهنه، لا يبالي كيف جاء[2].

وقال أبو عبيدة في كتابه "مجاز القرآن": ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الغائب، ومعناها للشاهد[3].

نستنتج أن مصطلح الالتفات بهذا المعنى قد استُعمل مع استعمال العلوم البلاغية، إذ ذكر الزمخشري أربع صور للالتفات منها: الخروج من الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم، ومن التكلم إلى الخطاب، وأما القسمان الأخيران فهما على سبيل التجريد عند البلاغيين[4].

فقد تحددت ملامح هذا الفن البلاغي على يد الزمخشري، ثم أتى بعده السكاكي صاحب كتاب " مفتاح العلوم "، متأثراً بآراء الزمخشري تأثراً واضحاً في دراسته. وقد اشترط الجمهور في الالتفات ثلاثة شروط، تحدد أن هذا الكلام قد جاء على أسلوب الالتفات[5] منها: أولاً: ورود التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه ظاهر الكلام، ويترقبه السامع.

ثانياً: أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائداً في الأمر نفسه إلى المنتقل عنه[6].

---

[1]. ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، مادة " لفت "، ج: 2، ص: 84 – 85.

[2]. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. أساس البلاغة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ص: 411، مادة: "لفت".

[3]. أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي. مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ج: 1، ص: 252.

[4]. انظر: السيد، نزيه عبد الحميد. أسلوب الالتفات، دراسة تاريخية فنية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1983م، ص: 65.

[5]. المرجع السابق، ص: 11.

[6]. وهذه الشروط حددها السيوطي في كتابه: المزهر، ج: 1، ص: 334.

ثالثاً: أن يكون الالتفات في جملتين، لكنَّ هذا الشرط لا يُعدّ مقيداً؛ لأن فيه نظرا، فقد جاءت مواضع في القرآن الكريم، جاء الالتفات فيها بكلام واحد، كقوله تعالى: " والذين كفروا بآياتِ اللهِ ولقائِهِ أولئك يئسوا مِنْ رحمتي "[1].

2.1 أقسام الالتفات عند مكي بن أبي طالب في كتابه الكشف:

أما صور الأفعال المضارعة في القراءات القرآنية عند مكي في كتابه الكشف فقد انقسمت إلى قسمين، قسم قُرئ على الالتفات، والقسم الآخر قُرئ على التحول في الأساليب الكلامية، حيث كان مكي يذكر الفعل، ثم يعلق عليه بأنه قد جاء على لفظ الغيبة، دون أن يصرّح لنا بمصطلح الالتفات، داعماً بأدلة وحجج تفسيره لذلك من الآيات الكريمة نفسها، أي المحافظة على الاتساق القرآني والتآلف بين الكلمات، وسنفصل الحديث عن ذلك في بداية حديثنا عن كل قسم.

فالهدف عند مكي توجيه القراءة القرآنية أثناء تخريجها والاحتجاج لها بأن هناك تغايراً في الإسناد إلى الفاعل، بصرف النظر هل الفاعل واحد أم متغير، أثناء تحول القراءة من صورة إلى أخرى، فإذا قرئ الفعل بالياء فإنه قد أجري على لفظ الغيبة، وإذا قرئ بالتاء فإنه قد أجري على لفظ الخطاب، وإذا قرئ بالنون فكان إخباراً من الفاعل عن نفسه.

وأودُّ أن أشير إلى أنني قد قسّمتُ الأفعال المضارعة التي تخص التحول في الأساليب الكلامية إلى قسمين، بناء على ما جاء عند مفسري القرآن وموجِّهي القراءات القرآنية، وأشهرهم: أبو حيان الأندلسي صاحب البحر المحيط، والسمين الحلبي صاحب الدر المصون، ومن ثم الألوسي صاحب كتاب روح المعاني، فهؤلاء أشاروا إلى مصطلح الالتفات بهذا الاسم، ذاكرين أن الفعل الوارد في هذه المواضع قد قرئ على الالتفات.

---

[1]. سورة القصص، آية: 52.

وسنعرض فيما يأتي لأقسام الالتفات عند مكي بناء على ما قاله المفسرون، وعلى ما قاله مكي من شواهد قليلة بيّن فيها أنّ في هذه القراءة انصرافاً أو التعبير الآخر الذي عبّر به مكي عن مصطلح الالتفات وهو الخروج.

فذكر في مواضع قرآنية أن هذا خروج من غيبة إلى إخبار، وهذا خروج من الخطاب إلى الإخبار عن النفس، وسأشير إلى هذا في مواضعه.

1.1 الخروج من الخطاب إلى الغيبة:

وقد وردت مواضع كثيرة للالتفات تحت هذا القسم تجاوزت ثلاثين موضعاً، عشرة منها قُرئت على الالتفات، والباقي كان فيه خروج من الخطاب إلى الغيبة ولكنها لم تُقرأ على الالتفات، وذلك بسبب التغير في الإسناد إلى الفاعل، وكما ذكرنا أنه من شروط الالتفات الاتحاد في الفاعل، أما إذا تغير الفاعل فليس هناك التفات.

من الأفعال المضارعة التي قرئت على الالتفات من أسلوب الخطاب إلى الغيبة.

في قوله تعالى: "ومن حيثُ خرجْتَ فولِّ وجهكَ شطرَ المسجدِ الحرام وإنه للحقُّ من ربّك وما اللهُ بغافلٍ عما تعملونَ"[1].

ذكر مكي أن الفعل "تعملون" قرئ بالياء (يعملون) وهذه قراءة أبي عمرو واليزيدي، وقرئ بالتاء (تعملون) بإجماع الجمهور[2].

ووجه القراءة بالياء أن الفعل قد أجري على لفظ الغيبة والإخبار عن اليهود المخالفين للنبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في القِبلة، وهم غُيِّب كما ذكر مكي.

ثم تابع مكي قوله بأن تقدير الآية: ولِّ وجهك يا محمد نحو المسجد الحرام، وما الله بغافل عما يعمل من يخالفك من اليهود في القبلة، وهذا الخروج من ضمير الخطاب إلى ضمير الغيبة قد جاء على الالتفات؛ لأن العرب ترجع من المخاطبة

---

[1]. سورة البقرة، آية: 149.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 268، وينظر: الداني، التيسير، ص77، وأبو طاهر الأندلسي، العنوان في القراءات السبع، ص72.

إلى الغيبة كما يذكر ابن خالويه[1]، ودليل ذلك قوله تعالى: "حتى إذا كنتم في الفُلك وجَرينَ بهم"[2]، فلم يقل الله عز وجل "بكم".

وأما وجه القراءة بالتاء، أنه مردود على ما قبله من الخطاب وعلى ما بعده، فجاءت القراءة بالتاء، ليأتلف الكلام على نسق واحد، أما أن الخطاب حُمل على ما قبله، فهذا واضح من خلال سياق الآية، وأما حمل الخطاب على ما بعده من خطاب فحجته قوله تعالى: "فولوا وجوهكم شطْرَه"، وقوله: "عليكم حجّة"، وقوله "فلا تَخْشَوْهُمْ"، وقوله: "ولأتمَّ نعمتي"[3]، وهذه الحجج التي أوردها مكي كلها تجتمع في آية واحدة قد جاءت جميعها على الخطاب المباشر للنبي صلى الله عليه وسلَّم، لذلك جاء الفعل "تعلمون" بالخطاب قياساً على ما بعده من خطاب وما قبله.

وقد أشار أبو حيان إلى أن الله تعالى أخبر بنفسه عن نفسه، بأنه لا يغفل عن أعمال خلقه، وهو المطلع عليها والمجازي بالثواب لمن امتثل أمره، والمجازي بالعقاب لمن خالفه[4].

ومن الملحوظ أن هذا الفعل قد ورد له مثيل في آيات سابقة، فقد ورد في سورة البقرة، قوله تعالى: "وما اللهُ بغافل عما تعملون"[5]، وكذلك قوله تعالى: "إلى أشدِّ العذاب وما اللهُ بغافلٍ عما تعملون"[6]، وكذلك قوله تعالى: " أنه الحقُّ من ربهم وما اللهُ بغافلٍ عما يعملون"[7].

وقد أشار ابن خالويه إلى أن التاء هي اختيار القراء لعلتين، الأولى: أن رد اللفظ على اللفظ أحسن، والثانية كما وضّح ابن خالويه أن الله ليس بغافل عما يعمل كل أحد، لذلك اعتدلت التاء فيهما، ثم بين رأيه تحديداً في هذه الآية، ذاكراً أن

---

[1]. ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 83.

[2]. سورة يونس، آية: 22.

[3]. سورة البقرة، آية: 150.

[4]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 1، ص: 439.

[5]. سورة البقرة، آية: 74.

[6]. سورة البقرة، آية: 85.

[7]. سورة البقرة، آية: 144.

القراءة في الآيتين متساويتان وحجته في ذلك أنه لم يرد في قوله تعالى: "وإنه للحق من ربك" ما تكون إحدى القراءتين أولى بالرد عليه.

غير أنه يجعل قوله تعالى: "من ربك" وُجهت بالخطاب إفراداً للنبي – عليه الصلاة والسلام – ومعنى ذلك: له ولأمته، وهنا جاز الاختيار بالتاء[1].

وفي قوله تعالى: "لَتُبيِّنَنَّهُ للناسِ ولا تكتمونه"[2].

ذكر مكي أن الفعلين " لتبيننه ، وتكتمونه " قرئا بالياء، وهذه قراءة أبي بكر وأبي عمرو، وابن كثير، حملاً على لفظ الغيبة، وقرأ الجمهور الفعلين بالتاء حملاً على الخطاب[3].

وأما وجه القراءة بالياء على لفظ الغيبة، فقد جاء رداً على لفظ الغيبة الذي تقدمه، وهو قوله تعالى: "الذين أوتوا الكتاب"، وكذلك على ما بعده من لفظ الغيبة: "فنبذوه" في الآية نفسها، وجاء الكلام مؤتلفاً على طريقة واحدة بأسلوب الغيبة وهذا ما أورده مكي في كتابه.

وفسّر القرطبي هذه القراءة على التاء والياء، أما الياء فلأنهم غُيّب، وأما التاء فعلى حكاية الخطاب[4].

وحجة القراءة بالتاء، كما ذكر مكي، جاءت خطاباً من الله تعالى حملاً على الخطاب الوارد في قوله تعالى: "وإذ أخذ اللهُ ميثاقَ النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة"[5].

وأشار السمين الحلبي إلى أن القراءة بالياء جاءت جرياً على الاسم الظاهر، ثم بيّن أن الاسم الظاهر كالغائب، والذي حسّن ذلك برأيه قوله تعالى: "فنبذوه"، جاءت

---

[1]. ابن خالويه. الحجة، ص: 83.

[2]. سورة آل عمران، آية: 187.

[3]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 371، وانظر: ابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 221، وابن غلبون. التذكرة، ص: 367، الداني. التيسير، ص: 77، ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 185.

[4]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 3، ص: 178.

[5]. سورة آل عمران، آية: 81.

مباشرة بعد الفعل في الآية ذاتها، ثم أشار إلى أن القراءة بالتاء جاءت خطاباً على الحكاية وتقدير ذلك: قوله تعالى: وقلنا لهم[1].

وقد بيّن الطبري أن القراءة بالتاء هي قراءة عُظم أهل المدينة والكوفة، وقد جاءت على الخطاب ودليل ذلك "ولا تكتمونه"، ذاكراً أن القراءة بالياء جاءت على وجه الخبر عن الغائب، فعندما أخبر الله تعالى النبي عليه الصلاة والسلام بذلك عنهم، لم يكونوا موجودين، فصار الخبر عنهم كالخبر عن الغائب، وهذا الالتفات من ضمير المخاطب إلى ضمير الغيبة، إنما جاء استدلالاً بقوله تعالى: "فنبذوه"، فلو كان الكلام جرياً على الخطاب لقال تعالى: "فنبذتموه" أيضاً جرياً على الخطاب، فقوله "فنبذوه" جعلت القراء يلجأ ون إلى العدول ليتسق الكلام ويأتلف على نظام واحد، ومعنى واحد[2].

ـ في قوله تعالى: "ألا يَسْجدوا للهِ الذي يُخرج الخبء في السماوات والأرض ويعلمُ ما تخفون وما تعلنون"[3].

ذكر مكي أن الفعلين " تخفون وتعلنون " قُرئا بالتاء وهذه قراءة الكسائي وحفص، وقرئا بالياء وهي قراءة الجمهور[4].

ثم أفرد مكي لكل من الكسائي وحفص حجة قراءة الفعل بالتاء، فبيّن أن حجة القراءة بالتاء جاءت على الخطاب، ثم بين أنَّ الكسائي حمل القراءة على الخطاب؛ لأن الفعلين قد جاءا على معنى المناداة، فكان التقدير "ألا يا قوم اسجدوا لله الذي يعلم ما تخفون وما تعلنون".

ثم ذكر أن قراءة حفص جاءت بالتاء على الخطاب؛ لأنَّ الخطاب موجه للمؤمنين والكافرين، وقد ذكر صاحب البحر المحيط أن الكسائي قد قرأ بتاء

---

[1]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 278.

[2]. الطبري. جامع البيان، ج: 3، ص: 545.

[3]. سورة النمل، آية: 25.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 158، وانظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 481، وابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 271، والأصبهاني. المبسوط، ص: 332، وابن غلبون. التذكرة، ص: 586، والداني. التيسير، ص: 136.

الخطاب، وهي من خطاب الله لأمة محمد، ثم بيّن أنه من المحتمل أن يكون الخطاب لسليمان والحاضرين معه[1].

وهذا ما أشار إليه الألوسي عندما قال: إن الخطاب موجه للناس أو لقوم سليمان أو لقوم بلقيس، وبين أن في الكلام التفاتاً[2].

وقرئ الفعلان بياء الغيبة كما ذكر مكي بن أبي طالب؛ لأن الكلام قبلهما جرى على لفظ الغيبة في قوله تعالى: "وزيّن لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون، ألا يسجدوا ..."[3]، لذلك جرى "يخفون ويعلنون" على الغيبة، ثم بيّن مكي أنَّ آخر الكلام جاء كأوله في الغيبة، وفسّر أبو حيان أن الضمير بياء الغيبة من كلام الهدهد.

وهذه الضمائر سواء قرئت بالتاء أو بالياء إنما تتجسد في المعنى بشيء واحد، وترتبط معاً بعودتها على فاعل واحد هو الله عز وجل، فلا أحد يعلم السر من أمور خلقه غير الله تعالى في الخفاء والإعلان[4].

فنرى أن الالتفات في الأسلوب القرآني الكريم في هذه الآية ربما جاء لأهمية ما يريد الله تعالى إبلاغنا به وعَظَمَتِه، لأن المراد كما فسّر الألوسي أن الله تعالى سيظهر ما نخفي من الأحوال فيجازي عليها، ثم بعد ذلك تابع وذكر "ما تعلنون" لتوسيع دائرة العلم، أو كما وضّح الألوسي للتنبيه على تساويهما بالنسبة إلى العلم الإلهي[5].

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 7، ص: 70.

[2]. الألوسي. روح المعاني، ج: 19، ص: 192.

[3]. سورة النمل، آية

[4]. الطبري. جامع البيان، ج: 18، ص: 44.

[5]. الألوسي. روح المعاني، ج: 19، ص: 192.

في قوله تعالى: "هذا ما توعدون ليوم الحساب"[1].

ذكر مكي أن الفعل "توعدون" قرئ بالياء على الغيبة[2]، وسبب هذه القراءة أنَّ لفظ "المتقين" قد ورد في الآيات السابقة بلفظ الغيبة، وأن قوله تعالى: " جناتِ عدنٍ" وقوله: "متكئين فيها"، وقوله: "يدعون" وقوله: "عندهم"[3]، كلها ألفاظ وردت على طريقة الغيبة، فجرى "يوعدون" على الغيبة ليأتلف الكلام على نسق واحد.

وأما قراءة الفعل بالتاء "توعدون" كما أشار مكي، فقد جاءت على معنى الخطاب للمؤمنين، وتقدير ذلك "قل لهم يا محمد هذا ما توعدون".

وقد فسّر القرطبي القراءة بالتاء كما وردت عند مكي، أي: هذا ما توعدون أيها المؤمنون، وهذه قراءة الجمهور[4].

وهذا الخروج من الخطاب إلى الغيبة في قراءة الفعل بالتاء جاء على الالتفات؛ لأن الضمير في كلتا القراءتين عائد على المتقين. وقراءة الفعل بالياء عند مكي هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأضاف القرطبي ابن محيصن ويعقوب.

وأشار أبو حيان الأندلسي إلى أن هذه القراءة وهي بتاء الخطاب جاءت على الالتفات، والمعنى كما أورد أن هذا ما وقع به الوعد ليوم الجزاء[5].

ووجه الخطاب عند السمين الحلبي هو الالتفات إليهم، والإقبال عليهم، وفسر الألوسي أن قراءة الجمهور بالخطاب جاءت على الالتفات أيضاً أي ما ذُكر من ألوان النعم والكرامات (أعطيناكموه)[6].

---

[1]. سورة ص، آية: 53.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 232، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 555، وابن خالويه. الحجة في القراءات، ص: 306، والأصبهاني. المبسوط، ص: 381، وابن غلبون. التذكرة، ص: 144، والداني. التيسير، ص: 152، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 614.

[3]. سورة ص، آية :50،51،52

[4]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 8، ص: 470.

[5]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 7، ص: 405.

[6]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 539، وانظر: الألوسي. روح المعاني، ج: 23، ص: 212.

في قوله تعالى: "كَلا بل تحبُّون العاجلةَ، وتذرون الآخرةَ"[1].

ذكر مكي أن الفعلين "تحبون وتذرون" قرأهما الكوفيون ونافع بالتاء، وقرأ الباقون بالياء فيهما[2].

أما القراءة بالتاء، فعلى الخطاب، وجاءت على معنى قل لهم يا محمد: بل تحبون العاجلة وتذرون، كما أورد مكي، ثم فسر الزمخشري القراءة بالتاء بأنَّها جاءت على التوبيخ، وكأنه قال: بل أنتم يا بني آدم لأنكم خُلقتم من عَجَلٍ، وطُبعتم عليه، تعجلون في كل شيء، ومن ثم تحبُّون العاجلةَ وتذرون الآخرةَ[3].

وقراءة الفعلين بالياء "يحبون ويذرون"، جاءت على الغيبة حملاً على لفظ الغيبة المتقدِّم، وهو قوله: "يُنبأ الإنسان"[4]، وهذه القراءة عند الزمخشري أبلغ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وابن عامر، كما خرّجها ابن مجاهد.

وقد فسر أبو حيان أن قراءة الفعلين جاءت بتاء الخطاب لكفار قريش المنكرين البعث، وكلاً رد عليهم وعلى أقوالهم، أي ليس ما زعمتم، وإنما أنتم قوم غلبت عليهم محبة شهوات الدنيا[5].

ولقد ذكر مكي كثيراً من المواضع التي قرئت على الالتفات وتدخل تحت هذا القسم، غير أننا اكتفينا بعرض هذه الأمثلة، التي بيّنا فيها هذا القسم من أقسام الالتفات[6].

---

[1]. سورة القيامة، آية: 20، 21.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 350، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 661، وابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 357، والأصبهاني. المبسوط، ص: 453، وابن غلبون. التذكرة، ص: 742، والداني. التيسير، ص: 176، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 736.

[3]. الزمخشري. الكشاف، ج: 4، ص: 165.

[4]. سورة القيامة، آية: 13.

[5]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 8، ص: 388، وانظر: الألوسي. روح المعاني، ج: 29، ص: 142.

[6]. انظر: مكي. الكشف، ج: 1، ص: 266، وج: 1، ص: 369، وج: 2، ص: 280، وج: 2، ص: 333، وج: 2، ص: 356، وج: 2، ص: 193، وج: 2، ص: 278.

وأما الأفعال المضارعة الأخرى التي جرى فيها تحول من خطاب إلى غيبة ولكنها لم تُقرأ على الالتفات فجاءت في المواضع الآتية:

في قوله تعالى: "وما اللهُ بغافلٍ عما تعملون"[1].

ذكر مكي أن الفعل "تعملون" قرأه ابن كثير بالياء على لفظ الغيبة، حملاً على ما قبله في قوله تعالى: "وما كادوا يفعلون"[2]، وكذلك حملاً على ما بعده من قوله تعالى: "وقد كان فريق منهم"، وقوله: "يحرفون"، وقوله: "وهم يعلمون"[3].

وتابع مكي قوله بأن القراءة جاءت بالياء جرياً على لفظ الغيبة، ولم يجرِ القراءة على قوله "أفتطمعون"؛ لأنَّ الخطاب جاء للمؤمنين، و"يعلمون" المقصود بهم هنا اليهود[4].

أما القراءة بالتاء، وهي قراءة الجمهور كما ذكر مكي، فقد جاءت على الخطاب الذي قبله في قوله تعالى: "ويريكم آياته" [5]، وقوله: "ثم قست قلوبكم "[6]، فجاء الكلام متسقاً من بداية الآيات إلى نهايتها، والخطاب هذا كله لليهود، ثم ذكر مكي أنَّ هذه القراءة هي المختارة؛ لأنها إجماع الجمهور.

في قوله تعالى: "ولن يؤخر اللهُ نفساً إذا جاءَ أجلُها واللهُ خبير بما تعملون"[7].

ذكر مكي في كتابه الكشف أن الفعل " تعملون " قرئ بالياء حملاً على لفظ الغيبة في الآية الكريمة السابقة: "ولن يؤخر الله نفساً"، ثم ذكر أن النفس بمعنى الجماعة، لذلك جاء الفعل "تعملون" بصيغة الجمع ليناسب لفظ النص[8].

---

[1]. سورة البقرة، آية: 74.

[2]. سورة البقرة، آية:71.

[3]. سورة البقرة، آية: 75.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 248.

[5]. سورة البقرة، آية: 73.

[6]. سورة البقرة، آية: 74.

[7]. سورة المنافقون، آية: 11.

[8]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 223.

والقراءة بالياء، هي قراءة أبي بكر وحده كما أورد مكي، وقد أضاف القرطبي قراءة السلمي بالياء بالإضافة إلى قراءة أبي بكر، ومن ناحية دلالية فسر القرطبي قراءة السلمي بالياء على الخبر عمن مات[1].

أما قراءة الفعل "تعملون" بالتاء جاءت على الخطاب لجميع الخلق، كما ذكر مكي، وهذه القراءة باتفاق الجمهور. ونجد كثيراً من الأمثلة التي تدور حول هذه المواضع[2].

2.1 الخروج من الغيبة إلى التكلم:

وهو أسلوب كثير في القرآن الكريم، وقد وردت صور الأفعال المضارعة بهذا الأسلوب على قسمين: قسم قرئ على الالتفات، وقسم آخر تغير فيه إسناد الفعل إلى الفاعل، ومن الملحوظ على هذا القسم ورود أفعال مضارعة كثيرة قرئت بالياء على لفظ الغيبة، وقرئت قراءة أخرى بالنون على الإخبار من قبل الفاعل، ولم يتطرق المفسرون أثناء تخريجهم لهذه القراءات إلى أنها قرئت على الالتفات، وإنما اكتفوا فقط بتعبير أنها قرئت بنون العظمة، إذا كان الفاعل هو الله تعالى، ومن ذلك قوله تعالى: "ويومَ يقول نادوا شركائي"[3]، فقد ذكر مكي أن قراءة حمزة جاءت بالنون على الإخبار من الله تعالى عن نفسه بالقول، محتجاً بالآية القرآنية السابقة: "وما كنتُ متخذ المضلين عضداً"[4].

---

[1]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 9، ص: 36.

[2]. انظر: مكي. الكشف، ج: 1، ص: 252، وج: 1، ص: 266، وج: 1، ص: 335، وج: 1، ص: 367، وج: 1، ص: 371، وج: 1، ص: 462، وج: 2، ص: 68، وج: 2، ص: 112، وج: 2، ص: 122، وج: 2، ص: 142، وج: 2، ص: 164، وج: 2، ص: 175، وج: 2، ص: 183، وج: 2، ص: 251، وج: 2، ص: 284، وج: 2، ص: 329.

[3]. سورة الكهف، آية: 52.

[4]. سورة الكهف، آية: 51.

وهذا ما أوضحه القرطبي في تفسيره فقال: أي اذكروا يوم يقول الله أين شركائي؟ أي ادعوا الذين أشركتموهم بي، فليمنعوكم من عذابي، وإنما يقول ذلك لعبدة الأوثان[1].

ثم أورد مكي القراءة بالياء "يقول" وذكر أنها الاختيار لأنها قراءة الجمهور[2]، ذاكراً تفسيره لهذه القراءة، أي: اذكر يا محمد يوم يقول نادوا شركائي، وفسر القرطبي أيضاً هذه الآية من ناحية دلالية أخرى، فذكر أنَّ الله تعالى قال: شركائي، ولم يقل: "شركاءنا"، فمن الملحوظ أن الضمير في الفعل "يقول" هو ذاته في الفعل "نقول"، المتمثل بعودته على لفظ الجلالة "الله"، إلا أن القراءة بالنون لم تأتِ على الالتفات.

ومن الأفعال التي قرئت بالنون على العظمة كذلك ولم توجه على الالتفات من قبل المفسرين، في قوله تعالى: "ويجعل الرجس على الذين لا يعقِلون"[3]، فجاءت القراءة بالفعل "نجعل" بالنون على الإخبار عن الله جل ذكره عن نفسه، كما ذكر مكي وهي قراءة أبي بكر[4].

وقد جاءت القراءة بالنون كما أورد مكي؛ لأن لفظ الإخبار من الله تعالى عن نفسه قد تقدم في الآية السابقة لهذه الآية في قوله: "كشفنا عنهم.. ومتعناهم" [5]. فجاءت قراءة الفعل بالنون ليأتلف الكلام على نسق واحد.

وقد قرئ الفعل بالياء "ويجعل" بقراءة الجمهور، رادين هذه القراءة على لفظ الغيبة في قوله تعالى: "إلا بإذن الله" في الآية نفسها، ويفسِّرُ مكي ذلك بأن هذه القراءة أقرب إلى الفعل من غيره، فرد الجمهور على ما هو أقرب، فقال الله تعالى: "وما كان لنفسٍ أن تُؤمنَ إلا بإذنِ اللهِ ويجعلُ الرجسَ على الذين لا يعقلون"[6]، وهذه

---

[1]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، ص: 345.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 65.

[3]. سورة يونس، آية: 100.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 523.

[5]. سورة يونس، آية: 98.

[6]. سورة يونس، آية: 100.

القراءة هي المختارة عند مكي؛ لأن الجمهور قد أجمع عليها، وهي علة غير لغوية، وتتبع الشهرة لا غير.

وما قيل في الفعل السابق يقال في هذا الفعل من عودة الضمير في كلا الفعلين على فاعل واحد وهو الله تعالى، إلا أن القراءة لم تأتِ على الالتفات.

وهناك أمثلة متعددة وردت في كتاب الكشف تدور حول هذا القسم من الالتفات[1].

وأما صور الأفعال المضارعة التي وجدناها عند مكي وقرئت بالانتقال من ضمير الغيبة إلى ضمير التكلم، وقرئت على الالتفات فهي على النحو الآتي:

في قوله تعالى: "ويُكفِّر عنكم من سيئاتكم واللهُ بما تعملون خبيرٌ"[2].

ذكر مكي أن الفعل "يكفر" قرأه ابن عامر وحفص بالياء، وقرأ الباقون بالنون (نُكَفِّر)[3].

وحجة من قرأ "يكفر" بالياء أنه أتى بلفظ الغائب، موافقاً لما بعده من لفظ الغائب، فالقراءة بالغيبة جاءت على لفظ "والله بما تعملون خبير" فقال: "والله"، ولم يقل: و"نحن"، وهذا ما ذكره مكي.

وقد ذهب الزمخشري إلى أن الفعل "يكفر" بالياء مرفوعاً، هو لله تعالى، أو للإخفاء[4].

وأما قراءة الفعل بالنون، " نكفر " فحجة القراء أنه أجري على الإخبار من الله تعالى عن نفسه، فجاءت القراءة بالنون للتفخيم والتعظيم، وجاء التعظيم في القراءة غرضاً من أغراض العدول والالتفات من أسلوب إلى آخر.

---

[1]. انظر: مكي. الكشف، ج: 2، ص: 180، وج: 2، ص: 268، وج: 2، ص: 272.

[2]. سورة البقرة، آية: 271.

[3]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 316، وانظر: وابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 191، وابن خالويه. الحجة في القراءات، ص: 102، والأصبهاني. المبسوط، ص: 154، وابن غلبون. التذكرة، ص: 342، والداني. التيسير، ص: 71، وابن زنجلة. الحجة في القراءات، ص: 148.

[4]. الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 316.

وإذا ما نظرنا إلى دقة التعبير القرآني نجد أن العدول في الفعل لم يخالف الأصل، أي في كلتا القراءتين بقي الفاعل هو الله تعالى، فلا أحد يكفر السيئات غير الله سبحانه وتعالى.

والقراءة بالجمع إنما جاءت للتعظيم، وهذه كما أشار مكي هي القراءة الأحب لديه، لإجماع الجمهور عليها، ولم يشر إلى أنها المختارة، ومهما يكن من أمرٍ، فإنَّ علَّة إجماع الجمهور أو القراء علة تستند إلى الشهرة، ولا تستند إلى معطيات لغوية، ولكنّها حجة قوية عند أصحاب اختيار القراءة من علماء القراءات.

وقد ذهب القرطبي إلى أن هذا الفعل فيه تسع قراءات أبينها "ونكفر" بالنون والرفع[1].

ثم بيّن القرطبي أنَّ ما كان من هذه القراءات، بالنون، فقد جاء على العظمة؛ لأنها نون العظمة، وما كان منها بالياء، فعلى أنَّ الفاعل والمكفِّر هو الله تبارك وتعالى، كما أشرنا آنفاً.

وأشار السمين الحلبي إلى أن القراءة بالياء فيها ثلاثة أوجه، أظهرها أنه قد أضمر في الفعل ضمير الله تعالى، وكما قلنا من قبل فإنَّ المكفِّرَ الوحيد حقيقة هو الله تعالى، وأشار إلى أن القراءة بالنون تعضد هذه القراءة؛ لأنَّ الضمير في كلتا القراءتين واحد وهو عائد على الله تعالى[2].

وهذا يؤيد قراءة النون على الالتفات.

في قوله تعالى: "ويعلِّمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل"[3].

ذكر مكي أن الفعل "يعلمه" قرئ بالياء وهي قراءة نافع وعاصم، وقراءة الباقين بالنون[4].

---

[1]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 395.

[2]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 1، ص: 151.

[3]. سورة آل عمران، آية: 48.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 344، وانظر: ابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 206، والأصبهاني. المبسوط، ص: 164، والداني. التيسير، ص: 74.

وذهب مكي إلى أن من قرأ الفعل " يعلمه " بالياء فلأن الفعل رُد على لفظ الغيبة، وذكر ابن زنجلة أنّ هذا من إخبار الملك عن الله عز وجل بما يفعله به[1]، وأشار الطبري إلى أن قرأة الحجاز والمدينة وبعض قرأة الكوفة، قرءوا الفعل "يعلمه" بالياء رداً على قوله تعالى: "كذلك الله يخلق ما يشاء"[2]، وقد بين أنهم ألحقوا الخبر في قوله: "ويعلمه" بنظير الخبر في قوله: "يخلق ما يشاء"[3].

وأما حجة من قرأ الفعل "نعلمه" بالنون، وهذه قراءة عامة الكوفيين، وبعض البصريين أنهم عطفوا ذلك على قوله تعالى: "نوحيه إليك"، وهذا إخبار من الله عز وجل عن نفسه، فيفسِّر الطبري هذا بقوله تعالى: "ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك"[4]، وقوله: "ونعلمه الكتابَ والحكمة"[5].

فنلحظ أن الفعل "نعلّمه" قرئ على الالتفات، لأن الضمير في كلتا القراءتين عائد على الله تعالى، وقد فسّر الألوسي "نعلمه" بمعنى: نجعله رسولاً، إخباراً من الله عن نفسه[6].

وهذا ما أشار إليه السمين الحلبي، وهو عودة الضمير إلى الله تعالى في كلتا القراءتين، وقد بيّن أن القراءة بالنون عائدة على "نوحيه إليك"، ثم وضح أن القراءتين مختلفتان لكنهما غير مختلفتي المعاني، بل متفقتان في المعنى وهو خبر عن الله بأنه يعلم عيسى الكتاب[7].

والذي يؤيد أن القراءة بالنون على الالتفات، ما ورد في تفسير البحر المحيط، إذ ذكر أبو حيان أن قراءة النون هي من باب الالتفات، فقد خرج من ضمير الغيبة

---

[1]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 163، وانظر: ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 109.

[2]. سورة آل عمران، آية: 47.

[3]. الطبري. جامع البيان، ج: 5، ص: 415.

[4]. سورة آل عمران، آية: 44.

[5]. سورة آل عمران، آية: 48.

[6]. الألوسي. روح المعاني، ج: 2، ص: 160.

[7]. السمين الحلبي: الدر المصون، ج: 2، ص: 100.

إلى ضمير المتكلم لما في ذلك من الفخامة، ثم تابع قوله بأن اختلاف القراءتين ليس اختلافاً في المعنى، وإنما هو استئناف وإخبار عن الله، أو من الله تعالى، ثم أورد أن القراءة بالنون محمولة على قوله تعالى: "نوحيه إليك"، وقد عنى بالحمل العطف، ثم أشار إلى أنه ليس هناك شيء بعيد عن تقدير هذه الآية، وإن كان الحمل على العطف من باب الالتفات فهو صحيح[1].

في قوله تعالى: "وأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفيهم أجورهم والله لا يحب الظالمين"[2].

ذكر مكي أن الفعل "يوفيهم" قرأه حفص بالياء، وقرأه الباقون بالنون[3]. وأما حجة من قرأ الفعل " نوفيهم " بالنون، فإنما كان بالنسبة للأصل؛ لأن الله عز وجل بدأ بخطاب الكفار وبأنه سيعذبهم عذاباً شديداً، وهذا على الإخبار عن الله جلَّ ذكره، في قوله: "فأعذبهم عذاباً شديداً"[4]، وكذلك فإن بعده إخبار عن الله في قوله: "نتلوه عليك"[5]، فجاء الكلام إخباراً عن الله بداية ووسطاً ونهاية على نسق واحد.

وأما قراءة الفعل "نوفيهم" بالياء على الالتفات، فربما جاء الالتفات هنا من أسلوب الغائب إلى المتكلم لتنبيه السامع وليزيد من بلاغة القرآن الكريم، وقد أشار مكي وابن مجاهد وابن زنجلة والداني أن هذه قراءة حفص، وأضاف الأصبهاني أن هذه قراءة عاصم برواية حفص ويعقوب برواية ورش[6].

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 2، ص: 463.

[2]. سورة آل عمران، آية: 57.

[3]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 345، وانظر: الداني. التيسير، ص: 74، والأصبهاني. المبسوط، ص: 164، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 164، وابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 110، وابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 206.

[4]. سورة آل عمران، آية: 56.

[5]. سورة آل عمران، آية: 58.

[6]. انظر: مكي. الكشف، ج: 1، ص: 345.

وقد أشار مكي إلى أنَّ حجة من قرأ الفعل "يوفيهم" بالياء جارية على قوله تعالى: "إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك"[1]، فحمل الكلام على ما قبله من لفظ الغيبة، ليحدث الاتِّساق.

في حين أشار ابن زنجلة وابن خالويه إلى أنَّ حجة قراءة الفعل بالياء هي قوله تعالى: "والله لا يحب الظالمين"[2].

وفي كلتا القراءتين فإن المعنى واحد؛ لأنَّ الله عز وجل هو فاعل العذاب، وهو أيضاً فاعل وفاء الأجر، فمعنى القراءتين متفق، ولا خلاف في ذلك.

وقد أوضح السمين الحلبي أن قراءة حفص عن عاصم "فيوفيهم" بياء الغيبة إنما كانت على الالتفات من التكلم إلى الغيبة وذلك تفنناً في الفصاحة، والقراءة بالنون إنما جرت على ما تقدم من اتفاق النظم في الكلام، وجاء الالتفات تعظيماً لله تعالى نفسه، ورفع من شأن المؤمنين لأنهم معظمين عنده[3].

في قوله تعالى: "تلك حدودُ اللهِ ومن يطع الله ورسوله يدخله جناتٍ"[4].

ذكر مكي أن الفعل "ندخله" قرئ بالنون، وهي قراءة نافع وابن عامر، وقرأ باقي القراء الفعل "يدخله" بالياء[5].

أما حجَّةُ من قرأ الفعل بالنون، فعلى أنه إخبار من الله عز وجل عن نفسه، وهذا الإخبار جاء بعد لفظ الغيبة "يطع"، إذن جاءت قراءة الفعل بالنون على الالتفات والعدول من أسلوب الغيبة إلى أسلوب المتكلم حتى يتبين لنا أنَّ الله عزَّ وجلَّ يخبر بنفسه عما يريد فعله؛ لأنَّ أمر الجنة ودخولها عظيم، فناسب هذه العظمة الإخبار من

---

[1]. سورة آل عمران، آية: 55.

[2]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 164، وابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 110.

[3]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 117.

[4]. سورة النساء، آية: 13.

[5]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 380، وانظر: ابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 228، والداني. التيسير، ص: 79، وابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 120، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 193، والزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 486.

الله عز وجل بذاته عما هو فاعل. وقد أضاف أبو بكر الأصبهاني قراءة أبي جعفر الفعل " ندخله " بالنون بالإضافة إلى قراءة نافع وابن عامر[1].

وأما قراءة الفعل "يدخله" بالياء، فعلى أنه رد آخر الكلام على أوله؛ فلأن الفعل "يطع" قرئ على الغيبة، أتي بالفعل يدخله" كذلك على الغيبة[2].

فنرى أن هذه القراءة مثلت اتساقاً في الكلام وهذا ما عُرف عند البلاغيين "بالمطابقات" التي تمثل نسقاً لغوياً مثالياً في الأداء[3]، وانتهاك هذا النسق المتمثل بتغير الأسلوب الكلامي من صيغة إلى صيغة هو العدول والالتفات الذي ظهر جلياً في هذه الآية.

وأما من ناحية دلالية، فقد فسر الزمخشري قراءة الفعل (يدخله) بالياء بأنها جاءت حملاً على لفظ "من" ومعناه[4].

وفي القراءتين، فإن الضمير في الفعل عائد على الله تعالى، فإن قرئ بالنون فعلى الالتفات؛ لأنها نون العظمة، وإن قرئ الفعل بالياء فلأنه حُمل على لفظ " يطع"، ومن ثم حُمل على المعنى[5].

في قوله تعالى: "سوف يؤتيهم أجورهم وكان الله غفوراً رحيماً"[6].

ذكر مكي أن الفعل "يؤتيهم" قرئ بالياء والنون، وهي قراءة عاصم في رواية حفص، وقرأ حمزة وحده بالياء وقرأ الباقون بالنون، وهم ابن كثير وأبو عمرو ونافع، وابن عامر والكسائي[7].

---

[1]. الأصبهاني. المبسوط، ص: 177.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 381.

[3]. محمد عبد المطلب. البلاغة الأسلوبية، ص: 277.

[4]. الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 486.

[5]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 328 ــ 329.

[6]. سورة النساء، آية: 152.

[7]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 401، وانظر: ابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 240، والداني. التيسير، ص: 81، والأصبهاني. المبسوط، ص: 183، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 218.

وأما قراءة الفعل " يؤتيهم " بالياء جاءت إخباراً عن الله جل ذكره، أي جـرت القراءة على لفظ الغيبة، وسبب ذلك كما أورد مكي أن اسم الله عز وجل قـد تقـدم ذكره.

وأما قراءة الفعل "نؤتيهم" بالنون فعلى الالتفات، فجاءت القراءة من لفظ الغيبة إلى لفظ التكلم أي نحن نؤتيهم، وهذا العدول ربما جاء كما ذكرنا مـن قبـل لتنبيـه السامع، فإذا كان الإخبار من الله، كان وقع الآية في النفس أقوى وأعمق، والانتقـال من أسلوب إلى أسلوب يزيد من البلاغة القرآنية، ويكون له تأثير أقوى.

وقد أشار السمين الحلبي إلى أن القراءة بالنون "سوف نؤتيهم"، فعلى الالتفات؛ لأنها نون العظمة، فعودة الضمير بالياء فعلى أن الفاعل هو الله تعالى، وتحوله إلـى النون فكذلك الفاعل هو الله تعالى؛ ولأن النون توافق قوله تعالى: "وأعتدنا" في الآية السابقة[1].

في قوله تعالى: "ويومَ يحشرُهم جميعاً"[2].

ذكر مكي أن الفعل "يحشرهم" قرأه حفص بالياء وقرأه الباقون بالنون[3].

أما قراءة الفعل "يحشرهم" بالياء فعلى الغيبة؛ لأنه حمل على قوله تعالى: "لهم دار السلام عند ربهم"[4]، وهذه الحجة لم يوردها إلا مكي وفقاً لمتابعة هذا الموضع[5].

وجاءت قراءة الفعل "نحشرهم" بالنون على الالتفات؛ لأنها إخبار من الله جـل ذكره عن نفسه، وقد أشار مكي إلى أن الله تعالى جاء بلفظ الإخبار هذا بعـد لفـظ الغيبة، لأن هذه الإشارات كثيرة في القرآن الكريم، وحجته في ذلك قولـه تعـالى: "ومن أعرض عن ذكري فإنّ له معيشة ضنكاً، ونحشره يوم القيامة أعمى"[6]، فجـاء

---

[1]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 454.

[2]. سورة الأنعام، آية: 128.

[3]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 451 ــ 452، وانظر: ابن مجاهد. كتاب الـسبعة، ص: 269، والداني. التيسير، ص: 88.

[4]. سورة الأنعام، آية: 127.

[5]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 401.

[6]. سورة طه، آية: 124.

الفعل "تحشره" إخباراً من الله تعالى بعد لفظ الغيبة "أعرض"، وهذا ما أشار إليه الألوسي بأن نون العظمة جاءت في الفعل على الالتفات لتحويل الأمر[1].

في قوله تعالى: "يُفصِّل الآيات لقومٍ يعلمون"[2].

ذكر مكي أن الفعل "يفصل" قرئ بالياء على لفظ الغائب، وقرئ بالنون على لفظ الإخبار عن الله عز وجل[3].

أما حجَّة قراءة الفعل "يفصل" بالياء وفقاً لما أشار مكي فهي أن القراء ردوها على قوله تعالى: "ما خلق الله ذلك" في الآية نفسها على لفظ الغيبة، وكذلك على قوله تعالى: "هو الذي جعل الشمس" وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص كما أورد مكي، وأضاف الأصبهاني وابن غلبون القارئ يعقوب إلى باقي القراء.

وأما حجة قراءة الفعل "نفصل" بالنون فعلى الالتفات، وقد قرأ بهذه القراءة الجمهور، كما ورد عند مكي، وذكرهم ابن مجاهد في كتابه وهم: نافع ، وعاصم، في رواية أبي بكر، وابن عامر وحمزة والكسائي.

فذكر مكي أن هذه القراءة هي المختارة عند القراء، والذي يقوي هذه القراءة قوله تعالى في الآية السابقة: "أوحينا"[4]، وهذا أيضاً إخبار من الله تعالى عن نفسه، وجاء الحديث عن تفصيل الآيات بلفظ الجمع "نفصّل" للتفخيم[5].

وذهب ابن زنجلة إلى أن لفظ "فصّل" و"نفصل" جاءا في القرآن الكريم بلفظ الجمع كثيراً، فجاءت القراءة هنا بالنون ليكون الكلام على سياق واحد.

---

[1]. الألوسي. روح المعاني، ج: 4، ص: 269.

[2]. سورة يونس، آية: 5.

[3]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 513، وابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 323، وابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 179، والأصبهاني. المبسوط، ص: 232، وابن غلبون. التذكرة، ص: 447، والداني. التيسير، ص: 98، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 328.

[4]. سورة يونس، آية: 2.

[5]. ابن غلبون. التذكرة، ص: 447.

وأشار القرطبي في تفسيره إلى القراءة بالنون قد جاءت على التعظيم[1]، وذكر السمين الحلبي أن القراءة بياء الغيبة جاءت جرياً على اسم الله تعالى، وقراءة الجمهور بالنون جاءت بنون العظمة التفاتاً من الغيبة إلى التكلم[2].

في قوله تعالى: "حيث يشاءُ"[3].

ذكر مكي أن الفعل "نشاء" قرئ بالنون وهذه قراءة ابن كثير، وقرأ الباقون بالياء[4].

وأما قراءة الفعل "نشاء" على الالتفات؛ لأنه رده على الإخبار من الله عز وجل، ذكره عن نفسه، فيذكر مكي أن كل شيء بمشيئته يكون، ويرى أن قوله تعالى: "نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيعُ أجرَ"، في الآية نفسها قوى هذه القراءة، فالكلام جرى كله على الإخبار لتطابق الكلام وهذا ما أوضحه مكي، فعُدل من أسلوب الغيبة إلى أسلوب التكلم.

وأما قراءة الفعل "يشاء" بالياء؛ فلأنه أتى بلفظ الغائب حملاً على قوله: "يتبوأ" في الآية نفسها، فأتى الفعل "يشاء" بعد الفعل "يتبوأ" لأنَّ الفعلين قد وردا بلفظ الغائب ردوه على لفظ "يوسف"، ذاكراً مكي أن هذا أقرب من لفظ الإخبار.

وقد أشار السمين الحلبي إلى أن القراءة بالياء، عائدة على الله تعالى، فيكون الفعل في القراءة بالياء ضمير الله تعالى، وإن قرئ الفعل بالنون فإن الضمير كذلك عائد على الله تعالى، وهذا التفات[5].

---

[1]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 279.

[2]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 8، وانظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 5، ص: 126.

[3]. سورة يوسف، آية: 56.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 11، انظر: ابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 349، وابن خالويه. الحجة، ص: 196، والأصبهاني. المبسوط، ص: 247، وابن غلبون. التذكرة، ص: 468، والداني. التيسير، ص: 105، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 360.

[5]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 193.

لأن القراءة بالنون "حيث نشاء" هي قراءة نون العظمة لله تعالى، فالضمير عائد فقط على الله تعالى.

وهذا ما وضّحه أبو حيان من عودة الضمير على الله عز وجل، فيكون التفاتاً، أي: نصيب برحمتنا، أي بنعمتنا من الملك والغنى، ولا نضيع في الدنيا أجر من أحسن، ثم ذكر الله أن أجر الآخرة خير لأنه الدائم الذي لا يفنى[1].

وأما الأفعال المضارعة الأخرى التي وجدت عند مكي وقرئت بالانتقال من ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم ولكنها لم تقرأ على الالتفات لاختلاف الضمير في كلتا القراءتين، في قوله تعالى: "أرسلهُ معنا غداً يرتعْ ويلعبْ وإنا له لحافظون"[2].

ذكر مكي أن الفعلين "يرتع ويلعب" قرئا بالياء، وهذه قراءة الكوفيين ونافع، وقد قرئا بالنون "نرتع ونلعب"، وهذه قراءة باقي الجمهور[3].

وأما الحجَّة التي أوردها مكي للقراءة بالياء أن الفعل أسند إلى يوسف عليه السلام؛ لأن ذكره قد تقدم في الآية السابقة، وهي قوله تعالى: "قالوا يا أبانا مالك لا تأمنا على يوسف"[4].

وأما حجة القراءة بالنون، فعلى التغير في إسناد الفعل من ضمير الغيبة إلى ضمير التكلم، وقد ذكر مكي أن هذه القراءة محمولة على الإخبار من إخوة يوسف عن أنفسهم؛ لأنهم لم يكونوا أنبياء وقت الحادثة التي حصلت، ذاكراً أن اللعب في غير الباطل جائز.

وفسّر القرطبي قراءة الفعلين بالنون "نرتع" أي نتحارث ونتحافظ، ويرعى بعضنا بعضاً، و"نلعب" من اللعب، وأضاف بأن إخوة يوسف في ذلك الوقت لم

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 5، ص: 320.

[2]. سورة يوسف، آية: 12.

[3]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 5، وانظر: ابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 345، وابن خالويه. الحجة، ص: 193، والأصبهاني. المبسوط، ص: 245، وابن غلبون. التذكرة، ص: 466، والداني. التيسير، ص: 104، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 355.

[4]. سورة يوسف، آية: 11.

يكونوا أنبياء، وأشار إلى أن المراد باللعب: المباح من الانبساط، لا اللعب المحظور[1].

وأورد الزمخشري أن الفعل قرئ: "نرتع"، من ارتعى يرتعي، وقرئ: "يرتع ويلعب" بالياء من: أرتع ماشيته، وأما دليل قراءة الفعل بالنون عند الزمخشري[2]، فقوله تعالى: "إنا ذهبنا نستبق"[3].

في قوله تعالى: "ليسوءوا وجوهكم"[4].

ذكر مكي أن الفعل "يسوء" قرئ بالياء وفتح الهمزة، وهذه قراءة أبي بكر وحمزة وابن عامر[5].

ومعنى ذلك "ليسوء الله وجوهكم"، أو ليسوء البعث وجوهكم، ردوه على لفظ وعد الآخرة الذي تقدم الفعل "ليسوء" في الآية ذاتها.

وذهب الزمخشري إلى أن الضمير في "ليسوء"، لله تعالى، أي أنَّه يعود عليه، أو للوعد أو للبعث[6].

وأما قراءة الفعل "لنسوء" بالنون وفتح الهمزة، فقد قرأ بها الكسائي وحده، وهذا ما أورده مكي، وهو تغير من ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم، إخباراً من الله جل ذكره عن نفسه، ذاكراً أن قوله إخباراً وهو قوله: "بعثنا عليكم عباداً لنا"، وكذلك قوله: "ثم رددناكم وأمددناكم، وجعلناكم"[7].

---

[1]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 443.

[2]. الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 448.

[3]. سورة يوسف، آية: 17.

[4]. سورة الإسراء، آية: 7.

[5]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 42، وابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 378، وابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 214، والأصبهاني. المبسوط، ص: 267، وابن غلبون. التذكرة، ص: 497، والداني. التيسير. ص/ 113.

[6]. الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 650.

[7]. سورة الإسراء، آية: 6.

فهذه الألفاظ مجتمعة ورد ذكرها قبل الفعل "لنسوء"، فحُمل الفعل على هذه الألفاظ؛ لأنها إخبار من الله تعالى عن نفسه.

وأيد ابن زنجلة هذه القراءة ذاكراً أن ما بعدها قوله تعالى: "وإن عدتم عدنا وجعلنا جهنم"[1].

ووضح أن القراءة بالنون جاءت على المعاني كلها؛ لأنَّ الله تعالى هو الفاعل[2].

وفسر القرطبي قراءة الكسائي بالنون وفتح الهمزة، بأنه فعل مخبر عن نفسه معظم[3].

ولقد وردت بعض الأمثلة التي تدخل في هذا المعنى عند مكي، غير ما ذكرنا في هذه الصفحات[4].

3.1 الخروج من الغيبة إلى الخطاب:

وهو أسلوب كثير في كتاب الكشف لمكي، فقد وردت صور الفعل المضارع على قسمين، كما ورد في القسم السابق: قسم قرئ على الالتفات، والقسم الآخر وهو الأكثر فيه، لم يقرأ على الالتفات، للتغيير في إسناد الفعل إلى الفاعل.

وهذا القسم هو من الصور الأُول للالتفات عند الزمخشري، وما سيرد من أفعال مضارعة أدرجت تحت هذا الأسلوب ستكون قياساً على قوله تعالى: " إياك نعبدُ "؛ لأن فيه انتقال من التعبير عن معنى بالغيبة وهو قوله تعالى: " مالك يوم الدين "، إلى الخطاب في قوله: " إياك نعبد "[5].

---

[1]. سورة الإسراء، آية: 8.

[2]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 397 – 398.

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، ص: 199، وانظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 11، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 373، والألوسي. روح المعاني، ج: 15، ص: 19.

[4]. انظر: مكي. الكشف، ج: 2، ص: 270.

[5]. سورة الفاتحة، آية: 4 – 5.

وقد أشار مكي إلى هذا القياس في تخريجه لقراءة الفعل " ألا تتخذوا "[1]، والاحتجاج لها فإنه قاس الخروج من الغيبة إلى الخطاب في الفعل " ألا تتخذوا " على قوله تعالى: " إياك نعبد " وسيتم توضيح هذا الفعل لاحقاً.

وقد ذكر الزمخشري أن امرأ القيس قد التفت ثلاث التفاتات في أبياته الثلاثة، وهي:

تطاول ليلُكَ بالإثْمِدِ ونامَ الخليُّ ولمْ تَرْقُدِ
وباتَ وباتتْ لهُ ليلةٌ كَليلةِ ذي الحائرِ الأمْرَدِ
وذلك مِنْ نبأٍ جاءني وخُبِّرْتُهُ عن أبي الأسوَدِ [2]

ذكر الزمخشري أن هناك ثلاثة التفاتات في الأبيات الثلاثة، فعدّ أسلوب الخطاب الذي ابتدأه امرؤ القيس التفاتاً؛ لأنه ابتدأ بخطاب الحاضر، ومن ثم خطاب الغائب، وانتقل بعدها إلى أسلوب الغائب بالالتفات، ثم التفت مرة أخرى إلى أسلوب الغائب.

إلا أن بعضهم قد ذكر أنه لا التفات في البيت الأول، وإنما هو من قبيل التجريد عند البلاغيين[3].

أما صرف الكلام عن الغيبة إلى الخطاب فهو برأي الزمخشري أبلغ [4]، ومن المواضع التي ذكرت في كتاب الكشف لمكي وقرئت على الالتفات في قوله تعالى: " وما اللهُ بغافلٍ عما يَعملون"[5].

ذكر مكي أن ابن عامر وحمزة والكسائي قرءوا الفعل بالتاء، أجروه على المخاطبة التي قبله في قوله تعالى: "وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره"، ثم أعقب ذلك بـ"وما الله بغافل عما تعملون" أي من توليتكم[6].

---

[1]. سورة الإسراء، آية: 2.

[2]. امرؤ القيس. ديوانه، ج: 1، ص: 643 – 644.

[3]. فراج، نزيه السيد. أسلوب الالتفات، دراسة تاريخية فنية، ص: 16.

[4]. الزمخشري. الكشاف، ج: 3، ص: 73.

[5]. سورة البقرة، آية: 144.

[6]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 268.

وأشار أبو حيان إلى أن ابن عامر وحمزة والكسائي قرءوا الفعل بالتاء على الخطاب، لأنه قد ذكر أنه من المحتمل أن يُراد به المؤمنون لقوله: "فولوا وجوهكم شطره"، ذاكراً أنه من المحتمل أن يراد به أهل الكتاب، فتكون من باب الالتفات، ووجهه في خطابهم بأن الله تعالى لا يغفل عن أعمالهم، تحريكاً لهم بأن يعملوا ما علموا من الحق؛ لأن المواجهة بالشيء تقتضي شدة الإنكار وعظم الشيء الذي يُنكر[1].

وأما قراءة الفعل بالياء كما أشار مكي؛ قد أجريت على لفظ الغيبة في قوله تعالى: "وإن الذين أوتوا الكتاب ليعلمون"[2] ثم جاء قوله تعالى: "وما الله بغافل عما يعملون"، والمراد من ذلك أي كما يعمل الذين أوتوا الكتاب في أمر القبلة، ثم أشار إلى حجج أخرى جاءت بعد هذه الآية بلفظ الغيبة، أوردها في قوله تعالى: "ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب"و "ما تبعوا قِبلتك"[3]، وقصد بذلك اليهود وهم غُيّب، ثم بين مكي أن هذه القراءة هي المختارة، لتطابق الكلام.

ثم عاد أبو حيان وبين أنَّ الظاهر عائد على أهل الكتاب لمن قرأ بالياء، لمجيء ذلك في نسق واحد من الغيبة، وعلى كلتا القراءتين فهو إعلام بأن الله تعالى لا يهمل أعمال العباد، ولا يغفل عنها، وهو متضمن الوعيد.

وهذا التفات وعدول واضح في الآية الكريمة، متمثل بعودة الضمير في كلا الفعلين إلى فاعل واحد وهم اليهود.

في قوله تعالى: "وما يفعلوا من خيرٍ فلن يُكْفَروهُ"[4].

قرأ حفص وحمزة والكسائي الفعل " يفعلوا " بالياء على لفظ الغيبة، وحجتهم في ذلك وفقاً لما أشار مكي أن لفظ الغيبة أقرب من لفظ الخطاب في قوله تعالى: "

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 1، ص: 430.

[2]. سورة البقرة، آية: 144.

[3]. سورة البقرة، آية: 145.

[4]. سورة آل عمران، آية: 115.

من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون"،" يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر "[1].

فنلحظ أن الأفعال المضارعة الواردة في الآيتين السابقتين لآية "وما يفعلوا" كلها لفظ غيبة متصل، ولم يكن فيها حائل، فجاء الفعل بالغيبة أولى من الخطاب بسبب بعده عنه.

وقد أضاف القرطبي الأعمش وابن وثاب وخلف بالإضافة إلى حفص وحمزة والكسائي الذين قرءوا بالياء إخباراً عن الأمة القائمة[2].

وأما حجة من قرأ الفعل بالتاء أنه رده على الخطاب في الآية السابقة في قوله تعالى: " كنتم خير أمةٍ أخرجت للناس"[3]، وهذه قراءة الجمهور وفقاً لما أشار مكي[4].

وقد وافق القرطبي مكياً فيما أشار إليه من حجة القراءة بالتاء على الخطاب ذاكراً أنها اختيار أبي حاتم، مفسراً ذلك من ناحية دلالية: وما تفعلوا من خير فلن تجحدوا ثوابه، بل يشكر لكم وتجازون عليه[5].

وفي هذه القراءة التفات واضح وخروج من ضمير الغيبة إلى الخطاب، والذي يؤيد تفسير القراءة على الالتفات ما ذكره السمين الحلبي من أن الخطاب جاء على الرجوع إلى خطاب أمّة محمد في قوله: "كنتم"، ذاكراً أنه يجوز أن يكون التفاتاً من الغيبة، والذي يؤيد ذلك أنه اقتُصر على ذكر الخير دون الشر ليزيد في التأنيث[6].

---

[1]. سورة آل عمران، آية: 113 – 114.

[2]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 4، ص: 84.

[3]. سورة آل عمران، آية: 110.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 354، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 215، والداني. التيسير، ص: 90، وابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 113، والأصبهاني. المبسوط، ص: 168، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 170 – 171.

[5]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 4، ص: 84.

[6]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 191، وانظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 3، ص: 36، والألوسي. روح المعاني، ج: 4، ص: 35.

في قوله تعالى: " أَفَحُكمَ الجاهليةِ يبغونَ "[1].

ذكر مكي أن الفعل قرئ بالتاء وهي قراءة نافع على الخطاب ومعنى ذلك قل لهم يا محمد: أفحكم الجاهلية تبغون [2].

وقد بيّن أبو حيان أن الحكمة من الالتفات بالقراءة على الخطاب فيها مواجهتهم بالإنكار والردع والزجر وليس ذلك في الغيبة، فهذه حكمة الالتفات والخطاب ليهود قريضة والنظير[3].

ثم بيّن مكي أن الجمهور قد قرءوا بالياء رداً على قوله تعالى: " وإن كثيراً من الناس لفاسقون "[4]، وقوله: " فاعلم أنما يريدُ اللهُ أن يصيبهم ببعض ذنوبهم "[5]، ثم بين أن هذه القراءة هي المختارة؛ لارتباط بعض الكلام ببعض، ولمطابقة آخره مع أوله، وقد ذكر أبو حيان أن القراءة بالياء هي قراءة الجمهور على نسق الغيبة المتقدم[6].

وقد أشار السمين أن القراءة بالتاء على الالتفات أبلغ في زجرهم وردعهم ومباكتتهم لهم، حيث واجههم بهذا الاستفهام الذي يأنف منه ذوو البصائر[7].

في قوله تعالى: "فليفْرَحوا هو خيرٌ مما يَجْمَعون"[8].

ذكر مكي أن الفعل قرئ بالتاء على الخطاب[9]، وهي قراءة ابن عامر؛ لأن بعده خطاباً في قوله: "قل أرأيتم"، وقوله: "فجعلتم منه"، وقوله "أذن لكم"[10].

---

[1]. سورة المائدة، آية: 50.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 411.

[3]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 3، ص: 505.

[4]. سورة المائدة، آية: 49.

[5]. سورة المائدة، آية: 49.

[6]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 3، ص: 505.

[7]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 542.

[8]. سورة يونس. آية: 58.

[9]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 520، وانظر: ابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 327 – 328، وابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 182، والأصبهاني. المبسوط، ص: 234.

[10]. سورة يونس، آية: 59.

فجاء الكلام من بدايته حملاً على آخره بالخطاب لاتفاق اللفظ، ثم بين مكي أن الضمير في الفعل " تجمعون " للكفار، مفسراً ذلك دلالياً: لو كنتم مؤمنين لوجب أن تفرحوا بذلك، فهو خير مما تجمعون من دنياكم أيها الكافرون.

وأشار السمين أن قراءة ابن عامر " تجمعون " بالتاء خطاباً أنها تحتمل وجهين: الوجه الأول أنها من باب الالتفات، فيكون في المعنى كقراءة الجماعة، لأن الضمير يراد به من يُراد به الضمير في الفعل " فليفرحوا ".

والوجه الثاني أنها خطاب وهي تناسب " فليفرحوا "[1].

ثم بين صاحب البحر أن القراءة بالتاء على الخطاب وهي اللغة الكثيرة المشهورة في أمر المخاطب، والقراءة بالياء لغة قليلة[2].

وقد قرأ الجمهور بالياء في " يجمعون "، كما ذكر مكي، لأن الفعل قد أجري على الإخبار عن الكفار لا عن المؤمنين مفسراً هذا من ناحية دلالية أن المؤمنين قد أعطوا فضل الله، وهو الإسلام، وأُعطوا رحبته وهو القرآن، ولم يُعطَ الكفار ذلك، فالمؤمنون قد أخذوا من دنياهم الإسلام والقرآن، وهو أفضل عما يجمع هؤلاء الكفار من الدنيا، وهذه القراءة هي المختارة عند مكي لأن الإجماع عليها، ولارتباط بعض الكلام ببعضه، ولمطابقة آخره مع أوله.

في قوله تعالى: " ألّا تتَّخِذُوا من دوني وكيلاً "[3].

قرئ الفعل " يتخذوا " بياء وتاء، وهي قراءة أبي عمرو وحده، وقرئ بتاءين وهي قراءة الجمهور[4].

أما القراءة الأولى بالياء والتاء فجاءت حملاً على لفظ الغيبة المتقدم في قوله تعالى: " وجعلناه هدى لبني إسرائيل ألا يتخذوا " ذاكراً أن معناها: لئلا يتخذوا، وتابع قوله بأنه جائز أن يكون بمعنى " أي "، فيكون الكلام قد أتى بمعنى النهي.

---

[1]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 46.

[2]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 5، ص: 172.

[3]. سورة الإسراء، آية: 2.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 42.

ثم ذكر السمين أن الفعل " يتخذوا " قرئ بياء الغيبة جرياً على قوله: " لبني إسرائيل " ليأتلف الكلام على نسق واحد[1].

وأما قراءة الفعل "ألا تتخذوا" بتاءين، فقد أجريت على الانصراف من الغيبة إلى الخطاب وفقاً لما أشار مكي في كتابه، مستشهداً قوله تعالى: "الحمدُ لله رب العالمين" شاهداً على هذا الأسلوب، وأورد أنَّ هذا كثير في القرآن الكريم[2].

وممّا يؤيّد تفسير مكي في تخريجه لهذه القراءة أن السمين الحلبي ذكر أن الفعل " ألا تتخذوا " قرئ بالخطاب على الالتفات.

في حين جعل القرطبي هذا الأسلوب في الآية الكريمة من باب تلوين الخطاب[3].

فنلحظ أن القراءة بالتاء والياء على لفظ الغيبة جاءت لمناسبة السياق، وأن القراءة بالتاءين جاءت على الالتفات، وهو أسلوب الخطاب، ليعود الضمير في كلتا القراءتين على بني إسرائيل، وفي هذا إشارة واضحة على الالتفات.

وهناك أمثلة قرآنية كثيرة في كتاب الكشف تدور حول هذا الأسلوب وهو الخروج من الغيبة إلى الخطاب، ولكن لم توجّه فيها القراءات على الالتفات بسبب التغير في الإسناد إلى الفاعل، ومن أمثلة ذلك، في قوله تعالى: " لينذر مَن كانَ حياً ويحق القولُ على الكافرين "[4].

قرأ نافع وابن عامر " لتنذر " بالتاء على الخطاب للنبي عليه الصلاة والسلام؛ لأنه هو من ينذر أمته، هذا ما أشار إليه مكي[5]، وحجة ذلك قوله تعالى: " إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً "[6].

---

[1]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 370، وانظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 7، والألوسي. روح المعاني، ج: 15، ص: 14.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 42.

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، ص: 191.

[4]. سورة يس، آية: 70.

[5]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 220.

[6]. سورة البقرة، آية: 119.

وأما القراءة بالياء فهي قراءة الجمهور عند مكي، مورداً أنها على الإخبار عن القرآن؛ لأنه نذير لمن أنزل عليهم، وحجة ذلك قوله تعالى: " كتاب فُصِّلت آياتُه قرآناً عربياً لقومٍ يعلمون"،" بشيراً ونذيراً "[1].

وقد أشار القرطبي إلى أن القراءة بالياء على معنى لينذر الله عز وجل، أو لينذر محمد عليه الصلاة والسلام، أو لينذر القرآن[2].

أما الضمير قد تغير في كلتا القراءتين بعودته على لفظ الجلالة عز وجل، وبعودته مرة أخرى بالخطاب على سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام.

فلم يأتِ الخطاب على طريقة الالتفات؛ لأن الضمير في كلا الفعلين لم يكن لفعل واحد، وإنما تعدد بتعدد الفاعلين.

في قوله تعالى: " والذين يدعون من دونِ اللهِ لا يخلقون شيئاً وهم يُخلَقون "[3].

ذكر مكي أن الفعل " يدعون " قرئ بالياء وهي قراءة عاصم وحده، وقرئ بالتاء وهي قراءة الجمهور[4].

وحجة من قرأه بالياء أن الخطاب للمؤمنين، وقد أُجري بالإخبار بالياء عن الكفار، وهم غُيّب، وحجة القراءة بالتاء عند مكي قوله تعالى: " تسرون وتعلنون "[5]، فجاء الخطاب هنا للمشركين، فأجري الضمير في " تدعون " على الخطاب، فأصبح الكلام كله خطاباً للمشركين، ذاكراً أنه يجوز أن يكون " تسرون وتعلنون " خطاباً للمؤمنين، و" تدعون " بالتاء خطاباً للكفار، ومعنى ذلك: قل لهم يا محمد والذين تدعون من دون الله.

---

[1]. سورة فصلت، آية: 3، 4.

[2]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 8، ص: 343، وانظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 7، ص: 346، والألوسي. روح المعاني، ج: 23، ص: 90، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 492.

[3]. سورة النحل، آية: 20.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 35 – 36.

[5]. سورة النحل، آية: 19.

ثم بيّن مكي أن هذه القراءة هي المختارة لإجماع الجمهور عليها [1].

ومن هذا نلحظ أن الضمير في كلتا القراءتين في الفعل ذاته قد تغيّر في إسناده إلى الفاعل، فلم يكن الفاعل واحداً، بل تعدّد بتعدّد الأسلوب القرآني.

وثمّة كثير من الآيات القرآنية التي تشتمل على أفعال مضارعة قد قرئت على تغير الإسناد في الفاعل، وقد أوردها مكي في ثنايا كتابه [2].

في قوله تعالى: " أولم يروا إلى ما خلق الله "[3].

قرئ الفعل " تروا " بالتاء، وهذه قراءة حمزة والكسائي، وقرئ بالياء وهي قراءة الجمهور[4].

أما القراءة بالتاء، فقد جاءت على الخطاب لجميع الخلق كما أورد مكي، وهذا ما أشار إليه القرطبي في تفسيره، على أن الخطاب لجميع الناس، مضيفاً إلى قراءة حمزة والكسائي خلفاً ويحيى والأعمش[5].

كذلك ذكر مكي أن الفعل قرئ بالياء، وهذه قراءة باقي القراء السبعة[6]، ردوه على لفظ الغيبة في الآيات السابقة، وهي قوله: " أن يخسف أو يأتيهم أو يأخذهم "[7].

وقد ذكر الطبري أن القراءة بالتاء جاءت على الخطاب كذلك، والقراءة بالياء جاءت على وجه الخبر عن الذين مكروا السيئات، ورجّح الطبري هذه القراءة؛ لأن

---

[1]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 36.

[2]. انظر: مكي. الكشف، ج: 1، ص: 360، وج: 1، ص: 509، وج: 2، ص: 366، وج: 2، ص: 422، وج: 2، ص: 22، وج: 2، ص: 46.

[3]. سورة النحل، آية: 45،46.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 37.

[5]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، ص: 117، وانظر: الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 609.

[6]. ابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 373، وانظر: ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 211، والأصبهاني. المبسوط، ص: 264، وابن غلبون. التذكرة، ص: 492، والداني. التيسير، ص: 112، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 390.

[7]. سورة النحل، آية: 48.

ذلك في سياق وصفهم، والخبر عنهم[1]، أضف إلى ذلك أن الفعل في إسناده إلى الفاعل قد تغير بين القراءتين.

4.1 الخروج من التكلم إلى الغيبة:

وهو أسلوب ليس بكثير في كتاب الكشف إذا ما قورن بالأقسام الأخرى، فقد أتت صور الفعل المضارع على قسمين: قسم قرئ على الالتفات وهو الجزء الأكبر من الأفعال المضارعة، وقسم قليل تغير فيه إسناد الفعل إلى الفاعل.

أما الأفعال المضارعة التي قرئت على الالتفات، وحدث بها عدول من أسلوب المتكلم إلى أسلوب الغيبة، جاءت لبلاغة القرآن الكريم، وكما يرى البلاغيون أن العدول من أسلوب إلى أسلوب فيه إيقاظ للسامع لإخراجه من الملل الذي قد ينتابه، فالتنقل في الأساليب الكلامية في الجملة الواحدة فيه تنشيط للسامع واستمالة له في الإصغاء.

والالتفات عند السكاكي هو نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة، ذاكراً أن الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى آخر أدخل في القبول عند السامع، وأحسن تطرية لنشاطه، وإملاء باستدرار إصغائه[2].

ومن الملاحظ على هذا القسم أنه ليس من ضمن الأقسام التي ذكرها الزمخشري على الالتفات، فقد ذكر الزمخشري أربع صور للالتفات، لم يكن أسلوب التنقل من التكلم إلى الغيبة وارداً عنده، فقد عُدّ هذا الأسلوب عند جمهور البلاغيين أنه من قبيل التجريد[3].

وعند قراءة الفعل بالنون إذا كان الفعل مسنداً إلى الله عز وجل، فإن فيه من الفخامة والدلالة على عدم احتمال إسناد الفعل إلى فاعل آخر غير الله تعالى.

---

[1]. الطبري. جامع البيان، ج: 7، ص: 592، وانظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 5، ص: 496، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 329، والألوسي. روح المعاني، ج: 14، ص: 153.

[2]. السكاكي. مفتاح العلوم، ص: 395.

[3]. نزيه السيد. أسلوب الالتفات، ص: 65.

وما جرى من التفاتات لصور الفعل المضارع في هذا القسم وقراءة الأفعال من التكلم إلى الغيبة إنما جاء فقط ليأتلف النسق الكلامي في القرآن الكريم، فيأتي جرياً على ما تقدم قبله أو بعده من لفظ الغيبة.

ومن أمثلة ذلك في قوله تعالى: "سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ونقول ذوقوا عذابَ الحريق"[1].

قرئ الفعل "سنكتب" بالنون المفتوحة، و قتلهم" بالنصب، و"نقول" بالنون، وهذه قراءة جميع القراء باستثناء حمزة، فقد قرأ الفعل " سيُكتب " بياء مضمومة، ورفع " قتلُهم " و " يقولُ " بالياء، وهذا ما أورده مكي في كتابه[2].

وأما قراءة الفعل " سيُكتب " بالياء المضمومة، فقد جاءت على الالتفات من ضمير المتكلم إلى ضمير الغيبة، فأشار مكي إلى أن الفعل جرى على ما لم يسمّ فاعله، وجاءت " ما " في موضع رفع؛ لأنها بالأصل مفعول لم يسمّ فاعله، فجاءت " قتلهم " في موضع رفع على العطف على " ما "، فاقتضى السياق القرآني أن يُعطف " يقول " المقروء بالياء على " سيُكتب " فأجري على الغيبة كذلك، لكن مع فارق بين الفعل " يقول " والفعل " سيكتب " كما يشير مكي وهو أن الفعل " سيكتب " لم يسمّ فاعله، في حين أن الفعل " يقول " سمّي فاعله، ودليل ذلك قوله تعالى: " يقول " ولم يقول " يقال " فلو أراد أن يجريه على الأول لقال: يقال ذوقوا.

أما العلة في ذلك كما أوضح مكي أن الفعل " يكتب " فعل متعدٍّ، فقامت " ما " المفعول مقام الفاعل، لذلك حُمل على ما لم يسم فاعله، في حين أن الفعل " يقول " فعل لازم لا يتعدى إلى مفعول، وهنا في الآية الكريمة لم يرد معه مفعول كي يقوم مقام الفاعل، لذلك لم ترد العلة على ما لم يسم فاعله.

---

[1]. سورة آل عمران، آية: 181.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 369، وانظر: ابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 221، وابن خالوي. الحجة في القراءات السبع، ص: 117، والأصبهاني. المبسوط، ص: 172، وابن غلبون. التذكرة، ص: 366 – 367، والداني. التيسير، ص: 77، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 184.

وحتى يكون هناك ما يقوم مقام الفاعل أن يُضمر مصدراً يقوم مقام الفاعل، وهذا برأي مكي فيه تكلف وبعد وخروج عن الظاهر.

وأما قراءة الفعل " سنكتب " بالنون أن الله تعالى رد الإخبار عن نفسه لما تقدم ذكره في قوله: " لقد سمع الله " فجاءت قتلهم منصوبة عطفاً على "ما "، وعطف كذلك نقول بالنون، فكله أصبح جارياً على الإخبار من الله تعالى عن نفسه، وأما السبب الرئيس كما أشار مكي أن لفظ الجلالة " الله " قد تقدم ذكره، وهذا الاختيار.

وقد حمل القرطبي القراءة بالنون على قوله تعالى: " وإنا له كاتبون "[1]، والمقصود بالكتابة أي الحفظ، أي سنحفظ ما قالوا لنجازيهم[2].

نلحظ أن الضمير في كلتا القراءتين عائد على لفظ الجلالة، لأنه هو فاعل الكتابة، إما بنفسه أو بأمره، فجاءت القراءة على الالتفات ربما لقضية بلاغية أو لتنبيه السامع حتى يكون ذلك أوقع في النفس.

في قوله تعالى: " و نُفَضِّلُ بعضَها على بعضٍ في الأُكُل "[3].

ذكر مكي أن الفعل " نُفضّل " قرئ بالياء إخباراً عن الله تعالى على لفظ الغائب، وهذه قراءة حمزة والكسائي، وقرئ " نفضل " بالنون وهذه قراءة الجمهور، إخباراً من الله تعالى عن نفسه[4].

وقد أشار مكي إلى أن المعنى متفق في كلتا القراءتين لأن الضمير عائد على الله تعالى في كلا الفعلين.

---

[1]. سورة الأنبياء، آية: 94.

[2]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، ص: 170.

[3]. سورة الرعد، آية: 4.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 19، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 256، وابن خالويه. الحجة، ص: 200، والأصبهاني. المبسوط، ص: 252، وابن غلبون. التذكرة، ص: 475، والداني. التيسير، ص: 107، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 370، والجوزي. زاد المسير في علم التفسير، ج: 4، ص: 303.

وحجة القراءة بالياء كما بيّن ابن زنجلة أن الكلام ابتدئ بلفظ الغيبة في قوله تعالى: " وهو الذي مدّ الأرضَ "[1]، فجاء لفظ " يفضل " بالياء جرياً على ما تقدم من غيبة.

وأما حجة القراءة بالنون على الإخبار عن الله تعالى عن نفسه قوله تعالى: "تلك الرسل فضلنا بعضَهم على بعضٍ "[2]، وهذه الحجة أوردها ابن زنجلة وفسرها القرطبي " ونحن نفضل " ذاكراً أن قراءة الفعل بالياء جاءت رداً على قوله تعالى: " يدبر الأمر " وقوله تعالى:" يفصل الآيات "، وهذان الفعلان واردان في الآية السابقة[3].

في حين أشار السمين الحلبي إلى أن القراءة بالنون جاءت على العظمة، والقراءة بالياء بُنيت للفاعل[4].

فنلحظ أن فاعل التفضيل في كلتا القراءتين واحد عائد على الله عز وجل، والانتقال من ضمير التكلم إلى ضمير الغيبة فيه من الفخامة والدلالة على عدم احتمال إسناد الفعل إلى فاعل غير الله، وهذا الالتفات الذي أشار إليه الألوسي يوافق ما تقدم من قراءات وحجج[5].

في قوله تعالى: " ما عندكم ينفد وما عند الله باقٍ ولنجزينَّ الذين صبروا "[6].

ذكر مكي أن الفعل " لنجزين " قرئ بالنون على الإخبار من الله تعالى عن نفسه، وقرئ بالياء على لفظ الغيبة[7].

---

[1]. سورة الرعد، آية: 3.

[2]. سورة البقرة، آية: 253.

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 555.

[4]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 226، وانظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 5، ص: 363.

[5]. الألوسي. روح المعاني، ج: 13، ص: 103.

[6]. سورة النحل، آية: 96.

[7]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 40، وابن مجاهد. السبعة، ص: 675، وابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 213، والأصبهاني. المبسوط، ص: 265، وابن غلبون. التذكرة، ص: 493، والداني. التيسير، ص: 112، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 393.

ومن قرأ بالنون، هما: ابن كثير، وعاصم، كما ورد في كتاب الكشف، وقد أضاف إليهما ابن مجاهد القارئ أبا عمرو وكذلك أضاف الأصبهاني القارئ أبا جعفر، وهذه القراءة جاءت بالإخبار من الله تعالى عن نفسه، وحجة ذلك كما ورد عند ابن زنجلة قوله تعالى:" ولنجزينهم "[1]، وقد أشار ابن خالويه أنه أريد بهذه القراءة إتيان أول الكلام حملاً على آخره، ليوافق قوله تعالى:" فلنحيينّه " في الآية نفسها.

وقد قرأ الجمهور " ليجزينه " بالياء رداً على لفظ الغيبة في قوله تعالى:" وما عند الله باقٍ "، وهذا إخبار عن الله تعالى كما ورد في الكشف، وقد فضّل القراء هذه القراءة؛ لأن عطف هذه الآية على ما قبلها أحسن من أن تقطع مما قبلها كما أوضح ابن زنجلة.

فهذا الخروج من التكلم إلى الغيبة في قراءة الفعل بالنون إنما جاء على الالتفات؛ لأن الضمير في كلتا القراءتين عائد على فاعل الجزاء وهو الله عز وجل.

وقد فسر الجوزي معنى الآية بأن الله تعالى سيجزي الذين صبروا على أمره، أجهم بأحسن ما كانوا يعملون في الدنيا متجاوزاً عن سيئاتهم[2].

وهذا ما أشار إليه القرطبي من أن قراءة ابن كثير وعاصم "لنجزين" بالنون جاءت على التعظيم[3].

والقراءة بنون العظمة التفاتة من التكلم إلى الغيبة؛ لأن فاعل الجزاء كما واحد كما أوضحنا آنفاً، وياء الغيبة إنما قرئ بها رجوعاً إلى الله تعالى؛ لأن ذكره عز وجل تقدم في قوله: "وما عند الله باق"[4].

---

[1]. سورة النحل، آية: 97.

[2]. الجوزي. زاد المسير في علم التفسير، ج: 4، ص: 488.

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، ص: 163.

[4]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 357، وانظر: الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 343، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 5، ص: 533.

في قوله تعالى: " ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم"[1].

ذكر مكي أن الأفعال " ليبلونكم، ويعلم، ويبلو " قرئت بالياء، وهذه قراءة أبي بكر، وقد جاءت قراءة الجمهور بالنون[2].

وقد أشار ابن مجاهد والقرطبي إلى أن القراءة بالياء هي قراءة عاصم وحده في رواية أبي بكر[3]، وهي إخبار عن الله تعالى كما وضح مكي بلفظ الغيبة، حملاً على لفظ الغيبة في قوله تعالى:" واللهُ يعلمُ أعمالَكم "[4].

وقراءة الجمهور بالنون إخبار من الله تعالى عن نفسه، وقد بيّن مكي أن هذا الإخبار جاء حملاً على قوله تعالى:" ولو نشاء لأريناكهم "[5].

وأورد ابن زنجلة أن القراءة بالنون جاءت إخباراً من الله عن نفسه بلفظ الجمع، وقد أشار الطبري إلى اختلاف القراء في هذه الآية بالياء والنون ورجح قراءة النون؛ لإجمع الحجة من القرأة عليها، ثم وضّح أن القراءة للأخرى وجه صحيح[6].

وفسر أبو حيان الأندلسي الخروج من ضمير الخطاب إلى ضمير الغيبة بالياء بأنّه جاء على القطع إعلاماً بأن ابتلاءه دائم[7]، وهذا تهويل للأمر.

وأشار الألوسي إلى أن أبا بكر قرأ الأفعال الثلاثة، مسندة إلى ضمير العظمة بالياء، وأن الخطاب بالتاء جاء على العموم فهو وعد ووعيد من الله تعالى لعباده،

---

[1]. سورة محمد،آية: 31.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 178، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 601، وابن خالويه. الحجة، ص: 329، والأصبهاني. المبسوط، ص: 409، وابن غلبون. التذكرة، ص: 685، والداني. التيسير، ص: 163، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 670.

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 9، ص: 197.

[4]. سورة محمد، آية: 30.

[5]. سورة محمد، آية: 30.

[6]. الطبري. جامع البيان، ج: 21، ص: 224، 225.

[7]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 8، ص: 85.

ذاكراً أن الضمير في كلتا القراءتين عائد على العباد، فالله تعالى سيبتليهم بالجهاد وغيره من التكاليف الشاقة، حتى يعلم الصابر على مشاق التكاليف[1].

وأما ما قرئ من الأفعال المضارعة الأخرى على هذا الأسلوب وهو الانتقال من التكلم إلى الغيبة، لم تكن على سبيل الالتفات؛ لأن الضمير في كلتا القراءتين قد تغير في إسناده إلى الفاعل، وفيما يلي بعض الأمثلة القرآنية على هذا الأسلوب.

في قوله تعالى: " فأرسل معنا أخانا نكتل وإنا له لحافظون "[2].

ذكر مكي أن الفعل " نكتل " قرئ بالنون والياء، وقراءة الفعل بالياء " يكتل " قد قرأ بها حمزة والكسائي، وجاءت قراءة الجمهور بالنون[3].

وأما القراءة بالياء فقد بيّن مكي أنها على الإخبار عن الأخ، فإنه إن أرسله يعقوب عليه السلام معهم فسيكتال لنفسه زيادة بعير، ودليل ذلك قوله تعالى: " ونزداد كيل بعير "[4].

وذكر الزمخشري " يكتل " بالياء، أنها بمعنى يكتل أخونا، فينضم اكتياله إلى اكتيال إخوانه، أو ربما هو سبب للاكتيال؛ لأن امتناعه بسببه[5].

وقد أورد ابن خالويه حجة قراءة الفعل " يكتل " بالياء أنه أراد انفراد كل واحد منهم بكيله[6].

---

[1]. الألوسي. روح المعاني. ج: 23، ص:12.

[2]. سورة يوسف، آية: 63.

[3]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 12، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 350، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 5، ص: 322، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 194، والألوسي. روح المعاني، ج: 13، ص: 11.

[4]. سورة يوسف، آية: 65.

[5]. الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 485، والداني. التيسير، ص: 129، والعكبري. ج: 2، ص: 736، والطبري. جامع البيان، ج: 13، ص: 8، والفراء. معني الفراء، ج: 2، ص: 49، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 19.

[6]. ابن خالويه. الحجة، ص: 196.

وأما قراءة الفعل " نكتل " بالنون فجاءت على الإخبار عنهم كلهم بالاكتيال، ويقوي ذلك كما يرى مكي أن القراءة بالنون تدخل الأخ معهم فهي أعم، وليس هم داخلون معهم إذا قرئ الفعل بالياء، وهذا تفسيره من ناحية دلالية.

ثم يورد مكي حجة أخرى هي قوله تعالى: " ونمير أهلنا ونحفظ أخانا ونزداد كيل بعير "[1]، وهذا كله إخبار عن أنفسهم، فجاء " نكتل " حملاً على ما بعده من لفظ الإخبار.

وهذا من باب المطابقات أو التطابق الكلامي كما يرى مكي؛ لأن ما قبل "نكتل" أيضاً إخبار عن النفس عندما ذكر إخوة يوسف في قوله تعالى:"مُنِع منا الكيل"، فأخبروا عن أنفسهم أنهم مُنِعوا الكيل لغيبة أخيهم، فكان من الواجب أن يخبروا عن أنفسهم بإباحة الكيل لهم إذا حضر أخوهم معهم. وأورد ابن خالويه حجة القراءة بالنون أنه أخبر بذلك عن جماعتهم، وأدخل أخاهم في الكيل معهم.

وهذه القراءة "نكتل" بالنون هي المختارة عند مكي؛ لأن إجماع الجمهور عليها.

نستنتج من ذلك أن الإسناد إلى الفاعل في الفعل "نكتل" قد تغير بسبب التغير الدلالي للمعنى، فلا يقرأ هذا الفعل على الالتفات لفقدانه تحقق الشروط الأساسية للالتفات.

في قوله تعالى: "ونُمكّن لهم في الأرضِ ونُري فرعونَ وهامانَ وجنودهما ما كانوا يحذرون"[2].

ذكر مكي أن الفعل "نُري" قرئ بالنون والياء، ذاكراً أن حمزة والكسائي قرآه "ويَرى" بياء مفتوحة، وراء مفتوحة ممالة، أي أضافا الفعل إلى فرعون ومن بعده، فجاءت الأسماء بعده مرفوعة في الثلاثة؛ لأنهم هم الراءون وأحزابهم[3].

---

[1]. سورة يوسف، آية: 65.

[2]. سورة القصص، آية: 6.

[3]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 172، وانظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 7، ص: 105، والفراء. معاني القرآن، ج: 2، ص: 302، والداني. التيسير، ص: 170، والأصبهاني. المبسوط، ص: 339، وابن خالويه. الحجة، ص: 276، والزجاج. معاني القرآن، ج: 4، ص: 132.

وفسر الطبري هذه القراءة من ناحية دلالية أخرى تفسيراً موافقاً لما جاء عند مكي من أن الفعل لفرعون بمعنى: ويعاين فرعونُ" بالياء من يرى، ورفع فرعون وهامان وجنودهما[1].

وأما قراءة الفعل "نُري" بالنون المضمومة والراء المكسورة فهي قراءة الجمهور كما ذكر مكي، وجاءت على الإخبار عن الله جل ذكره، ونصبت الأسماء الثلاثة بعده، فأصبح متعدياً لمفعولين هما "فرعون ومن عُطف عليه"، والفاعل الحقيقي هو الله تعالى المخبر عن نفسه بقراءة الفعل بالنون، وأشار مكي إلى أن الذي حسّن القراءة بالنون أن قبل الفعل إخباراً عن الله سبحانه وتعالى في قوله: "نتلو عليك"[2].

وبيّن الطبري أن القراءة بالنون هي قراءة عامة قرأة الحجاز والبصرة وبعض الكوفيين، وفسر " نُري فرعون " بمعنى: ونُري نحن، بالنون عطفاً بذلك على قوله تعالى: " ونمكّن لهم " الآية.

ثم تابع قوله بأن القراءتين معروفتان متقاربتا المعنى، فبأيهما قرأ القارئ فهو مصيب، ذاكراً أن فرعون لم يكن ليرى من موسى ما رأى إلا بأن يُريه الله تعالى منه[3].

---

[1]. الطبري. جامع البيان، ج: 18، ص: 155.

[2]. سورة القصص، آية: 3.

[3]. الطبري. جامع البيان، ج: 18، ص: 155.

2. الفصل الثاني: تحولات الجملة

1.2 نونا التّوكيد:

أورد ابن عقيل في تعليقه على بيت ألفية ابن مالك التي يشرحها:

للفعلِ توكيدٌ بنوني هما كنوني اذْهَبنْ واقصِدْنَهما [1]

أنّها نوعان، وهما النون الخفيفة والنون الثقيلة، وذكر أنّ الفعل قبلهما مبنيّ على الفتح معهما[2]، وهذا يعني أنّ الفعل يمكن أن يؤكّدَ بلاحقتين: إحداهما نون التوكيد الثقيلة التي تكون مشدّدة (anna)، ونون التوكيد الخفيفة التي تخلو من التشديد (an)، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: " ليُسجنَنّ وليكوناً "[3].

وأما مجال استخدامها، فهي تلحقُ آخر الأفعال في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط، وأمّا توكيدها فيكون في الفعل المستقبل، إذ تدخل النون على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع، وهي نظرة دلالية عميقة تشير إلى عدم قدرتنا على الفصل بين التركيب والدلالة، وهذا رأي الكوفيين في دخول نون التوكيد على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة[4].

وتدخل نون التوكيد في فعل الأمر مطلقاً؛ لأن من خصائصها اتصالها بمعنى المستقبل، والأمر مستقبل دائماً، فيقول سيبويه: "فمن مواضعها الفعل الذي للأمر والنهي نحو: لا تفعلنّ ذلك، ولا تضربنْ زيداً "[5].

وما يخصُّ هذا البحث هو وجودها مع (الفعل المضارع) وأثرها في تأكيده سواء كانت النون الخفيفة (نادرة الوجود في القرآن)، أو الثقيلة التي تبدو مرغوبة

---

[1]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، 1985م، ج: 3، ص: 308.

[2]. ابن جني. اللمع في العربية، ص: 132.

[3]. سورة يوسف، آية: 32.

[4]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ج: 2، ص: 650.

[5]. سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 508.

في اللغة من خلال الأمثلة الكثيرة نسبياً؛ لأن دلالته تتراوح بين الماضي والحاضر والمستقبل، فإن اتّصل به ما يتعلق بالماضي؛ كأن تدخل عليه "لم" لم يجز تأكيده؛ لأن "لم" حرف قلب، أي تقلب زمن الفعل إلى الماضي[1].

أما إذا كان الفعل المضارع مثبتاً مستقبلاً جواباً لقسم غير مفصول من لامه بفاصل فقد وجب تأكيده، كقوله تعالى: "تالله لأكيدنّ أصنامكم"[2]، وإن كان منفياً يمتنع تأكيده، كقوله سبحانه وتعالى: " قالوا تالله تفتؤا تذكرُ يوسفَ "[3]، أي: لا تفتؤ، بمعنى مازلت تذكره[4].

ويأتي التوكيد في حكم الواجب إن كان المضارع شرطاً لـ " إنْ " المؤكدة بـ " ما "، نحو قوله تعالى: " وإمّا تخافَنّ "[5]، أو وقع بعد أداة طلب[6]، نحو قوله تعالى: " ولا تحسبَنّ اللهَ غافلاً "[7].

ويؤكد الفعل المضارع إذا كان مسنداً إلى اسم ظاهر أو ضمير الواحد المذكر، وفي هذه الحالة فإن اتّصال الفعل بالنون يكون مباشراً، لكن إذا أسند إلى ضمير التثنية الحركي، وإلى ضمير الجماعة الحركي، وإلى ضمير المخاطبة، ونون النسوة، فإن الاتصال هنا بين نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة والفعل غير مباشر لوجود الفاصل في كل حالة إسناد إلى أي من الضمائر التي ذُكِرت.

وقد وُجد في كتاب الكشف لمكي بعض المواضع القرآنية التي أكد فيها الفعل المضارع بإحدى نوني التوكيد.

---

[1]. لم يلتفت النحاة العرب إلى وظيفة الحرف القالب اصطلاحاً، ولكنهم التفتوا إلى أثرها في قلب دلالة الفعل المستقبل إلى دلالة الماضي، ولكن مصطلح الحروف القالبة مستعملٌ في الدراسات المقارنة، وفي النحو العبري خاصة.

[2]. سورة الأنبياء، آية: 57.

[3]. سورة يوسف، آية: 85.

[4]. ينظر: الزمخشري، الكشاف، 339/2.

[5]. سورة الأنفال، آية: 58.

[6]. شاهين، عبد الصبور. المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، 1980م، ص: 96.

[7]. سورة إبراهيم آية: 42.

وتناولت بالبحث جزءاً من هذه المواضع والأخرى ذكرتها في نهاية هذا البحث. وفيما يلي بعض المواضع القرآنية:

في قوله تعالى: " فلا تَسْأَلْنِ مَا ليسَ لَكَ به علْم "[1].

ذكر مكي أن الفعل " فلا تسألن " قرأه ابن كثير بفتح النون المشددة (تَسْأَلَنَّ)، وبفتح اللام كذلك، وأما نافع وابن عامر فقرآ الفعل: فلا تسألَنِّ، بكسر النون وفتح اللام مشدداً، وقرأ الباقون بإسكان اللام وكسر النون مخففاً: " فلا تسألْنِ "[2].

أما حجَّة القراءة الأولى التي أوردها مكي للفعل " فلا تسألَنَّ " فهي أنَّ القراء جعلوها نون التوكيد المشددة التي تدخل الأمر والنهي للتأكيد، وأما فتح اللام، فقد جاء لئلا يلتقي الساكنان مع النونين، فأصبح الفعل مبنياً على الفتح، وتعدَّى إلى مفعول واحد وهو " ما "، وهذه العلة تقال في القراءة الثانية، إلا أن هناك فارقاً وهو أن الفعل في قراءة " فلا تسألَنِّ " بفتح اللام وتشديد النون (نون التوكيد الثقيلة) قد تعدَّى إلى مفعولين، أحدهما " الياء " والثاني: " ما ".

وهذه القراءة تُبيّن أنّ الأصل في الفعل المضارع هو: " فلا تسأل " وهذا يعني أنه مجزوم على النهي بـ"لا الناهية الجازمة"، ومع دخول نون التوكيد تفتح " لام " الفعل " تسأل " للالتقاء الساكنين وهما: اللام والنون الأولى من نوني التوكيد، فالتحول الذي طرأ على هذا الفعل، يتمثَّل بتغيُّر الحالة الإعرابية له من حالة المضارع المجزوم إلى حالة المضارع المبني على الفتح، بسبب توكيد الفعل بنون التوكيد.

ومن المعلوم أن الفعل " فلا تسألَنِّ " يمكن أن يُسْنَدَ أيضاً إلى اسم ظاهر صحيح الآخر، وهذه حالة من حالات توكيد الفعل المضارع أن يكون مسنداً إلى اسم ظاهر صحيح أو معتل[3].

---

[1]. سورة هود، آية: 46.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 532، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 335، والأصبهاني. المبسوط، ص: 240، وابن خالويه. الحجة، ص: 188، والفارسي. الحجة، ج: 4، ص: 344، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 343، والداني. التيسير، ص: 102.

[3]. شاهين، عبد الصبور. المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: 96.

وهنا تسقط الحركة الإعرابية للمضارع المجزوم نتيجة بنائه، ويتمثل هذا صوتياً بما يلي:

تسأل < tas>al + anna ←——— tas>alanna

فنلحظ هنا أن نهاية الفعل "اللام" قد حُرِّكَت بالفتحة.

وهنا نقول إنَّ الفعل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة؛ لأن "تسألْ" ساكنة، وأضيف إليها نون ساكنة، ونون مفتوحة، فالتقى الساكنان، وللتخلص من الساكنين يتم فتح اللام.

وجوز الفراء[1] قراءة الفعل بتشديده نصب النون ذاكراً أن القرّاء اختلفوا في الياء بين مثبتٍ لها وبين ملقٍ لها، واستشهد على كلامه بقوله تعالى: " أكرمَنِ " و" أهانَنِ "[2]، وقوله تعالى: " فما آتانِ الله "[3].

وهذا التّحوّل هو ما يقال في القراءة الثانية للفعل: " فلا تسألَنِّ " بتشديد النون وكسرها.

إلا أن السمين الحلبي أشار إلى أنّ قراءة " تسألنِّ " بالكسر تقرأ بالياء وصلاً، وتقرأ من غير ياء، وبيّن أن سقوطها في القرآن الكريم قد جاء للرسم القرآني[4]، ثم بيّن أن من قرأ بالتخفيف فعلى أنها نون الوقاية، ومن شدد فعلى أنها نون التوكيد، مشيراً إلى أنّ قراءة ابن كثير لم تأتِ متّصلة بياء المتكلم، في حين جاءت قراءة الجمهور متصلة بياء المتكلم، فلزمهم الكسر[5].

---

[1]. الفراء. معاني القرآن، ج: 2، ص: 18.

[2]. سورة الفجر، آية: 15، 16.

[3]. سورة النمل، آية: 36.

[4]. الرسم القرآني سنَّة متَّبعة، ولم ينزل القرآن الكريم مكتوباً، بل نزل نزولاً صوتياً لغوياً، في حين جاءت الكتابة متأخِّرة عن النزول، ويمثِّل الرسم القرآني مرحلة من مراحل تطوُّر الخط العربي.

[5]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 104.

وهذه علّة الكسر؛ كما وضّحها ابن زنجلة مبيّناً أنَّ أهل المدينة هم من قـرءوا بذلك[1]، فنلحظُ هنا أنه قد اجتمع ثلاث نونات، وهذه مسألةٌ أشار إليها مكـي، وهـذه النونات هي: نونا التوكيد ثم النون التي زيدت مع الياء، ولكراهـة تـوالي الأمثـال تُحذف إحدى النونات، فيطرأ تحول على الفعل متمثل بحذف إحدى النونات، فتُحذف النون التي جاءت مع الياء كما في " إنّني " التي تحولت إلى " إنّي ".

فلم تُحذف نون التوكيد من الفعل لأنه بحذفها يحدثُ ضياع المعنى الذي جاءت من أجله، فقد كان القصد من استعمالها أصلاً هو إظهار التوكيد، فإذا حُذِفَتْ، ضـاع أثرها التوكيدي.

وهذا ما بيّنه مكي من أن أصل الفعل بثلاث نونات " فلا تسألنَّني " وهما النون المشددة " الثقيلة "، ثم النون التي دخلت مع الياء في اسم المضمر المفعول، ضـارباً مثالاً على ذلك، نحو: نون ضربني، وهي نون الوقاية وفقاً لهذا المثال، ثـم حُـذِفَتْ إحدى النونات لاجتماع الأمثال وجـاء الحذف عـند مكي تخفيفاً، كما تمّ الحذف في " إنّي " التي أصلها "إنّني ".

أما حجة القراءة الثالثة " فلا تسألْنِ " فقد وضّح مكي أن القرّاء لـم يجعلوهـا النون المشددة التي للتأكيد في الفعل، فوصلوا الفعل بضمير المتكلم وهـو المفعـول الأول عندهم، وأما " ما " فهي المفعول الثاني، وأُسكنت الياء للنهي، وجـاء حـذفها متفقاً عليه في القراءات الثلاثة لدلالة الكسرة عليها، وهذا ما جاء عند مكي، وبيّن أن الفعل أصبح معرباً أي مجزوماً للنهي[2]، فقد تغيرت الحالة الإعرابية للفعل في كلتـا القراءتين، وهذا ما ذكرناه آنفاً من قراءة الفعل بالتخفيف، فتكون هنا النـون نـون الوقاية كما وضّحها الحلبي[3].

وهي عند الزمخشري على ضربين: أحدهما " فلا تسألنِ " بكسر النون بغيـر ياء الإضافة، والآخر بالنون الثقيلة بياء أو بغير ياء، وفسّر الزمخشري الفعل دلاليـاً

---

[1]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 343.

[2]. مكي، الكشف 531/1.

[3]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 104.

بمعنى: فلا تلتمس منّي ملتمساً أو التماساً لا تعلم أصواب هو أم غير صواب حتى تقف على كنهه[1].

في قوله تعالى: " إمّا يَبْلَغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أَحَدَهُما "[2].

ذَكَرَ مكي أنّ الفعل " إمّا يَبْلُغَنَّ " قرئ بألف ونون مكسورة مشدّدة بعد الألف (يَبْلُغَانِّ)، وهذه قراءة حمزة والكسائي، وقرأ الجمهور بنون مشددة مفتوحة، من غير ألف قبلها، أي: يَبْلَغَنَّ كما هي في مصحف حفص عن عاصم[3].

وأما حجّة من قرأ بألف أنه ثنّى الفعل، لتقدّم ذكر الوالدين، بمعنى أنّه طابق بين الفعل والفاعل في العدد، وأعاد الضمير في أحدهما على طريق التأكيد، وقد رأى مكي أنّه من الجائز أن التثنية وقعت في الفعل على لغة من رأى ذلك من العرب، أنهم يثنّون الفعل وهو متقدم، كما قد ثبتت علامة التأنيث في الفعل وهو متقدم، وأضاف أنه من الجائز أن التثنية وقعت في " يبلغنّ " لتقدم ذكر الوالدين، ثم أبدل أحدهما أو كلاهما من الضمير في " يبلغنّ ".

وقراءة الفعل بنون التوكيد الشديدة مع إثبات الألف وعودتها على الوالدين (يَبْلُغَانِّ) يعني أن الفعل قد خرج على المثنى، فالألف هنا فاعل، وجوز العكبري أنّ الألف حرف تثنية والفاعل هو أحدهما[4].

في حين بيّن أبو حيان أن قراءة حمزة والكسائي: " يبلغانّ " بألف التثنية ونون التوكيد المشددة هي قراءة السُّلَمي ويحيى بن وثاب وطلحة والأعمش والجهوري، ذاكراً رأيه في الألف بأن القرّاء جعلوها علامة تثنية وليست ضميراً على لغة

---

[1]. الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 399 ــ 400، وانظر: الفراء. معاني القرآن، ج: 2، ص: 18، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 5، ص: 229، والعكبري. التبيان، ج: 2، ص: 701.

[2]. سورة الإسراء، آية: 23.

[3]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 43، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 379، وابن خالويه. الحجة، ص: 216، والأصبهاني. المبسوط، ص: 268، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 403، والداني. التيسير، ص: 113.

[4]. العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 817.

"أكلوني البراغيث"، و" أحدهما" فاعل، و"أو كلاهما" عطف عليه، وتابع الكلام قائلاً: إنّ هذا الرأي لا يجوز؛ لأن شرط الفاعل في الفعل الذي لحقته علامة التثنية أن يكون مسنداً إلى لفظ مثنّى[1].

وَما قاله أبو حيان صحيح، ودليل ذلك أن الفعل قد أسند إلى الفاعل، أي أنّ الألف ضمير الوالدين الذي تقدَّم، و"أحدهما" بدل من الضمير، و"كلاهما" عطف على "أحدهما"، وهذا رأي أبي حيان، ثم بيّن أن المعطوف على البدل بدل.

وأرى أن الفعل "يبلغانّ" عندما قرئ بالألف أي كان مرفوعاً بثبوت النون، وأسند إلى ضمير التثنية الحركي المتمثل بعودته على "الوالدين" في الآية قد جاء على لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة لها حضورها الاستعمالي في القرآن الكريم في غير هذا المثال، كما في قوله تعالى: وأسروا النجوى الذين ظلموا"[2]، وفي قوله تعالى: "ثمَّ عموا وصمّوا كثير منهم"[3]، وجاءت بعض أمثلتها في القراءات الشاذّة أيضاً كما في قوله تعالى: "قد أفلحَ المؤمنون"[4]، فقد رُويَ أنّ عيسى بن عمر قرأ: قد أفلحوا، فقالوا له: أتلحنُ؟ قال: نعم كما لحنَ أصحابي[5]، وهذا يعني أنَّ الاعتماد في قراءته لم يكن على الاجتهاد، بل كان يعود إلى رواية القراءة.

كما جاء مثل هذا في الحديث النبوي الشريف، إذ رُوِيَ أنَّ الرسول – صلّى الله عليه وسلّمَ– قال: يتعاقبون فيكم ملائكة، كما جاء في كلام أنس بن مالك في

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 26، وانظر: النحاس. إعراب القرآن، ج: 2، ص: 420، والزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 657، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 382 ــ 384.

[2]. سورة الأنبياء، آية 3.

[3]. سورة المائدة، آية71.

[4]. سورة المؤمنون، آية1.

[5]. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 395/6، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص97.

قوله: كُنَّ أمهاتي يحثثنني[1]، وورد عليه عدد كبير من الشواهد الشعرية بما يخرجه من دائرة القلّة[2].

فالأصل في اللغة أن تطابق بين الفعل والفاعل إذا تقدم الأخير، فتقول: الرجل قام، بالإفراد، والرجلان قاما، بالتثنية، والرجال قاموا، بالجمع[3].

فَمن الممكن أن يكون هذا الشاهد من الشواهد القرآنية التي خالفت هذه القاعدة، فطابقت بين الفعل والفاعل؛ عندما تقدم الفعل، ولم تراعِ الأصل التوليدي لرتبة الكلمات، فجاء الفعل "يبلغان" على لغة أكلوني البراغيث، أو فيمن قال لغة " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار "[4].

فذكر ابن عقيل[5] أن هناك طائفة من العرب، وهم بنو الحارث بن كعب مذهبهم في الفعل عند إسناده إلى اسم ظاهر مثنى أو مجموع، أُتي فيه بعلامة تدلّ على التثنية أو الجمع، فتقول: " قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات "، والمراد من هذا الكلام أن الألف والواو والنون حروف تدلّ على التثنية والجمع كما التّاء في " قامت"؛ لأنها تاء التأنيث عند العرب، وأشار إلى أن الاسم الذي يلي المذكور مرفوع به، كما ارتفعت "هند" بـ"قامت"[6].

فالتّحوّل الذي حدث في صيغة "يبلْغانِّ" جاء نتيجة إسناد الفعل إلى ضمير ألف الاثنين ثم توكيده بالنون الثقيلة، قد أحدث تغييراً في الفعل في كلتا القراءتين من حيث الحالة الإعرابية، فكان مَنْ القراء من قرأ بغير ألف مبنياً على الفتح، ثم صار

---

[1]. ابن مالك، شرح شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق طه محسن، مطبوعات وزارة الأوقاف، بغداد، 1985، ص247.

[2]. ينظر، عبدالتواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985، ص304-305.

[3]. يحيى عبابنة وآمنة الزعبي. علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، دار الفكر الثقافي، إربد – الأردن، 2005م، ص: 142.

[4]. البخاري. صحيح البخاري، ج: 1، ص: 115، ومسلم. صحيح مسلم، ج: 1، ص: 64.

[5]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 85.

[6]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل، ج: 2، ص: 80.

في قراءة من قرأ بألف مرفوعاً بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، إلا أنّ المعنى بقي واحداً لم يتغيَّر.

ونلحظ أنَّ الفعل قد أسند إلى ضمير التثنية الحركي ثم شُدِّد بنوني التوكيد، أي أنَّ بنية الفعل تعرضت لعدد من التحولات عدلت به عن الأصل، ويتمثل هذا صوتياً بالمخطط الصوتي الآتي:

يبلغَ <yabluga : يبلغَ + انَّ < yabluġ + ānna يبلغانِّ < yabluġānni

ففي المرحلة الأولى كان أصل الفعل من غير إسناد ولا توكيد، والمرحلة الثانية بتوكيده بالنون الثقيلة، والمرحلة الثالثة بإسناده إلى ألف الاثنين وتوكيده مع الكسر.

وأرى أن هناك إجرائين قد حدثا لهذا الفعل، هما: حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، فقد تكون ثلاث نونات، فتحذف نون الرفع هاهنا؛ لأنه لا معنى لها، فهي لمجرّد الإعراب، فلو حذفنا نون التوكيد لما صحّ المعنى؛ لأنّ نون التوكيد في الفعل برأي الشّوكاني لزيادة التقرير[1].

والإجراء الثاني تمثَّل بكسر نون التوكيد المفتوحة[2].

وأما حجّة من قرأ بغير ألف عند مكي أنه لما تقدم الفعل قد رفع "أحدهما" و "أو كلاهما" وحده على الأصول في تقدم الفعل، واستغني بلفظ التثنية عن تثنية لفظ الفعل.

وهذا يعني أن قراءة الفعل جاءت على واحد، أي أنَّها أجريَت على المفرد، أي: "إما يبلغنَّ"؛ لأن الفعل إذا تقدم لم يُثَنّ ولم يُجمع، فيرتفع "أحدهما"، فيصبح فاعل الفعل "يبلغنَّ".

ومعنى ذلك تحوّل الحالة الإعرابية من الرفع إلى البناء في هذه القراءة، فكان المضارع في الحالة الأولى مرفوعاً بثبوت النّون المحذوفة لتوالي الأمثال، ثم تحوّل على هذه القراءة إلى مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التّوكيد الثقيلة.

---

[1]. الشوكاني. فتح القدير، ج 3، ص: 218.

[2]. حسان، تمام، الأصول، ص: 152.

فـ "أحدهما" كما يرى الشوكاني فاعل بالاستقلال، و"أو كلاهما" فاعل كذلك، لكن لا بالاستقلال بل بتبعيّة العطف[1].

واختلفت نون التوكيد في هذه القراءة عن نون التوكيد في القراءة السابقة من حيث إبقاؤها مفتوحة برأيي؛ لمناسبة حركة آخر الفعل، وهو الفتح، وفي هذا يقول سيبويه في كتابه: " إذا كان فعل الواحد مرفوعاً، ثم لحقته النون، صيّرت الحرف المرفوع مفتوحاً، لئلا يلتبس الواحد بالجميع، كنحو: هل تفعلَنَّ ذاك، وهل تخرجَنَّ يا زيد "[2].

فجاءت "يبلغنّ" فعل شرط، جزاؤه "فلا تقل"؛ لأن " إمّا " مكونة من إنِ الشرطية و"ما " الزائدة للتوكيد[3]، فالفعل هنا أسند إلى أحدهما كما وضّح أبو حيان[4].

إذن سببُ دخول النّون المشدّدة المؤكّدة في الفعل هو دخول "ما" المؤكّدة على " إن" الشرطية زيادة، فلو أفردنا "إن" كما يرى الزمخشري لم يصح دخول التوكيد على الفعل، فلا يصح: إن تكرمنّ زيداً نكرمك، ولكن الصحيح في ذلك: إما تكرمنّه[5].

وأرى أن فتحة الفعل المضارع هي ليست للبناء، وإنما جزء من التوكيد ظهرت في هذه الحالة المباشرة، واختفت من الحالات الأخرى غير المباشرة، بسبب التحول الذي حدث في حركات الضمائر المسندة إليها، هكذا:

يبلغ < yabluġu + anna : يبلغَنّ < yabluġanna

---

[1]. الشوكاني. فتح القدير، ج: 3، ص: 218.

[2]. سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 518.

[3]. العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 817.

[4]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 26.

[5]. الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 657.

في قوله تعالى: " أو لَيَأْتِيَنِّي بسلطانٍ مُبين "[1].

ذكر مكي أن الفعل قرئ بثلاث نونات، الأولى مشددة مفتوحة وهي بمقام نونين عنده، والثانية مكسورة، وقرأ الباقون بنون واحدة مشددة مكسورة[2].

وقد أورد مكي حجّة قراءة الثلاث نونات أنه أتى به على الأصل، لأنّ أصله "لَيَأْتِيْنِي" بنون واحدة مكسورة والياء ساكنة، ثم دخلت النون المشددة، وقد ذكر مكي أنها للتأكيد في الأمر والنهي والقسم والشرط، والحالة التي أتى عليها الفعل هنا هي القسم، فدخلت النون المشددة المفتوحة، ثم النون المكسورة التي دخلت مع الياء والتي تكون مع الاسم المضمر المنصوب نحو: ضربني وكلّمني، فبُني الفعل على الفتح في هذه الحالة، ففُتحت الياء التي هي لام الفعل.

ومن الملاحظ على هذا الفعل أنه قد فقد حركته الإعرابية بسبب إسناده وتوكيده، فنلاحظ أن الفعل قد فقد لامه حين سقط الانزلاق من النطق، واقتُصر على العنصر الأول من المزدوج، فيصبح وزن "يأتي" "يفعي".

لكن عند اتّصال الفعل بنون التوكيد نرى أن المزدوج قد عاد في صورة حركة الوصل، وهذا عند ارتباطه بالنون المؤكدة فقط، إذن قد استردّ الفعل لامه، فأصبح:

ya>tiyanna < ya>ti + anna

وقد انزلقت شبه الحركة اليائيّة للفصل بين الحركتين؛ لأنّ النظام الصوتي العربي لا يسمح بتوالي حركتين[3]. وما أريد توضيحه من هذا أنّ حركة آخر الفعل "الفتحة" هي ليست فتحة بناء أُتي بها للفعل خاصة، وإنما هي جزء من أداة التوكيد، ظهرت في هذه الحالة المباشرة الاتصال، ولم تظهر في الحالات الأخرى[4].

---

[1]. سورة النمل، آية: 21.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 154، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 479، وابن خالويه. الحجة، ص: 270، والأصبهاني. المبسوط، ص: 331، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 524، والداني. التيسير، ص: 167.

[3]. الكناعنة، عبدالله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، مطبوعات وزارة الثقافة، عمان، ص 9-10.

[4]. انظر: شاهين، عبد الصبور. المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: 99.

وذكر أبو حيان أن قراءة الفعل بثلاث نونات اثنتان منهما النون المشددة ونون الوقاية بعد الياء، هي قراءة ابن كثير، إلا أنَّ عيسى بن عمر قرأ بنون مشددة مفتوحة بغير ياء، أي: تسألَنّ[1].

وسياق الآية يتطلب تشديد الفعل بتوكيده؛ لأنَّ في الآية الكريمة إغلاظاً على العاصين وعقاباً لهم، حيث جاء العذاب الشديد وهو العقاب الأخفّ، ثم العقاب الأشدّ المتمثّل بالذّبح، وهذان قد أقسم عليهما سليمان؛ لأنهما من فعله، إلا أن قسمه على الإتيان بالسلطان لأنَّه ليس من فعله، فإتيان السلطان المبين يكون من دراية وإيقان[2].

وحجّة من قرأ بنون واحدة مكسورة مشددة أنه لمّا اجتمع في الكلمة ثلاث نونات تمّ حذف إحدى النونات استخفافاً، وهي النون التي دخلت مع الياء، فعندما جاورت الياء النون المشددة كسرتها[3].

غيرَ أن ّمكيّاً ذكر أنه تم إدخال النون الخفيفة للتأكيد، وهي ساكنة، فأُدغمت في النون الداخلة على الياء، وهذه القراءة هي المختارة عند مكي؛ لإجماع الجمهور عليها، ولأنَّ عليها خُطَّ المصحف.

وهذا ما أشار إليه أبو جعفر النحاس، من أنَّ الخفيفة أدغِمت في النون التي مع الياء، ويجوز أن تكون النون التي مع الياء قد حُذفت، ضارباً مثالاً على ذلك نحو: إني ذاهبٌ، ويكون مؤكداً بالثقيلة، وبيّن أن أهل مكة يقرءون: "أو لَيَأْتِيَنِّي"[4].

وإن كانت قراءة الثلاث نونات كما ذكر مكّي أنّه أتى به على الأصل، فإنّنا نلحظُ أنّه قد تكوّن مقطع مديد مرفوض في اللغة العربية، مكوّن من (ص ص ح ص)، وللتخلّص منه يتمّ اختصار هذا المقطع إلى مقطع طويل مقفل، ثم يشدَّد بنوني التوكيد، فيصبح هكذا:

Laya>tiyananni

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 7، ص: 65.

[2]. انظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 7، ص: 65، والزمخشري. الكشاف، ج: 4، ص: 359.

[3]. انظر: مكي. الكشف، ج: 2، ص: 154 ــ 155.

[4]. النحاس. إعراب القرآن، ج: 3، ص: 202.

والأصل فيه يمكن أن نردَّه إلى: lay>tīni

فالمقطع (tīn) هو المقطع المرفوض، فيصبح (ti)، فتكون النون الموجودة في الفعل هنا هي نون الوقاية، وليست نون الرفع، فقد حُذفت هنا؛ لأن الفعل في موضع جزم.

وأما قراءة النون الخفيفة، وإدغامها في النون الداخلة على الياء، فلا تُغيِّر في المعنى شيئاً.

والتّحوّل في كلتا القراءتين واحد، إلا أنَّ الياء في القراءة الأولى: "لَيَأْتِيَنَّنِي" قد ظهرت عليها حركة الفتح، وهي فتحة النون المؤكدة، وليست علامة الإعراب، فنلحظ أن لام الفعل قد ظهر في الفعل المعتل عندما أُسند إلى الضمير الواحد، أو إلى الاسم الظاهر، وبقيت نون الرفع المحذوفة لتوالي الأمثال، محذوفة كذلك. وهي في القراءة الثانية أيضاً محذوفة لتوالي الأمثال، والنّون الداخلة هي نون الوقاية.

وذكر الحلبي أنها نون الوقاية مع التّحول في كسر النون المشددة بسبب مجاورة الياء النون[1].

2.2 أشكال التحويل في صورة الأفعال:

شروط صحة القراءة ثلاثة كما حدَّدها علماء القراءات، وهي: التواتر أو صحة السند[2]، وموافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وموافقة العربية ولو بوجه، حتى لو كان هذا الوجه ضعيفاً.

---

[1]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 305، وانظر: الألوسي. روح المعاني، ج: 19، ص: 184.

[2]. لقد كان ابن مجاهد أوّل من وضع هذه الشروط بسبب رغبته في ضبط الأداء القرآني والكشف عن القراء الذين بلغت صحة القراءة عندهم درجة التواتر، فاختار سبعة منهم وجد أنَّ سندهم وصل إلى هذه الدرجة، ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص21-23 مقدمة المحقق، و ص50-51، مقدمة المؤلف، وقد تساهل المتأخرون فاشترطوا صحة السند فقط، وقبلوا تبعاً لهذا القراءات الصحيحة التي يدخل فيها خبر الآحاد، شرط التعديل

ونحن نعرف أنَّ اللغة تتيح لأبنائها التصرُّفَ في السياقات الإعرابية لأجـزاء الكلام المعربة بما يحقق غاية التواصل بينهم؛ لأنَّ غاية اللغـة عنـد هـذا تكـون توصيلية، وهو جزء مهم من تداولية اللغة.

ويشترط هنا تحقيق القيَم الإبلاغية التي توصـل هـذه الفكـرة إلـى الآخـر (المتلقين)، ويشترط اتِّفاق هذا التحوُّل مع الإمكانيات المتاحة لقواعد اللغـة، فيغيِّـر المتكلِّم النمط المحكي (الأداء) كما يريد، وفقاً لهذه القواعد، ولمَّا كان الفعل المضارع هو الفعل المعرب الوحيد، فإنّه هو المقصود بالحديث أي أنّه محمول الحديث في هذا المبحث.

ولقد وجدنا في كتاب الكشف لمكي أن أشكال التحويل تنقسم إلى ثلاثة أقـسام حسب التحويل الذي تُحْدِثُهُ:

فالقسم الأول يتمثل بالتحوُّل بين الرفع والنصب، والقسم الثاني يتمثل بـالتحوُّلِ بين الرفع والجزم، وأما القسم الأخير فيتمثل بالتحوُّلِ بين النصب والجزم، ولقد رتّبنا هذه الأقسام على وفق رتبة الحركات في النحو، فنبدأ الحديث عن القسم الأول وهـو ما يدخل في الرفع والنصب.

1.2.2 الرفع والنصب:

يتحدَّث هذا الجزء من الدراسة عن التحوّل المتاح بين الرفع والنصب، دون أن نركِّز الحديث عن الأصل، وهل هو المرفوع؛ لأننا نتحدَّث عن سياق إعرابي وقـع فيه النمط اللغوي، فقد يقع مرفوعا، وقد يقع منصوباً، بحسب تركيب اللغة الذي ورد فيه، وفيما يأتي بعض الأمثلة الدالَّة:

في قوله تعالى: " ويقولُ الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا "[1].

قرأ أبو عمرو:"ويقولَ" بالنصب، والجمهور بالرفع.

واستمرار السند على وتيرة تاريخية متَّصلة، ينظر: ابن الجزري، النشر فـي القـراءات العشر، نشره وصححه محمد علي الضباع، دار الفكر، بيروت، (د.ت) 9/1.

[1]. سورة المائدة، آية: 53.

وحجة من نصب الفعل كما ذكر مكي[1] أنه عطف "ويقولَ" على "أن يأتيَ" في الآية السابقة: "عسى اللهُ أن يأتيَ بالفتحِ"[2].

وتقديره في ذلك تقدُّم "أنْ" إلى جانب "عسى"؛ لأنَّ تقدير الآية: "عسى الله أن يأتي، وعسى الله أن يقول الذين"؛ غير حسن قياساً على عدم جواز تقدير "عسى زيدٌ أن يقومَ عمرو". وقوله إنَّ هذا التقدير غير حسنٍ يعني أنّ التقدير يُخلُّ بجمال السبك اللغوي للآية الكريمة، وإن ظلَّ في حدود الصحة اللغوية.

ويتابع مكي قوله بأن تقدير التقديم في "أن يأتي" بجانب (عسى) حسن، وتقدير ذلك يصير: " عسى اللهُ أن يأتي اللهُ "، و"عسى أن يقول الذين"، وقد جوز مكي في "أن يأتيَ" أن تكون بدلاً من اسم الله تعالى، فيصبح تقدير الآية: "عسى اللهُ أن يأتيَ اللهُ بالفتحِ ويقولَ الذين". وترى هذه الدراسة ضرورة عدم الإغراق في التأويل والتقدير الذي يبتعد عن تركيب الآية القرآنية، وهم يرون هذه التقديرات في سبيل الوصول إلى تفسير العلاقات القائمة بين أجزاء تركيب الآية.

وتابع القرطبي مكياً في تفسيره الآية الكريمة قائلاً: أن أبا عمرو وابن أبي إسحاق قرآ "ويقولَ" بالواو والنصب عطفاً على "أن يأتيَ"، فجاء تقدير القرطبي مشابهاً لما عند مكي، وقال إن هذا العطف عطف على المعنى، فـ "عسى الله أن يأتي بالفتح"و" عسى أن يأتي الله بالفتح"، فكما لا يجوز: عسى زيد أن يأتي ويقوم عمرو؛ لأن المعنى يختل ولا يصح بتقدير: وعسى زيد أن يقوم عمرو، فالمعنى الصحيح يتمثل بقولنا: عسى أن يقوم زيد ويأتي عمرو، لأن التقديم في "أن يأتي" إلى جانب "عسى" حسن برأي القرطبي[3]، وهذا ما جاء به الزمخشري من أن النصب جاء عطفاً على "أن يأتي"[4].

---

[1]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 411، وانظر: ابن مجاهد. كتاب السبعة، ص: 245، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 229، الداني. التيسير، ص: 82.

[2]. سورة المائدة، آية: 52.

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 4، ص: 142.

[4]. الزمخشري. الكشاف، ج 1، ص: 643.

أما القراءة بالرفع "ويقولُ" كما ذكر مكي، فقد جاءت على عطف الواو جملة على جملة، فلم تعطف الواو مفرداً على مفرد، ويقوي قراءة الرفع من قرأ بغير واو، فلا يجوز مع حذف الواو إلا الرفع على الاستئناف برأي مكي[1].

وهذه القراءة هي المختارة، والحذف هو المحبب عند مكي؛ لأنه يعدّ دليلاً على قوة الرفع، وترك النصب لأنه برأيه قد احتيج إلى التكلف في النصب من تقديم لفظ مؤخر. وبين القرطبي أن قراءة الكوفيين بالرفع جاءت على القطع من الأول، في حين ذكر الزمخشري أن القراءة بالرفع على أنه كلام مبتدأ، وقدر ذلك قائلاً: ويقول الذين آمنوا في ذلك الوقت[2].

وتطرق الفراء إلى تفسير هذه الآية ذاكراً أن الرفع جاء على الاستئناف، ثم بين رأيه بالنصب فذكر أنَّه ورد على الرد (العطف) على قوله تعالى: "فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده"، وذكر أن القراءة بالنصب عنده صواب[3].

في قوله تعالى: "ومن الناس من يشتري لهو الحديثِ ليضلَّ عن سبيل الله بغير علمٍ ويتخذُها هزواً"[4].

قرأ حفص وحمزة والكسائي: ويتَّخذَها هزواً" بالنصب عطفاً على "ليضلَّ" وحجة ذلك أنه الأقرب إليه، وهذا ما ذكره مكي موضحاً أن هذا اختيار المبرد[5].

وزاد الطبري، الأعمش على حمزة والكسائي، وأنهم قد قرءوا بالنصب عطفاً على "ليضل" ومعناها عند الطبري: ليضل عن سبيل الله، وليتخذها هزواً[6].

---

[1]. مكي، الكشف، 412/1.

[2]. الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 643.

[3]. الفراء. معاني القرآن، ج: 1، ص: 313. وانظر: السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 544، والنحاس. إعراب القرآن، ج: 1، ص: 26.

[4]. سورة لقمان، آية: 6.

[5]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 187، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 512، ص: 284، 351، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 563، والداني. التيسير، ص: 176.

[6]. الطبري. جامع البيان، ج: 18، ص: 540، وانظر: الألوسي. روح المعاني، ج: 21، ص: 80، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 386، والزمخشري. الكشاف، ج: 3، ص: 492.

وذكر الحلبي أن الأخوين وحفص قرءوا الفعل "ويتخذها" بالنصب عطفاً على "ليضل"، تأييداً لما جاء عند مكي.

وجاءت قراءة الجمهور بالرفع عند مكي في كتابه الكشف مبيناً أن الرفع جاء بالعطف على "يشتري" أو على القطع، وأشار إلى أن الضمير في "يتخذها" بالرفع وقراءة من نصب(واحداً) عائد على سبيل الله، أو على "آيات الله"، ودليل ذلك قوله تعالى: "تلك آيات الكتاب الحكيم"[1]، والقراءة هذه بالرفع هي المختارة عند مكي؛ لصحة معناها، ولأن الجمهور عليها.

وقد قدر الطبري الآية الكريمة بالرفع في قوله: "ومن الناس من يشتري لهو الحديث، ويتخذُ آيات الله هزواً" موضحاً أن هذه قراءة عامة قَرَأَةِ الكوفة[2].

وهاتان القراءتان معروفتان ومتقاربتا المعنى، والقراءة بأيتهما صحيحة؛ لأنَّهما متواترتان، وموافقتان لشرط موافقة العربية، وتعني العربية هنا (قواعد اللغة).

في حين بيّن الحلبي أن الرفع إنما كان على الاستئناف من غير عطف على الصلة، والضمير المنصوب يعود على الآيات المتقدمة، أو (السبيل) لأنه يؤنث، وهذا ما تطرق إليه النحاس من أن الرفع كان من وجهين: أحدهما أن يكون معطوفاً على "يشتري"، والآخر أن يكون مستأنفاً[3]، وبيّن الفراء أن الهاء كناية عن الآيات، وأنه يجوز أن تكون كناية عن (السبيل)؛ لأن (السبيل) يُذكر ويؤنث[4].

وذكر الشوكاني أن القراءة بالنصب عطفاً على "ليضل" فإن الضمير المنصوب يكون راجعاً إلى (السبيل)، فتصبح القراءة على هذه من جملة التعليل للتحريم، ومعنى ذلك عنده أنه يشتري لهو الحديث للإضلال عن سبيل الله، واتخاذ السبيل هزواً، ذاكراً في السبيل ما قاله المفسرون آنفاً من أنه يذكر ويؤنث[5].

---

[1]. سورة لقمان، آية: 2.

[2]. الطبري. جامع البيان، ج: 18، ص: 540.

[3]. النحاس. إعراب القرآن، ج: 3، ص: 282.

[4]. الفراء. معاني القرآن، ج: 2، ص: 326.

[5]. الشوكاني. فتح القدير، ج: 4، ص: 270.

في قوله تعالى: "فأطَّلعَ إلى إلهِ موسى"[1].

قرأ حفص وحده: " فأطلعَ إلى" بالنصب وقرأه الجمهور بالرفع[2].

أما القراءة بالنصب، كما ذكر مكي، فعلى الجواب لـ "لعل"، لأنها برأيه غير واجبة الأمر والنهي، ومعنى ذلك عنده إذا بلغتُ اطلعتُ، وهذا مساوٍ لقولك كما يذكر مكي: لا تقع في الماء فتسبحَ، ومعناه في النصب: إذا وقعت في الماء سبحتَ.

ثم ذكر الطبري أن قراءة عاصم برواية حفص عنه جاءت بالنصب جواباً لـ "لعل" وهذه قرأ بها أيضاً حميد الأعرج كما بيّن الطبري[3].

وأضاف القرطبي القارئين السلمي وعيسى زيادة على حفص والأعرج، بالنصب قرءوا على جواب "لعل" بالفاء، فمعنى النصب: متى بلغتُ الأسباب اطلعتُ[4].

وبيّن أبو حيان زيادة على حفص، أنَّ الأعرج وأبا حيوة، وزيد بن علي، والزعفراني وابن مقسم قرءوا بنصب العين على جواب التمني[5]، غير أنَّ الزمخشري وجَّهَ قراءة النصب على جواب الترجّي تشبيهاً للترجّي بالتمني كما ذكر[6]، لكن أبا حيان يعلق على رأي الزمخشري ذاكراً أن النحاة قد فرقوا بين التمني والترجي، فالتمني على حسب قولهم يكون في الممكن والممتنع، في حين يكون الترجي في الممكن، وبلوغ أسباب السماوات غير ممكن، ثم يفسر أبو حيان أنَّ فرعون قد أبرز ما لا يمكن في صورة الممكن تمويهاً على سامعيه، أو أنَّه قال هذا مخرقةً وإفكاً[7]، أي: حمقاً وتزويراً.

---

[1]. سورة غافر، آية: 37.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 240، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 570، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 631، والداني. التيسير، ص: 155.

[3]. الطبري. جامع البيان، ج: 20، ص: 326.

[4]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 8، ص: 541.

[5]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 7، ص: 465.

[6]. الزمخشري. الكشاف، ج: 4، ص: 167.

[7]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 7، ص: 465.

وأما القراءة بالرفع عند مكي فقد جاءت على العطف على "أبلـغ الأسـباب"[1]، وتقدير ذلك: لعلي أبلغ، ولعلي أطلعُ، والمعنى في الرفع عند مكي كقولك: لا تقع في الماء، ولا تسبح.

وفسَّر القرطبي ذلك بقوله: "لعلّي أبلغ الأسباب"، ثم لعلي أطلعُ بعد ذلك، فبـين أن "ثم" أشد تراخياً من الفاء[2]. وهي قاعدة نحوية معروفة، فقد قرر النحاة أنَّ ثمَّ تفيد التراخي والمهلة[3].

وأشار الفراء في معانيه إلى أنَّ القراءة بالرفع جاءت رداً على قوله: "أبلغُ"، ثم ذكر أن من جعله جواباً لـ"لعل" نصبه[4].

والقراءة بالرفع عند السمين الحلبي جاءت عطفاً على "أبلغ"؛ لأنه داخل فـي حيـز الترجي[5].

في قوله تعالى: "من ذا الذي يقرضُ اللهَ قرضاً حسناً فيضاعفَه له وله أجرٌ كريمٌ"[6].

قرأ عاصم وابن عامر: "فيضاعفَه" بالنصب، وقرأ الجمهور "فيضاعِفُهُ" بالرفع كما ذكر مكي[7].

وحجة النصب عند مكي أن الكلام محمول على المعنى، لأن معنى الآية: مـن ذا الذي يقرض الله، فيقرض الله أحد فيضاعفَه له، فجاء بالنـصب؛ لأنـه جـواب الاستفهام بالفاء.

---

[1]. سورة غافر، آية: 36.

[2]. القرطبي. الجامع، ج: 8، ص: 541.

[3]. ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق حـسين محمـد شـرف، القـاهرة، 1979، ص178، والزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسـالة، بيـروت، ودار الأمل، إربد، 1984، ص17.

[4]. الفراء. معاني القرآن، ج: 3، ص: 9.

[5]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج 6، ص: 42.

[6]. سورة الحديد، آية: 11.

[7]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 308، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 625، والأصـبهاني. المبسوط، ص: 147، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 199، والـداني. التيـسير، ص: 69.

وهذا يوافق قوله: أتقومُ فأحدثَك، كما ورد عند مكي، فجاء النصب لأن القيام غير متيقن، ومعنى هذا عند مكي: أيكون منك قيامٌ فحديث مني لك.

وأشار الزمخشري أن الفعل قرئ بالنصب على جواب الاستفهام[1]، وأيد الحلبي أبا حيان في أن الفعل نصب بالفاء على جواب الاستفهام، وذكر أنَّ السؤالَ لم يقع في الآية الكريمة على القرض، وإنما وقع عن فاعل القرض، مبيناً أنَّ الفاء تنصب فعلاً مردوداً على فعل مستفهم عنه فحمل على المعنى، أي: "من ذا الذي يقرض الله" هي بمنزلة قوله: أيقرض الله أحدٌ[2].

ومعنى الفعل المردود في هذه العبارة هو المعطوف. والرفع عند الزمخشري عطف على "يقرض"، أو على "فهو يضاعفه"، أي على أنه خبر لمبتدأ محذوف[3]، وهو بمنزلة: من يجيء فيكرمني ويحسن إليّ عند النحاس وبعض العلماء[4].

وحجة الرفع عند مكي جاءت على القطع على معنى:فهو يقرضه. وثمة مواضع أخرى قرئت بالرفع والنصب يضيق بنا المجال عن ذكرها هاهنا[5].

---

[1]. الزمخشري. الكشاف، ج: 4، ص: 474.

[2]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 6، ص: 275.

[3]. الزمخشري. الكشاف، ج: 4، ص: 474.

[4]. النحاس. إعراب القرآن، ج: 3، ص: 354، وانظر: الفراء. معاني القرآن، ج: 3، ص: 132، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 8، ص: 219، والألوسي. روح المعاني، ج: 27، ص: 174، والشوكاني. فتح القدير، ج: 5، ص: 202 – 203.

[5]. انظر: مكي. الكشف، ج: 1، ص: 260، وج: 1، ص: 289، وج: 1، ص: 416، وج: 1، ص: 422، وج: 1، ص: 423، وج: 1، ص: 427، وج: 2، ص: 189، وج: 2، ص: 251، وج: 2، ص: 253، وج: 2، ص: 362.

2.2.2 الرفع والجزم:

في قوله تعالى: " لا تُكلَّفُ نفسٌ إلا وسعها لا تضارَّ والدةٌ بولدها"[1].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو:"لا تضارُّ" بالرفع، وقرأ الجمهور:"لا تضارَّ" بالفتح، وتوجيه قراءة الفعل "لا تضارُّ" بالرفع عند مكي، أنه قد جعله نفياً لا نهياً[2]، فجاء تابعاً لما قبله: "لا تُكلفُ"، والنفي يعدُّ خبراً، والخبر يأتي بموضع الأمر، ودليل ذلك عند مكي قوله تعالى: "والمطلقاتُ يتربصْنَ"[3]، فجاء "يتربصن" بلفظ الخبر ومعناه النهي[4].

ثم وجه الزمخشري قراءة الفعل "لا تضارُّ" بالرفع على الإخبار، ثم أشار إلى أنه يحتمل البناء للفاعل والمفعول[5].

وقد بيّن القرطبي أنَّ القراءة بالرفع جاءت على العطف على قوله تعالى: " لا تُكلَّفُ نفسٌ"، ثم أشار إلى أنه خبر ومعناه الأمر، وقد زاد القرطبيُّ القارئَ أبان بروايته عن عاصم، زيادة على ابن كثير وأبي عمرو[6].

وأما توجيه القراءة بالفتح، فقد أشار مكي إلى أنها جاءت نهياً، وهذا على ظاهر الخطاب، فهو مجزوم[7]، وهذه قراءة نافع وعاصم وحمزة والكسائي، كما بيّن القرطبي تفسيره الفعل، أنَّ أصل الفعل "لا تضارر"، فأدغمت الراء الأولى في الثانية، ثم فُتحت الثانية لالتقاء الساكنين، وهذا الأمر لا يحدث قط إلا في الفعل المضاعف إذا كان قبله ألف أو فتحة[8].

---

[1]. سورة البقرة، آية: 233.

[2]. ومعنى هذا أنَّه جعل (لا) نافية، والنافية لا تعمل الجزم، بل هي حرفٌ مهملٌ من الناحية التركيبية والأثر الإعرابي، وأما إذا جعله نهياً، فإنَّ (لا) الناهية تعمل الجزم في الأفعال المضارعة.

[3]. سورة البقرة، آية: 228.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 296.

[5]. الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 279 ــ 280.

[6]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 265.

[7]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 296.

[8]. القرطبي. الجامع، ج: 2، ص: 265.

إذن حركة الراء المفتوحة في آخر الفعل ليست علامة إعراب، وإنما جاءت لتوافق ما قبلها وهو الألف، هذا ما أورده مكي مبيناً في ذلك أن الذي قوى الحمل على النهي، أن بعده أمر في قوله تعالى:"وعلى الوارث مثلُ ذلك" في الآية نفسها.

وفسر الزمخشري "ولا تضارَرْ" بالجزم، وفتح الراء الأولى وكسرها، مشيراً إلى أن هذه قراءة أبي جعفر[1]، فذكر أنَّ اللغة تحتمل البنائين، وهو تفسير تركيبي نحوي يرتكز إلى المعاني الصرفية والنحوية، إذ لا فرق بين البنيتين من حيث المعنى الذي تؤدِّيانه.

وهي كذلك عند أبي جعفر النحاس في موضع جزم بالنهي، وقد فُتحت الراء لالتقاء الساكنين، ذاكراً أن القراءة بالرفع: "لا تضارُّ" جعلها القراء خبراً بمعنى النهي[2]. واستناداً إلى هذا، فإنّه لا تعامل هذه القراءة نحوياً معاملة النهي، بل تعامل على أنَّها من الأداءات الخبرية العادية التي لا تقتضي إعمال (لا).

في قوله تعالى: "لا تخافُ دركاً ولا تخشى"[3].

ذكر مكي أن الفعل "لا تخفْ" قرئ بالجزم، وهذه قراءة حمزة وحده، وأما قراءة الجمهور، فقد جاءت بالرفع[4]. وأما قراءة الفعل "لا تخفْ" بالجزم، فعلى أنه جواب "فاضربْ"، في قوله تعالى: "فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً" في الآية نفسها، وجاء الفعل "تخشى" معه مرفوعاً؛ لأنه منفي، أي ولست تخشى[5].

وهذا ما ذكره الطبري من أن الأعمش وحمزة قد جزما "لا تخف" على الجزاء، ورفعا "ولا تخشى" على الاستئناف[6].

---

[1]. الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 279 – 280.

[2]. النحاس. إعراب القرآن، ج: 1، ص: 316 – 317.

[3]. سورة طه، آية: 77.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 102، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 421، وابن خالويه. الحجة، ص: 245، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 459، والداني. التيسير، ص: 152.

[5]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 102.

[6]. الطبري. جامع البيان، ج: 16، ص: 122 – 123.

وأما قراءة الفعل "لا تخافُ" بالرفع إنما جاءت على أنه حال من موسى عليه السلام، كما فسر مكي، وتقدير ذلك برأيه: اضرب لهم طريقاً غير خائف ولا خاشياً، ذاكراً أن هذه القراءة هي المختارة لإجماع الجمهور عليها، وكذلك مع رفع "لا تخشى" بالإجماع.

وقال الطبري: إن القراءة بالرفع جاءت على الاستئناف مضيفاً قراء عامة الأمصار غير الأعمش وحمزة[1].

في حين وجَّهَ السمين الحلبي هذه القراءة على عدة أوجه منها: أنَّ "لا تخاف" مرفوع؛ لأنه مستأنف، وهنا لا محلَّ له من الإعراب، والوجه الثاني: أنه في محلِّ نصب على الحال، وفاعله "اضرب"، وهذا يعني: اضرب ضرب غير خائف، ثم بين أنه مجزوم على جواب الأمر، أي: إنْ تضربْ طريقاً يبساً لا تخف[2].

وقد تابع العكبري شرحه لهذه الآية قائلاً إن الرفع فيه ثلاثة أوجه، هي المذكورة عند السمين الحلبي، وهي الاستئناف والحال من الضمير، والصفة للطريق، والعائد محذوف، تقدير الكلام عنده لا يُخاف فيه، ثم بيّن أن القراءة بالجزم جاءت على النهي أو على جواب الأمر[3].

وذكر النحاس أنَّ القراءة بالرفع قرأ بها أهل الحرمين وأبو عمرو وعاصم والكسائي، وقرأ الأعمش وحمزة بالجزم، مشيراً إلى أن القراءة الأولى هي الأبين؛ لأنَّ بعده "ولا تخشى"، وهذا بالإجماع بلا جزم.

ففي الآية في القراءة الثانية تقديران هما: الجزم على النهي، والجزم على جواب الأمر وهو "فاضرب".

---

[1]. الطبري. جامع البيان، ج: 16، ص: 122 - 123.

[2]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 43.

[3]. العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 898، وانظر: الفراء. معاني القرآن، ج: 1، ص: 323، والنحاس. إعراب القرآن، ج: 3، ص: 50، والزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 442، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 4، ص: 264، والشوكاني. فتح القدير، ج: 3، ص: 378، والألوسي. روح المعاني، ج: 16، ص: 236.

وأما تقدير القراءة الأولى بالرفع، ففيه ثلاثة أوجه، أنه في موضع الحال، وفي موضع النعت لـ "طريق" على حذف فيه، والثالثة مقطوع من الأول[1].

وهذا ما أوضحه الزمخشري من أن "لا تخاف" حال من الضمير في "فاضرب" وقرئ "لا تخف" على الجواب[2].

في قوله تعالى: "ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخافُ ظلماً ولا هضماً"[3].

ذكر مكي أن الفعل "فلا يخافُ" قرأه ابن كثير بالجزم (تخفْ)، وقرأ الجمهور بالرفع (تخافُ)[4].

أما قراءة الفعل " فلا يخف" فقد جاءت بالجزم على النهي، عن عمل الصالحات، وهذا ما ورد عند مكي، وفسر القرطبي القراءة بالجزم "فلا يخف" أنها جواب لقوله تعالى: "ومن يعمل" وهذه القراءة لمجاهد وابن محيصن عند القرطبي زيادة على أنَّها قراءة ابن كثير[5].

وأما قراءة الفعل "فلا يخاف" بالرفع فقد جاءت على الخبر عند مكي، ومعنى ذلك لديه أنه ليس يخاف أن يظلمه أحد، فيحمل ذنبه غيره، إذ ينقص من عمله، وهذه القراءة عند مكي هي المختارة؛ لأن الجمهور أجمعوا عليها، وعلَّة إجماع الجمهور أو القراء ليست من العلل اللغوية، ولكنَّها من علل الرواية والتخيير بين الكثرة والقلَّة في أداء الآية الكريمة.

وهذا ما أيده القرطبي من الرفع على الخبر، مفسراً ذلك بأنَّ التقدير: فهو لا يخاف، أو فإنه لا يخاف، وقد أشار ابن الجوزي إلى أن "مِن" هنا للجنس، وشرط

---

[1]. انظر: النحاس. إعراب القرآن، ج: 3، ص: 50.

[2]. الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 442.

[3]. سورة طه، آية: 112.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 107، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 424، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 464، والأصبهاني. المبسوط، ص: 298، والداني. التيسير، ص: 153.

[5]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، ص: 528.

الإيمان بالعمل الصالح؛ لأن غير المؤمن لا يقبل عمله، ولا يكون صالحاً، "فلا يخاف" أي: فهو لا يخاف[1].

وقد أشار السمين الحلبي إلى أنَّ القراءة بجزم الفعل (يخف) جاءت على النهي، وقراءة الجمهور برفعه جاءت على النفي والاستئناف، أي فهو لا يخاف[2].

وذكر العكبري أن "فلا يخاف" جواب الشرط، فمن رفع استأنف، ومن جزم فقد جاء جزمه على النهي[3].

وقد فَسَّرَ أبو حيان الآية على النهي قائلاً: "كما أنزلنا عليك هذه الآيات المضمنة الوعيد، أنزلنا القرآن كله على هذه الوتيرة، مكررين فيه آيات الوعيد ليكونوا بحيث يراد منهم ترك المعاصي، أو فعل الخير والطاعة" مشيراً إلى أن الذكر يطلق على الطاعة والعبادة[4].

ودعّم الرازي هذه القراءة بنظير قرآني، وهو قوله تعالى: "ومَن عادَ فينتقمُ الله منه"[5]، وكذلك قوله: "فمن يؤمنْ فلا يخافُ بخساً ولا رهقاً"[6]، وأكد أن قراءة النهي وجه حسن؛ لأن المعنى: فليأمن، والنهي عن الخوف أمر بالأمن، والظلم هو أن يعاقب لا على جريمة أو يمنع من الثواب على الطاعة، والهضم أن يُنقص من ثوابه[7].

---

[1]. ابن الجوزي. زاد المسير، ج: 5، ص: 324.

[2]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 58.

[3]. العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 905.

[4]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 281.

[5]. سورة المائدة، آية: 95.

[6]. سورة الجن، آية: 13.

[7]. الرازي. تفسير الفخر الرازي، ج: 21، ص: 120.

في قوله تعالى: "ويجعلُ لك قصوراً"[1].

ذكر مكي أن الفعل "ويجعلُ" قرأه ابن كثير وابن عامر وأبو بكر، وقرأ الباقون "ويجعلْ" بالجزم[2].

وأما قراءة الفعل "ويجعلُ" بالرفع، فقد جاءت على الاستئناف والقطع، لأن فيه معنى الحتم وهو ليس بموقوف على المشيئة، وتفصيل ذلك لا بد أن يجعل لك يا محمد قصوراً، وذكر القرطبي أن عاصماً قرأ بالرفع أي: وسيجعل لك في الآخرة قصوراً[3].

أما قراءة الفعل بالجزم "ويجعلْ" فقد جاءت عطفاً على موضع "جعل"؛ لأن جواب الشرط في موضع جزم، وفي هذه القراءة؛ فإنَّ "ويجعلْ لك قصوراً" داخل في مشيئة الله تعالى، فإن شاء الله فعل ذلك بك يا محمد[4]، وذكر أبو حيان أن القراءة بالجزم "ويجعلْ"، وهي قراءة الجمهور، قد جاءت عطفاً على موضع "جعل"؛ لأن التقدير: إن يشأ يجعلْ[5].

وهذا ما أشار إليه أبو حيان من أنَّ قراءة الرفع أدغمت فيها لام الفعل في لام "لك"، والقراءة هنا فيها وجه آخر، وهو عند مكي أنَّه من الجائز أنَّ القراء قدَّروا على نية الرفع، ولكنهم أدغموا لام "يجعل" بلام "لك"، فأسكنوا لام "يجعل" للإدغام وليس للجزم.

وهو أمرٌ وارد من حيث القاعدة، إذ لا تحدث عملية الإدغام بين "يجعل" إذا كانت متحرِّكة بأيِّ حركة كانت، ولكن عملية الإدغام في هذه الحالة ستكون مسبوقة بعملية صوتية أخرى، وهي حذف الحركة التي تمنع حدوث الإدغام، غير أنَّ مثل

---

[1]. سورة الفرقان، آية: 10.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 144، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 462، وابن خالويه. الحجة، ص: 264، والأصبهاني. المبسوط، ص: 322، والداني. التيسير، ص: 3163، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 508.

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 7، ص: 318.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 144.

[5]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 484.

هذا التوجيه يهدف إلى التفسير والتسويغ، ولكنّه لا يقدِّم حلاً مقنعاً للقراءة التي سكِّنت لأنَّ القراء غير واردة في مأثور القراءات من أنماط ما يعرف بالإدغام الأكبر، ولذا فإن التفسير النحوي السابق أكثر إقناعاً من التفسير الصوتي هذا.

وهنا فإن القراءتين جاءتا بمعنى الحتم، والله تعالى هو فاعل ذلك لمحمد على كل حال، وهذا ما أورده مكي.

إذن، فالتحول في القراءتين ترتب عليه تحول وتغير في المعنى؛ لأنَّ في القراءتين فرقاً في المعنى، فمن جزم، فالمعنى: إن شاء، يجعلْ لك قصوراً في الدنيا، ولا يحسن الوقوف على الأنهار، ومن رفع أشار إلى أنه قد حسن له الوقوف على الأنهار، واستأنف، أي: ويجعلُ لك قصوراً في الآخرة[1].

وفي نهاية هذا الجزء نشير إلى أنه ثمة مواضع أخرى لا سبيل لذكرها وتحليلها في هذا المقام[2].

3.2.2 النصب والجزم:

في قوله تعالى: " وليحكمْ أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه "[3].

ذكر مكي أن الفعل "لِيحكمَ" بكسر اللام وفتح الميم هي قراءة حمزة وحده، وجاءت قراءة الجمهور بإسكان اللام والميم[4].

وحجَّة من أسكن اللام عند مكي أن التسكين جاء لأنها لام الأمر، وهذا يعني أنه إلزام مستأنف يبتَدَأ به، فأمر الله تعالى أهل الإنجيل بالحكم بما أنزل في الإنجيل،

---

[1]. انظر: الرازي. تفسير الفخر الرازي، ج: 24، ص: 54، والعكبري. التبيان، ج: 2، ص: 981، والألوسي. روح المعاني، ج: 18، ص: 241، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 244.

[2]. انظر: مكي. الكشف، ج: 1، ص: 312، وج: 1، ص: 323، وج: 2، ص: 58، وج: 2، ص: 84، وج: 2، ص: 101، وج: 2، ص: 147، وج: 2، ص: 173.

[3]. سورة المائدة، آية: 47.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 410.

كما أمر النبي – صلى الله عليه وسلم– بالحكم بما أُنزل عليه، وهو القرآن، ودليل ذلك قوله تعالى: "وأنِ احكمْ بينهم بما أنزلَ اللهُ"[1].

وهذه القراءة عند مكي هي المختارة، لثلاثة أغراض: الأول منها ارتباط بعض الكلام ببعض، والثاني منها أنه للمطابقة بين آخر الكلام وأوله، والثالث منها: إجماع الجمهور عليها.

يقول سيبويه: "هذا باب يعمل في الأفعال فيجزمها، ومنه: اللام التي في الأمر، كقولك: لِيفعلْ، ولا في النهي، كقولك: لا تفعلْ "[2]. ثم يبين أن اللام هذه و"لا" في الدعاء هما بمنزلتهما في الأمر والنهي. ومثال ذلك عنده: لا يقطعُ اللهُ يمينك، ولِيجزِك اللهُ خيراً[3]. وهذا يعني أنه يجوز كسر اللام على قراءة الجزم إذا كانت اللام لام الأمر، وقد وضح النحاس أن أصل اللام الكسر[4].

وهنا نرى في هذه القراءة أن المعنى أمر من الله بالعمل بما في كتابه. ويرى الزمخشري "وليحكم" على لفظ الأمر بمعنى: وقلنا لِيحكم، مبيناً أن قراءة أُبي فيها زيادة "أنْ" مع الأمر، فتكون "أنْ" هنا موصولة بالأمر، نحو: أمرته بأن قمْ، ومعنى الآية على هذا: وآتيناه الإنجيل، وأمرنا بأن يحكم أهل الإنجيل[5].

وذهب أبو حيان إلى أن قراءة الجزم بلام الأمر ساكنة، وذكر أن من القراء من يكسرها، وقد جعل أبو حيان رأي الزمخشري الذي ذُكر أقرب إلى الصواب[6].

وقد أورد مكي حجة من كسر اللام بأنها لام "كي"، فجاء الفعل بها منصوباً، وتفسير ذلك من الناحية الدلالية: آتيناه الإنجيل لكي يحكم أهل الإنجيل، يعني به عيسى بن مريم عليه السلام؛ لأن إنزال الإنجيل جاء بعد حدوث عيسى، فلا يبتدأ بعيسى.

---

[1]. سورة المائدة، آية: 49.

[2]. سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 8.

[3]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 8.

[4]. النحاس. إعراب القرآن، ج: 2، ص: 23.

[5]. الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 639.

[6]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 3، ص: 500.

ذكر أبو حيان أن أُبيَ بن كعب قرأ بزيادة "أن" كذلك قبل لام كي، أي: أن ليحكم[1].

غير أن الحلبي ذكر في قراءة أبي "وأن ليحكم" أن هذا ليس موضع زيادتها[2]. وهذه قراءة الأعمش كما ذكر النحاس بالإضافة إلى حمزة، فجعلها لام "كي"، مضيفاً أن القراءة بلام "كي" فيها حذف، أي: وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه، أنزلناه عليهم[3].

وأرى أن كلتا القراءتين أتت لمعنى، ففي قراءة النصب، كان الكلام قبل البعثة، وفي قراءة الجزم كان الكلام بعد بعثة الرسول -صلى الله عليه وسلم- يعني التحول في قراءة الفعل تحول في المعنى، وهو ما ذكرته من المعنى التاريخي في إشارة الآية الكريمة. فالمعنى في قراءة النصب "آتيناه الإنجيلَ ليحكم أهله بما أنزل اللهُ فيه"، وهذا ما يخص سيدنا عيسى عليه السلام.

أما المعنى في قراءة الجزم فقد أصبح برأيي: أن يحكم أهل الإنجيل بما وُجد في الإنجيل من مواعظ وأوامر وزواجر، ومن اتباع للنبي المبعوث -عليه الصلاة والسلام- خاتماً للرسل، أي: فليحكم أهل الإنجيل، بمعنى ليعترف أهل الإنجيل بمحمد، ويحكموا بصدق نبوته، فجاء الكلام مستأنفاً، وهذه قراءة الجمهور.

ويرى الشوكاني أن قراءة الجزم هي المختارة؛ لأن ما بعده تهديد ووعيد يدل على أنه إلزام من الله لأهل الإنجيل[4].

هذا يعني أنه عندما أتت شريعة محمد -عليه الصلاة والسلام- الناسخة لجميع الشرائع السماوية وجب على كل من يدين بدين غير الإسلام أن يتبعه، فأرى أن القراءة بالجزم تدل على أن هذا بعد بعثة سيدنا محمد -عليه الصلاة والسلام- والذي يؤيد أنها قراءة أمر بالجزم، وفقاً لما أراه، ما ورد في آخر الآية نفسها من تهديد ووعيد بأن الذي لم يحكم بما أنزل الله فهو من الفاسقين.

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 3، ص: 500.

[2]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 535.

[3]. النحاس. إعراب القرآن، ج: 2، ص: 23.

[4]. الشوكاني. فتح القدير، ج: 2، ص: 47.

وفي قوله تعالى: "فأصّدّقَ وأكن من الصالحين"[1].

قرأ أبو عمرو "وأكونَ" بالنصب، أي بإثبات الواو قبل النون، وقرئ بالجزم "وأكنْ" أي بحذف الواو، وهذه قراءة الجمهور كما ذكر مكي[2].

وحجة النصب عند مكي أنه قد جاء على العطف على لفظ "فأصَّدَّقَ"، وهذا الفعل منصوب بإضمار "أن" لأنه جواب التمني، وجاء الفعل "فأصدق" محمولاً على مصدر "أخّرتني" ولم يُحمل على اللفظ لاستحالة المعنى؛ لأن معنى الآية، أن المتمني التزم الكون من الصالحين إن أُخِّر، فلو حُمل على اللفظ لكان المعنى، أنه تمنى أن يكون من الصالحين. وحجة الجزم أن القراء عطفوا على موضع "فأصدق" فالفعل في موضع جزم قبل دخول الفاء فيه، وهو جواب التمني، ومن المعروف أن جواب التمني إذا كان بغير واو ولا فاء فإنه يكون مجزوماً، لأنه غير واجب.

وذكر الرازي أن الآية الكريمة دليل على أن القوم لم يكونوا مؤمنين، إذ المؤمن لا يسألِ الرجعة، لأنَّه قد حقَّق مبتغاه من العمل الصالح، ونال الثواب عليه، فَلِمَ يرجع، وقد نال هذا الجزاء؟ وهذا يعني أن الصدقة تُقبل قبل أن يأتي سلطان الموت، فلا تُقبل توبة ولا ينفع عمل[3].

وذكر أنَّ الفعل "أكن" جاء عطفاً على موضع "فأصدق"، وقراءة: "وأكونَ" جاءت محمولة على اللفظ دون المعنى، فالله يخبر أنه لا يؤخِّر من انقضت مدته وحضر أجله، فقال: "ولن يؤخِّر اللهُ نفساً"، يعني الموت إذا جاء أجلها. ومن الملاحظ أن الشوكاني قد أضاف قراءة أخرى وهي بالرفع "وأكونُ" على الاستئناف، أي: وأنا أكون، وهذه قراءة عبيد بن عمير[4]. وقد بيّن الحلبي وجه القراءة بالجزم أن الواو قد حُذفت لالتقاء الساكنين[5].

---

[1]. سورة المنافقون، آية: 10.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 322، وانظر:

[3]. انظر: الرازي. تفسير الفخر الرازي، ج: 30، ص: 19.

[4]. الشوكاني. فتح القدير، ج: 5، ص: 233.

[5]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 6، ص: 323، وانظر: أبو حيان. البحر، ج: 8، ص: 275، والألوسي. روح المعاني، ج: 28، ص: 117.

الباب الثاني
المستوى الصرفي

الفصل الأول: صور الفعل المضارع في حالة الإفراد

1.1 معاني زيادات الأفعال

1.1.1 التشديد والتخفيف

ورد في كتاب الكشف لمكي بن أبي طالب صور للأفعال المضارعة في حالة إفرادها، وقد جاءت هذه الصور بأشكال مختلفة وقراءات متعدّدة، منها ما قرئ مبنياً للمجهول ومنها ما قرئ على التشديد والتخفيف، وهذا موضوع بحثنا، وهو صور الأفعال المضارعة التي قرئت بالتشديد والتخفيف.

وقد جاء في كتاب الكشف الأفعال المضارعة التي وردت قراءتها في القرآن الكريم بالتشديد قد جاءت فيها قراءات بالتخفيف والعكس كذلك. فقد قسّمت هذا المبحث إلى قسمين، قسم تم الانتقال به من المشدد إلى المخفف، والقسم الآخر تم الانتقال به من المخفف إلى المشدد.

أما القسم الأول وهو الانتقال من المشدد إلى المخفف، فإننا نلحظ أن التشديد جاء في القرآن الكريم بالنسبة للفعل المضارع للتكرير والمداومة واستمرارية حدوث الفعل، وسنبين هذا في موضعه إن شاء الله تعالى. فقد جاء التّشديد في مجال معاني زيادات الأفعال وسنأخذ أمثلة على هذا النمط من القرآن الكريم لصور الفعل المضارع في كتاب الكشف.

في قوله تعالى: "أن يُنزِّل اللهُ منْ فضلِه على من يشاءُ من عبادِه"[1].

ذكر مكي[2] أن الفعل "يُنزِل" قرئ بالتخفيف، وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو حيث وقع في القرآن الكريم، فإذا كان رباعياً جعلاه مستقبلاً من أنزل، وحجتهم كما

---

[1]. سورة البقرة، آية: 90.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 253، 254، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 164-165، وابن خالويه. الحجة، ص: 85، والسرقسطي. العنوان، ص: 70، والأصبهاني. المبسوط، ص: 132.

ذكر مكي في ذلك هي الكثرة أي: أنّ هذا في القرآن الكريم كثير، نحو قوله تعالى: "وأنزل الفرقانَ"[1]، و"أنزلَ التوراةَ"[2]، وقوله: "الحمدُ للهِ الذي انزلَ"[3]، و"بالحقِّ أنزلناهُ"[4].

غير أن ابن كثير خالف في موضعين فجاءت قراءته بالتشديد في قوله تعالى: "وننزّل من القرآن"[5]، وقوله: "حتى تُنزّلَ علينا"[6]، فقد جعلهما من "نزّل" وكذلك ما جاء مشدداً في سورة الحجر في قوله تعالى: "وما ننزّله إلا بقدرمعلوم"[7]. وبيّن مكي أنّ ابن كثير خصّ هذين الموضعين بالتشديد ليبيّن لنا أنّ في التّشديد معنى التّكرير في النزول، والتكرير من فوائد التشديد.

يورد مكي أن القرآن الكريم لما كان ينزل على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– شيئاً بعد شيء شدد ليدل بدوره على هذا المعنى، فلو جاءت القراءة بالتخفيف لجاز أن ينزل القرآن الكريم مرة واحدة وهذا غير ممكن، وفي قوله تعالى: "وما ننزله إلا بقدر" دال أيضاً على نزول المطر شيئاً بعد شيء، فلو خففت القراءة لجاز أن المطر نزل مرة واحدة، وهذا أيضاً غير ممكن وليس الأمر كذلك.

فالتشديد عند مكي هنا للتكرير في الفعل، وهنا دل التشديد على هذه المعاني.

وأما أبو عمرو فقد خالف في موضعين في القرآن الكريم، فشدد في قوله تعالى في سورة الأنعام: "قادرٌ على أن يُنزّلَ"[8]، فجاء التشديد محمولاً على صدر الكلام في قوله: "وقالوا لولا نُزّل عليه" في الآية نفسها، فجعل مستقبل "نزّل" "يُنزّل" فأجرى لفظ الفعل على لفظ ما قبله.

---

[1]. سورة آل عمران، آية: 4.

[2]. سورة آل عمران، آية: 3.

[3]. سورة الكهف، آية: 1.

[4]. سورة الإسراء، آية: 105.

[5]. سورة الإسراء، آية: 82.

[6]. سورة الإسراء، آية: 93.

[7]. سورة الحجر، آية: 21.

[8]. سورة الأنعام، آية: 37.

والموضعُ الثاني الذي خالف فيه ابن عامر جاء في قوله تعالى في سورة الحجر: "وما نُنزّله إلا بقدر"، حيث جاء التشديد في هذه الآية الكريمة للتكرير ومداومة الفعل أيضاً.

وأما قراءة الجمهور فقد جاءت بالتشديد في ذلك كله، إذ حملوا ذلك على "نزّل" بتشديد عين الفعل، والتشديد أبلغ عند مكي لما له من دلالة تكرير الفعل، ثم يذكر مكي أن حمزة والكسائي خففا في موضعين: في قوله تعالى: "ويُنزّل الغيث"[1]، وفي: "يُنزّل الغيث"[2]، فقد جعلاه من "أنزل"، أي: (ويُنْزِلُ) وجاءت قراءة التخفيف عندهما حملاً على قوله تعالى: "أنزل من السماء ماءً فسالت أودية"[3]، وهذا كله في نزول المطر.

وقد بيّن ابن خالويه أنّ مضارع "أنزل" "يُنزِل"، ومضارع "نزّل" "يُنزّل"، وهذه قاعدة ثابتة عنده[4]، وحجة أبي عمرو عند ابن زنجلة لقراءته بالتخفيف أن الله تعالى قال: "أن يَكفروا بما أنزلَ اللهُ"[5]، فلم يقل تعالى: بما نزّل اللهُ[6].

وقد بيّن الجمهور باختيارهم التشديد أن الحجة في ذلك أن "نزّل وأنزل" لغتان، كما في قولنا: "نبّأته وأنبأته" و"عظّمته وأعظمته". ويورد ابن زنجلة هاتين اللغتين في آية واحدة وردت في سورة (محمد) في قوله تعالى: "ويقولُ الذين آمنوا لولا نُزّلت سورةٌ فإذا أُنْزِلت سورة محكمة"[7].

نلحظ أنّ نزول القرآن الكريم جاء بلفظ التشديد وبلفظ التخفيف، هذا يعني أنّ الفعل برأيي عندما قرئ بلفظ المشدد كان القرآن يتنزل على الرسول -صلى الله عليه وسلم- ولم يكتمل بعد، ومن ثم فإن نزول القرآن كان على شكل مكرر حسب

---

[1]. سورة لقمان، آية: 34.

[2]. سورة الشورى، آية: 28.

[3]. سورة الرعد، آية: 17.

[4]. ابن خالويه. الحجة، ص: 85.

[5]. سورة البقرة، آية:90.

[6]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 106.

[7]. سورة محمد، آية: 20.

الحوادث والأسباب، أما قراءة التخفيف فلعلّها كانت تعني: بعد تمام نزول القرآن الكريم، واكتمال وحيه، ومن ثمّ فإن كتاب الله تعالى يكون قد نزل وانتهى، ولا مسوغ لتكرير الفعل بالتشديد، والله أعلم.

وذكر صاحب البحر أنّ الهمزة والتشديد جاء كل منهما للتعدية[1]، في حين بيّن السمين الحلبي أن أبا عمرو وابن كثير قرآ جميع المضارع من "أنزل" مخففاً ماعدا ما وقع الإجماع على تشديده في سورة الحجر: "وما ننزّله إلا بقدر" فجاء اتّفاقهما مخالفاً للأصل[2].

وأضاف القرطبي يعقوبَ وابنَ محيصن زيادة على ابن كثير وأبي عمرو في قراءة التخفيف، وقد أوضح أنّ ما جاء في القرآن الكريم كلّه يُقرأ مخففاً إلا ما جاء في سورتي الحجر والأنعام[3].

وهذا يعني أن الفعل المضارع في كلتا القراءتين جاء متعدياً إلى مفعول حيث ذُكر، فالهمزة والتشديد من معاني زيادات الأفعال التي توصل إلى تغيير في المعنى عن الأصل الذي جاء به، وتفرّعه إلى معنى آخر في أغلب المواضع.

1.1.1.1 الانتقال من المشدّد إلى المخفّف:

في قوله تعالى: "قال ومَنْ كَفَر فأمتِّعُهُ قليلاً"[4].

ذكر مكي أن الفعل "فأُمْتِعه" قرأه ابن عامر مخففاً، وجاءت قراءة الجمهور بالتشديد[5].

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 1، ص: 306.

[2]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج:

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 1، ص: 381.

[4]. سورة البقرة، آية: 126.

[5]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 265، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 170، وابن خالويه. الحجة، ص: 88، والأصبهاني. المبسوط، ص: 136، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 114، والداني التيسير، ص: 65 ، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 1، ص: 384، وابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 1، ص: 484.

وقراءة الفعل بالتخفيف جاءت من "أمتع"، وقد ذكر مكي أن "أمتع" لغة في "متع"، وأن كليهما بمعنى، إلا أن التشديد يتضمن معنى تكرير الفعل.

وعلة تشديد الفعل كما جاء عند مكي إجماع الجمهور على قوله تعالى: "وتمتّعوا في داركم"[1]، و"تمتّع بكفرك"[2]، وقوله: "يُمتّعكم متاعاً"[3].

فجاءت قراءة الفعل بالتشديد هنا حملاً على هذه المواضع القرآنية، وكان اختيار التشديد لثلاثة أسباب؛ لأن فيه معنى التكرير، ولإجماع القراء عليه، وليكون ملحقاً بنظائره، أي أنّه اعتمد ثلاث علل في هذا، علّة الصرف (التّكرير)وإجماع القرّاء وعلّة النّظير.

ومعنى الآية عند الطبري أن الله تعالى سيجعل ما يرزقه من ذلك في حياته متاعاً يتمتع به إلى وقت مماته، ذاكراً أن ابن عامر قرأ "فَأُمْتِعْه" خفيفاً من "أمتعت"[4].

وتشديد الفعل تكرير لمداومته، ونظيره قوله تعالى: "ومتّعناهم إلى حين"[5]، وقد ذكر ابن خالويه أن حجة من قرأ بالتخفيف أنهم رأوا أن تكرير الفعل لا يكون معه "قليلاً"[6]، فوجود كلمة "قليلاً" اقتضت لدى بعض القراء اختيارهم التخفيف، وأنه أولى من التشديد، فـ "أمتع" أولى عندهم من "أُمتّع".

ونصل إلى أن "أفعل وفعّل" بمعنى واحد في الكلام، وقولنا: أكرمت وكرّمت، في حين أن "فعّلت" لا يأتي لها "أفعلت" نحو: "كلّمت زيداً" فلا نقول: "أكلمت زيداً"، و"أجلست زيداً" ولا يقال: "جلّست زيداً"[7]، وهي علّة صرفيّة.

---

[1]. سورة هود، آية: 65.

[2]. سورة الزمر، آية: 8.

[3]. سورة هود، آية: 3.

[4]. الطبري. جامع البيان، ج: 2، ص: 545.

[5]. سورة يونس، آية: 98.

[6]. ابن خالويه. الحجة، ص: 88.

[7]. انظر: ابن خالويه. الحجة، ص: 88، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 114.

وبيّن صاحب البحر أن كلتا القراءتين جاءتا على الخبر[1]، غير أن السمين الحلبي خرّج قراءة "فأُمْتعه" على وجهين: الأول: أنه تخفيف، والثاني: أن الفاء زائدة، وهو جواب الشرط، فلذلك جُزِم بالسكون[2].

ونتوصل كذلك إلى أن كلتا القراءتين في الفعلين قد تعدى بهما الفعل إلى مفعول لمساواة الهمزة التشديد في أداء معنى التّعدية ودلالة الفعل نفسه.

وإذا ما نظرنا إلى دقة التعبير القرآني في اختيار مدلول الآية الكريمة فإن المعنى اقتضى القراءة بالتشديد؛ لأن الله تعالى قد وعد الكافرين بالمتعة في الدنيا بشكل متواصل غير منقطع، أي مرة بعد مرة، حتى اقتراب اليوم الآخر، فإن الله عز وجل قد أعد لهم العذاب، وبئس هذا المصير الذي آلوا إليه.

في قوله تعالى: "قُلِ اللهُ يُنجِّيكم"[3].

ذكر مكي أن الفعل "يُنجيكم" قرأه الكوفيون وهشام بالتشديد، فقد جعلوه من "نجّى يُنجّي"، وقرأ باقي الجمهور بالتخفيف، جعلوه من "أنجى يُنجي"[4].

وبيّن مكي أن معنى القراءتين واحد وهو يقصد المعنى العام الفعلي؛ لأن أصل الفعل "نجا"، ثم يذكر مكي أنه يُثقل للتعدية بالهمز والتشديد؛ لأن الهمزة في قراءة الفعل كالتشديد في تعديته، ويورد مكي أن كل واحد منهما يقوم مقام الآخر في التعدي إلى مفعول.

ثم بيّن مكي أنهما لغتان، واللغتان في القرآن إجماع، وقد ساق بعض النظائر القرآنية في قوله تعالى: "فأنجاهُ اللهُ من النارِ"[5]، وقوله تعالى: "وإذ أنجيْناكم"[6].

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 1، ص: 384.

[2]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج:

[3]. سورة الأنعام، آية: 64.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 435، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، 259، والأصبهاني. المبسوط،ص:196

[5]. سورة العنكبوت، آية: 24.

[6]. سورة الأعراف، آية: 141.

وقوله تعالى: "فنجَّيناهُ ومن معهُ"[1].

وبين مكي أن هذا في القرآن الكريم كثير، والقراءتان متعادلتان في الدلالة على المعنى المراد، لكن يرى أنّ التشديد فيهما تكرير للفعل، أي على معنى نجاة بعد نجاة[2].

وما يقال في هذا الفعل من علل وحجج يقال في الفعل الآتي في قوله تعالى: "وإما يُنْسِيَنَّك الشيطانُ"[3]، بتشديد السين وتخفيفها، وهو مثل: "أنجى، ونجّى"، فيقال: نُسّيته، وأنسيته، كما في قولنا: نجّيته وأنجيته.

ويرى ابن خالويه أن القراءة في كلتيهما (التخفيف والتشديد) صواب، فمن شدد فقد أخذه من "نجّى يُنَجِّي"، وهذه علامة لتكرير الفعل ومداومته، ومن خفّف فقد أخذه من "أنجى ينجي"[4].

وبيّن ابن زنجلة أن قراءة التشديد للفعل جاءت لإلحاقه بنظيره السابق في الآية التي قبلها في قوله تعالى: "قل من يُنجّيكم من ظلمات "[5]، وهذا أولى من المخالفة بين اللفظين عند ابن زنجلة[6]. وذكر صاحب البحر هنا أن القراء جمعوا بين التعدية بالهمز والتضعيف[7].

نلحظ أن الفعل المشدد "نجّى"، المزيد بتضعيف العين فيه جاءت القراءة فيه بالتخفيف أيضاً، من "أنجى" المزيد بالهمزة في أولّه، وأنّ كلتا القراءتين قد تعدى الفعل فيهما، وأن قراءة التخفيف قراءة مشهورة[8]، فقد قرأ بها نافع وابن كثير وابن عامر إلى غير هؤلاء من القراء المشهورين، غير أن زيد بن عليّ ــ رضي الله

---

[1]. سورة يونس، آية: 73.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 436.

[3]. سورة الأنعام، آية: 68.

[4]. ابن خالويه. الحجة، ص: 141.

[5]. سورة الأنعام، آية: 63.

[6]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 255.

[7]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 4، ص: 150.

[8]. عبابنة. قراءة زيد بن علي، ص: 172.

عنه ــ قد قرأ بالتشديد من المزيد بالتضعيف في عين الفعل. ثم بيّن القرطبي أن القراءتين بمعنى واحد "أنجيته ونجّيته"، غير أن التشديد للتكثير في الفعل.

في قوله تعالى: "أُبلِّغُكم رسالاتِ ربي"[1].

ذكر مكي أن الفعل "أُبْلِغُكم" قرأه أبو عمرو بالتخفيف حيث وقع في القرآن الكريم، فقد جعله من "أبلغت الرسالة"، وقرأ باقي الجمهور بالتشديد من "بلّغ"[2].

ونظير قراءة التخفيف قوله تعالى حسبما جاء في الكشف: "فقد أبلغتكم ما أُرسِلْتُ به"[3]، ثم يورد مكي أن هذا إجماع.

ونظير قراءة التشديد قوله تعالى: "بلِّغْ ما أُنزِل إليك"[4]، وهذا أيضاً إجماع عند مكي، ثم هو يرى أن التشديد أحب إليه؛ لأن الجماعة عليه.

وحجة من شدد عند ابن خالويه أنه أراد تكرير الفعل ومداومته، وقد ساق الآية الكريمة التي أوردها مكي دليلاً على كلامه[5].

ثم بين أن من خفف قد أخذه من "أبلغ"، ودليل ذلك قوله تعالى في سورة الأعراف نفسها: "لقد أبلغْتُكم رسالةَ ربي"[6]، ونظيرها كذلك نفس السورة في قوله تعالى: "لقد أبلغْتُكم رسالاتِ ربي ونصحْتُ لكم"[7].

ومن الملحوظ على قراءة التشديد أن الفعل قرئ في حالة المضارع (الحال أو الاستقبال) أي أنّ هناك استمرارية في الفعل فاقتضت هذه الاستمرارية التشديد في

---

[1]. سورة الأعراف، آية: 62.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 467. وانظر: ابن مجاهد. السبعة،284، والأصبهاني. المبسوط،210،والداني.التيسير، ص:91، وأبو حيان. البحر المحيط، ج:4، ص:321، والسمين الحلبي .الدر المصون، ج: 3، ص: 298،وإعراب النحاس. ج:1، ص: 622، والألوسي. روح المعاني، ج:8، ص: 152، والعكبري. التبيان، ج: 4، ص:437 ، والمحرر الوجيز، ج:5 ،ص:545 ، والمكرر، ص:44، والعنوان، ص:96.

[3]. سورة هود، آية: 57.

[4]. سورة المائدة، آية: 67.

[5]. ابن خالويه. الحجة، ص: 158.

[6]. سورة الأعراف، آية: 79.

[7]. سورة الأعراف، آية: 93.

القراءة، ثم ورود الفعل بصيغة الماضي، وتأييده الفعل "نصحتُ" بصيغة الماضي كذلك، يتبين لنا أن زمن الفعل قد انتهى، فلا استمرارية في التبليغ، فاقتضت عدم استمرارية الفعل التخفيف.

وأورد ابن زنجلة[1] نظيراً قرآنياً آخر لمن شدد، وهو قوله تعالى: "الذين يُبلِّغون رسالاتِ اللهِ"[2].

وهنا نلحظ أن كل ما جاء على صيغة المضارع قد جاء مشدداً، وكل ما جاء بصيغة الماضي فهو مخفف، وقد ذكر هنا صاحب البحر أن الهمزة والتضعيف للتعدية في الفعل[3].

ولقد أوضح القرطبي أنهما بمعنى واحد؛ لأن التبليغ بمنزلة الإبلاغ عنده[4]، وقد ورد في اللّسان أنّ البلاغ ما يُتبلَّغُ به ويتوصل إلى الشيء المطلوب، وأيضاً قد جاء بمعنى الكفاية، وبلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً، أي وصل وانتهى، وأبلغه هو إبلاغاً، وبلّغه تبليغاً[5].

فالتّبليغ من التشديد والإبلاغ من التخفيف، هما فعلان متعدّيان إلى مفعول.

في قوله تعالى: "قال سنُقتِّلُ أبناءهم ونستحيي نساءهم"[6].

ذكر مكي أن الفعل "سنَقْتُلُ" قرأه الحرميان بفتح النون والتخفيف، جعلاه من "قتل" وجاءت قراءة الجمهور بضم النون والتشديد جعلوه من "قتّل"[7].

---

[1]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 286 ــ 287.

[2]. سورة الأحزاب، آية: 39.

[3]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 4،ص:321

[4]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 4، ص: 469.

[5]. ابن منظور. لسان العرب، ج: 8، ص: 419.

[6]. سورة الأعراف، آية: 127.

[7]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 474، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص:292، والداني. التيسير، ص: 93، والعنوان، ص: 97، والمكرر، ص: 45، والأصبهاني. المبسوط، ص: 213. والمحرر الوجيز.ج :6، ص: 43، والشوكاني. فتح القدير، ج:2 ، ص: 352، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 3، ص: 325.

وفي القراءة الأولى التي قرأ بها الحرميان فإن الفعل يدل على القلة والكثـرة، وأما في قراءة الجمهور فإن الفعل يدل على التكثير مرة بعد مرة.وهذا ما جـاء بـه ابن خالويه[1] من أنّ التشديد تكرير القتل بأبناء بعد أبناء، ودليل ذلك قوله تعالى فـي سورة الأحزاب: "وقُتِّلوا تقتيلاً"[2]. ثم من أراد التخفيف فإن فعل القتل قد حدث مـرّة واحدة، ودليل ذلك: "واقتلوهم حيثُ ثقفتموهم"[3]. وقد شدّد القراءة في الفعل الكوفيون (عاصم وحمزة والكسائي)والعربيان(ابن عامر وأبو عمرو بن العلاء) حـسبما أورد أبو حيان، وأن نافعاً قد قرأه بالتخفيف وابن كثير كذلك[4].

في قوله تعالى: "ثم نُنَجّي الذين اتَّقَوا ونذرُ الظالمينَ فيها جِثيّا"[5].

ذكر مكي أن الفعل "نُنْجي" قرأه الكسائي بالتخفيف جعله من "أنجى"، وقد شـدد الباقون في القراءة جعلوه من "نجّى"[6]. وبيّن مكـي أن القـراءتين بمعنـى واحـد، واللغتان في القراءتين كثير في القراءات، غير أن فـي التـشديد معنـى التكريـر والتكثير، كأنه نجاة بعد نجاة كما أوردنا في الفعل "يُنجّيكم" سابقاً.

وما يقال في هذا الفعل يقال في الفعل الآتي فـي قولـه تعـالى: "لَنُنَجِّيَنَّـهُ"[7]، فالتخفيف والتشديد في قراءة الفعل لغتان قد جاءتا في القرآن الكريم بإجمـاع كمـا أوضح مكي[8]، وهما لغتان "نجّى يُنجّي" بالتشديد، و"أنجى يُنجي" بالتخفيف[9].

---

[1]. ابن خالويه. الحجة، ص: 162، وانظر: ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 294.

[2]. سورة الأحزاب، آية: 61.

[3]. سورة البقرة، آية: 191.

[4]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 4ص: 367 ، وانظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 4، ص: 489.

[5]. سورة مريم، آية: 72.

[6]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 91، وانظر: والأصبهاني. المبـسوط، ص: 290، والـداني. التيسير، ص:121، والرازي. التفسير الكبير، ج: 21، ص: 245، 519، والشوكاني. فتح القدير، ج: 3، ص: 345، والألوسي. روح المعاني، ج: 16، ص: 124.

[7]. سورة العنكبوت، آية: 32.

[8]. انظر: مكي. الكشف، ج: 2، ص: 179.

[9]. انظر: ابن خالويه. الحجة، ص: 239، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 446.

وقد ذكر صاحب البحر أن الجمهور قرءوا بنون مفتوحة وجيم مشددة، وقرأ يحيى والأعمش والكسائي وابن محيصن بإسكان النون وتخفيف الجيم[1]. قرأ زيد بن علي رضي الله عنه بالتخفيف، جعله مضارعاً للفعل المزيد بالهمزة "أنجى"[2].

وكذلك بيّن القرطبي أن معنى "نُنجّي" هو نخلصهم، وبين أن عاصماً ومعاوية بن قرة قرآ بالتخفيف من "أنجى"، وهي قراءة حميد ويعقوب والكسائي، في حين قد ثقّل باقي القراء القراءة في الفعل نفسه[3].

وبعد استخراج هذه الأمثلة وتحليلها يتبيّن لنا أن صور الأفعال المضارعة في حالة إفرادها إنما قرئت بالتشديد على الأصل، إنما كانت لعدة معانٍ، منها: التكرير في حدوث الفعل، والمداومة، والتكثير كذلك، كما جاء في بعض الأمثلة القرآنية.

ولما كان الفعل المضارع مشدداً فإننا نلحظ أنه قد أخذ من الرباعي المشدد، ولما قرئ بالتخفيف أنه قد أخذ من الرباعي المزيد بهمزة.

وأما المعنى في هذه الأنماط، فإننا قد وجدنا من خلال كتب التفسير القرآنية أثناء تخريجنا للقراءات القرآنية لهذه الأفعال المضارعة أنه قد أختلف في بعض الأمثلة القرآنية، وأما في بعضها فقد كان واحداً، وهذا ما بيّناه في حديثنا عن كل فعل على حدة.

ومن الملحوظ على هذه الأمثلة أن المعنى قد تغير في بعضها، وهذا ما حدث في قراءة الفعل "يُنزّل"، فوجدنا أن معنى التخفيف قد اختلف عن معنى التشديد تماماً.

وجاءت بعض الأمثلة الأخرى التي ذكرناها سابقاً بمعنى واحد في كلتا القراءتين، وأما اختيار القراءات بالتشديد أو بالتخفيف، فنلحظ أن الجمهور قد اتفقوا في جميع القراءات على التشديد ما عدا الفعل "يُنجِيكم" فقد أجمعوا فيه على التخفيف، وكان إجماعهم على قراءة التشديد منطلقاً من المعنى العام للآية الكريمة، ودليل ذلك سوقهم للنظائر القرآنية التي تؤيد ما اختاروا من قراءات.

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 210.

[2]. عبابنة. قراءة زيد بن علي، ص: 245.

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 6،ص:447.

ثم تطرّق بعض علماء القراءات كابن زنجلة إلى الاتفاق بين ألفاظ الأفعال، وعدم المخالفة، أي أن اختيار القراءة بالتشديد كما في الفعل "يُنجّيكم"، أنه قد جاء هنا مشدداً إلحاقاً بنظيره السابق في الآية نفسها، فقد جاء أولى من المخالفة بين اللفظين، وهذا يندرج تحت باب المطابقة بين ألفاظ الأفعال.

وأما الأفعال المضارعة في كلتا القراءتين فقد جاءت متعدية إلى المفعول، وأن الفتح فيها من الأفعال اللازمة لمفعول واحد. وما ذكره مكي من مساواة الهمز للتشديد في التعدي، وأن كل واحد منهما يقوم مقام الآخر في التعدي لتكرير الفعل، فإن المصادر[1]، لم تذكر طرقاً أخرى من طرق زيادة الفعل تؤدي إلى التكثير، والتكرير في الفعل غير هاتين الطريقتين (التضعيف والهمز).

وتعدّ مثل هذه الزيادات في أبنية الأفعال المضارعة مورفيماً دالاً على المعنى، فإن تغيرت في الأفعال من حيث ظهورها وعدمه فإن تغييرها يغير في المعنى، وقد بيّنا ذلك. وتعد كذلك القراءات القرآنية للأفعال، ولاسيّما الأفعال المضارعة تغيرات نطقية مسئولة عن تحديد المورفيم. ففي قراءات جاء الفعل دالاً على مورفيم خاص، وفي قراءة أخرى أصبح دالاً على مورفيم خاص آخر.

وهذا الرأي الذي توصلت إليه يناقض ما جاء به بعض علماء اللغة المعاصرين من أن التغيير النطقي لديهم وحده في الكلمة غير كافٍ في تحديد المورفيم، ولكن اختلاف معنى الكلمة من سياق إلى آخر هو الحكم الفيصل في تحديد المورفيم[2].

فنرى من خلال قراءة الفعل المضارع بصورة التشديد أنه مورفيم ظاهر، وفي قراءة الفعل بالصورة الأخرى – أي بالتخفيف– فإنه مورفيم ظاهر أيضاً غير المورفيم السابق، وتعد هنا القراءة من التغيرات النطقية، إذن التغيير النطقي أسهم في تعدد المورفيمات.

---

[1]. عبابنة. منهج أبي حيان، ص: 217.

[2]. انظر: استيتية، سمير شريف. اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، الطبعة الأولى، 2005م، ص: 109.

فنرى أن الكلمة هي بالدرجة الأولى المسئولة عن تحديد ما هو مطلوب من معانٍ وليس السياق الذي توضع فيه الكلمة.

وقد أشار ستيفن أولمان إلى أن الكلمة هي أداة المعنى، وهي أصغر وحدة من وحدات المعنى التي تتكون منها الوحدات الأخرى، كالعبارة والجملة والكلمة، وأنها تتمتع بقوة سحرية خارقة[1]، وهذا يعني بالنسبة لي أن السياق متأتٍّ من الكلمة.

وقد بيّن بعضهم أن الفتحة مورفيم مميز دلالي للفعل، وبناء على ذلك كما نرى فإن الهمزة والتشديد للفعل يعدان كذلك مورفيماً مميز دلالي للفعل.

ومما لا شك فيه أن دراستنا للأفعال المضارعة أو لأي مبحث آخر كان لا بد فيها من التكامل بين النحو والدلالة، والتكامل بين التحويلات الأخرى، فكان محور الدراسة يتوقف على المعنى ودلالته حتى نتوصل إلى القاعدة النحوية.

وهذا يعني أن الفعل بمعناه الأصلي في قراءته المتّفق عليها عندما لحقته الزيادات قد غيّرت من المعنى الأصلي، وفرّعته إلى صورة أخرى بالقراءة الجديدة، وهذا يعني أن الفعل بصيغته الأصلية له معنى مستقل بذاته، وفي صيغته الجديدة الأخرى أصبح ذا معنى آخر مستقل أيضاً بذاتِه.

2.1.1.1 الانتقال من المخفّف إلى المشدّد:

ثمة نوع من تحوُّلات الفعل يتعلّق ببنيته الصرفيّة التي من الممكن أن تؤثّر في بنية التركيب النحوي عامّة، وهو تغيّر الفعل المخفّف إلى صيغة مشدّدة، من الممكن أن نجد لها تأثيراً في الجملة، ومن الجائز ألّا لها ذلك إذا كان التّشديد تشديداً صوتيّاً يتعلّق بنبر التّشديد، ومن ذلك ما جاء في المواضع الآتية :

---

[1]. أولمان، ستيفن. دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة ــ مصر، الطبعة العاشرة، 1986م، ص: 4.

في قوله تعالى: "حتى يَمِيْزَ الخَبِيْثَ مِنَ الطيبِ"[1].

ذكر مكي أن الفعل "يُميِّز" قرأه حمزة والكسائي بضم الياء والتشديد في هذا الموضع، وقرأ باقي الجمهور بفتح الياء والتخفيف فيهما، أي: يَمِيزَ من الفعل المخفَّف (ماز)[2].

وقد تابع مكي رأيه في قراءة الفعل على صورته الأصلية وعلى صورته الأخرى بالتّخفيف بأن هاتين القراءتين لغتان فيقال: ماز يَميزُ، مثل: كال يكيل، وكذلك: ميّز يُميّز، مثل: قتّل، يُقتِّل، ثم هو يرى أن في التشديد معنى التكثير، كما يقال ميّزت الطعام فتميّز، فالتّأثير من وجهة نظره يتعلّق بتغيّر معنى البنية ولا يتعلّق بالتّركيب الجملي لأنّ الفعل متعدٍّ في الحالين.

وصرح مكي بأن الفعل هنا لم يتعدَّ بالتشديد كما في الفعل "كرُم، وكرمت"، فلا يُحدث التشديد برأي مكي تعدياً لم يكن في التخفيف، وذكر في النهاية أن القراءتين بمعنى التخفيف أحب إليه لأن الجماعة عليه.

وبين ابن خالويه أن الفعل في القراءتين بمعنى التفرقة بين الشيئين[3]، ثم أوضح ابن زنجلة أن "ميّزت بين الشيئين أميّز تمييزاً إذا خلصته" وكذلك صيغة التّخفيف وهما عنده كنحو: فرقت بينهما أفرق تفريقاً وأفرق فرقاً[4].

جاء في تفسير القرطبي: "مزت الشيء أميزه ميزاً، إذا فرقت بين شيئين، فإن كانت أشياء قلت: ميّزتها تمييزاً"[5]. وبيّن أبو حيان الأندلسي أنّ التضعيف ليس للنقل،

---

[1]. سورة آل عمران، آية: 179.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 369، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 220، والأصبهاني. المبسوط، ص: 172، وابن خالويه. الحجة، ص: 118، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 182، والداني. التيسير. ص: 77، والرازي. مفاتيح الغيب، ج: 9، ص: 110، والقرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 3، ص: 167، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 270، والألوسي. روح المعاني، ج: 4، ص: 137.

[3]. ابن خالويه. الحجة، ص: 118.

[4]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 182.

[5]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 3، ص: 167.

وأن "أفعل، وفعل" بمعنى الثلاثي المجرد، كحزن وأحزن، وهو مذهب معروف في اللغة العربية[1].

في قوله تعالى: "يُغشي الليلَ النهارَ يَطلبُهُ حَثيثاً"[2].

ذكر مكي أنّ الفعل "يُغشِّي" قرأه حمزة والكسائي وأبو بكر بالتشديد، وخفف الباقون(يُغشي)، ونظيره كذلك في سورة الرعد في قوله تعالى: "يُغشي الليلَ النهارَ"[3]، وهاتان القراءتان عند مكي لغتان[4]، نحو: أغشى وغشّى، وبين مكي أن القراء أجمعوا على قوله تعالى في سورة النجم: "فغشّاها ما غشّى" بالتّشديد[5]، وكذلك إجماعهم على قوله تعالى: "فأغشيناهم" على وزن (أفعل)[6].

ثم يشير مكي إلى أن القراءتين متساويتان، غير أن في التشديد معنى التكثير والتكرير حسب ما أشار. ويتبيّن لنا أن في تشديد الفعل تكرير ومداومة له، وذكر ابن خالويه أنهما بمعنى واحد، مثل: أنزل، ونزّل، ولكنّه يرى أن التشديد أبلغ[7].

وتضعيف عين الفعل "غشّى" من "يُغشّي"، بمعنى أن الله تعالى يُغشّي اللّيلَ النهارَ، وحجة القراءة هنا كما يذكر ابن زنجلة أن هذا الفعل يتردد ويتكرّر؛ لأنّ اليوم والليلة في كل مرّة غير اليوم الآخر والليلة الأخرى[8].

فالتّغشية مكرّرة وترد مرّة بعد مرّة، فاقتضت القراءة التشديد بناء على مدلول التغشية، فجاءت التغشية والإغشاء بمعنى إلباس الشيء الشيءَ، وجاء عند القرطبي

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 3، ص: 126.

[2]. سورة الأعراف، آية: 54.

[3]. سورة الرعد، آية: 3.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 464، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 324، وابن خالويه. الحجة، ص: 156، والأصبهاني. المبسوط، ص: 381، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 403، والداني. التيسير، ص: 91.

[5]. سورة النجم، آية: 54.

[6]. سورة يس، آية: 9.

[7]. ابن خالويه. الحجة، ص: 156.

[8]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 284.

في التّشديد معنى التّكرير والتكثير[1]. وحجة من خفف عند ابن زنجلة قوله تعالى في سورة يونس: "كأنّما أُغشيت وجوههم قطعاً"[2]، فلم يقل الله تعالى: غَشّيت.

وجاء في البحر أن معنى التغشية التغطية، ومدلول ذلك أنه يُذهب الليل نور النهار، ليتم قوام الحياة في الدنيا بمجيء الليل والنهار، وبين أن التضعيف والهمزة معديان، أي على كلتا القراءتين فإن الفعل متعدٍّ[3].

في قوله تعالى: "كذلك حقّاً علينا نُنْجِ المؤمنين"[4].

ذكر مكي أن الفعل "نُنْجِ" قرأه حمزة والكسائي بالتخفيف من "أنجى يُنجي"، وقرأ الجمهور بالتّشديد، من "نجّى" يُنجّي"، وهما عنده لغتان[5]. وتابع مكي قوله بأن هذا قد جاء في القرآن الكريم إجماعاً، ففي قوله تعالى: "فأنجيناهُ"[6]، وقوله تعالى: "فأنجاهُ الله"[7]، وقوله تعالى كذلك: "ونجّينا الذينَ آمنوا"[8].

وهو كثير في القرآن الكريم كما أورد مكي، أُخِذ من "أنجى" ومن "نجّى"، ثم يشير إلى أن في التشديد معنى التكثير، وأن هذه القراءة هي الاختيار؛ لأن جماعة

---

[1]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 4، ص: 460.

[2]. سورة يونس، آية: 27.

[3]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 4، ص: 306.

[4]. سورة يونس، آية: 103.

[5]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 523، وانظر: الطبري. جامع البيان، ج: 12، ص: 303، وابن مجاهد. السبعة، ص: 330، وابن خالويه. الحجة، ص: 185، والأصبهاني. المبسوط، ص:236، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 337، والداني. التيسير، ص: 101 ، الرازي. مفاتيح الغيب، ج: 17، ص: 177، والقرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 535، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 5، ص: 194، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 71، والشوكاني. فتح القدير، ج: 2، ص: 477، والألوسي. روح المعاني، ج: 11، ص: 196.

[6]. سورة الأعراف، آية: 64.

[7]. سورة العنكبوت، آية: 24.

[8]. سورة فصلت، آية: 18.

القرأة عليها، وعلّة الإجماع علّة غير لغويّة، ولكنّها علّة ناجعة عند علماء الاحتجاج وتعليل القراءات.

وجاء في قراءة زيد بن علي رضي الله عنه: "نُنْجِ" من أنجى بالتخفيف، ثم هي في قراءة الكسائي وحفص عن عاصم ويعقوب والمفضل والمطوعي وأبي بكر عن طريق الكسائي[1].

وقد وردت حجّة التّخفيف عند ابن خالويه وهي حجّة استعماليّة، استشهد عليها بقوله تعالى: "أنجينا الذين يَنهون عن السوء"[2]، وأما حجة التشديد من "نجّينا، نُنجّي" ففي قوله تعالى: "ونجَّيناهم من عذابٍ غليظٍ"[3].

ويرى أن التشديد أولى من التخفيف لذات العلة التي وردت عند مكي وهي الإجماع[4]. ثم أورد ابن زنجلة نظيراً قرآنياً لهذا الفعل في الآية الكريمة في قوله تعالى: "فمهِّل الكافرين"[5]، ثم قال تعالى: "أمهلهم رُويداً"، فالله تعالى جمع بينهما لأداء معنى احد[6]. وهما عند القرطبي لغتان فصيحتان، "أنجى يُنجي إنجاءً"، و"نجّى يُنجي تنجية" بمعنى واحد[7].

ثم بيّن أبو حيان أن قراءة الكسائي وحفص "نُنْجي المؤمنين" بالتخفيف هي مضارع "أنجى"، وأن خطّ المصحف الكريم "نُنْجِ" جاء بغير ياء[8]، والحقيقة أنَ حذف الياء جاء لاعتبارات تتعلّق بمرحلة الخطّ العربي التي يمثّلها القرآن الكريم الذي لا يكتب الياء المدّيّة أحيانا؛ لأنّ نطقها كذلك يكون دون هذه الياء.

---

[1]. عبابنة. قراءة زيد بن علي، ص: 203.

[2]. سورة الأعراف، آية: 165.

[3]. سورة هود. آية: 58.

[4]. ابن خالويه. الحجة، ص: 185.

[5]. سورة الطارق، آية: 17.

[6]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 337.

[7]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 535.

[8]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 5، ص: 194.

في قوله تعالى: "يمحو اللهُ ما يشاءُ ويُثْبِت وعندَهُ أمُّ الكتابِ"[1].

ذكر مكي أن الفعل "ويُثْبِتُ" قرأه ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بالتخفيف، من أثبت، وقرأ الباقون بالتشديد من "ثبّت"[2]، أي: أفعل وفعّل. والقراءتان عند مكي لغتان، فالتخفيف مستقبل "أثبت" والتشديد مستقبل "ثبّت"، وفي التخفيف فإن المفعول محذوف (هاء من الصلة)، أي ويُثبته، ثم بيّن مكي أن قوله تعالى: "بالقولِ الثابتِ"[3]، دال على التخفيف، فهو اسم فاعل من الفعل "ثَبَتَ"، وتقدير ذلك: يمحو الله ما يشاؤه ويُثبِتُ ما يشاؤه.

وأما التشديد فدليله عند مكي قوله تعالى: "وأشدُّ تثبيتاً"[4]، وبيّن مكي أن مصدر "ثبّت" المشدد التثبيت. وأشار إلى أن "ثبّت" و"أثبت" لغتان بمعنى واحد (في أصل المعنى)، غيّر أن في التشديد معنى التأكيد والتكرير.

ومعنى التشديد أن الله تعالى يقرّ ما كتبه فلا يمحوه، في حين أن معنى التخفيف: يمحو الله ما يشاء ويكتب ما يشاء، أو يمحو الله ما يشاء ويقرّ ما يشاء فلا يمحوه[5].

ثم إننا نلحظ أن التخفيف احتمل المعنيين، وفي التشديد معنى أن الله تعالى يبقيه ثابتاً فلا يمحوه، ومنه قوله تعالى: "يُثبّت اللهُ الذين آمنوا"[6]، ويورد ابن خالويه أن النحويين اختاروا التخفيف لموافقته التفسير، فالله تعالى عندما عُرضت عليه أعمال

---

[1]. سورة الرعد، آية: 39.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 23، وانظر: الطبري. جامع البيان، ج: 13، ص: 573، وابن مجاهد. السبعة، ص: 359، والأصبهاني. المبسوط، ص: 255، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 374، والداني. التيسير، ص: 109، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 5، ص: 399، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 247.

[3]. سورة إبراهيم، آية: 27.

[4]. سورة النساء، آية: 66.

[5]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 23.

[6]. سورة إبراهيم، آية: 27.

عبده أثبت ما شاء ومحا ما شاء[1]. فالتّخفيف على هذا يكون فعله من "أثبت يُثبت إثباتاً"، فهو مُثبِت إذا كَتَب، وحجة ذلك أننا نقول: فلان ثابت[2].

ولكن ما قرئ بالتشديد من(ثبّت)، فإن ذلك يكون بمعنى أن الله تعالى يقر ما قد كتبه فيتركه على حاله، وحجة من اختار التشديد في ذلك قوله تعالى: "وأشدُّ تثبيتاً"[3]. ثم يرى ابن زنجلة أنهما لغتان نحو: وفّيت، وأوفيت، وعظّمته، وأعظمته[4] وذكر القرطبي أنها اختيار أبي عبيد وأبي حاتم لكثرة من قرأ بها[5].

ومن قرأ بتشديد الباء نافع وابن عامر وحمزة والكسائي، فقد جاءت قراءتهم بمعنى يتركه ويقره على حاله، فلا يمحوه، وأما قراءة التخفيف عند الطبري فهي بمعنى يكتب، ثم إن الطبري بيّن أثناء تفسيره للآية الكريمة أن المعنى إقراره مكتوباً وترك محوه، وعلى هذا فالتثبت به أولى، ثم إنه يرى أن التشديد أصوب من التخفيف[6].

في قوله تعالى: "فأردنا أن يبدلَهما ربُّهما"[7].

ذكر مكي أن الفعل "يُبدِّلَهم" قرأه نافع وأبو عمرو مشدداً، وقرأ باقي الجمهور بالتخفيف[8].

---

[1]. انظر: ابن خالويه. الحجة، ص: 202.

[2]. انظر: ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 374.

[3]. سورة النساء، آية: 66.

[4]. انظر: ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 374.

[5]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 592.

[6]. الطبري. جامع البيان، ج: 13، ص: 573.

[7]. سورة الكهف، آية: 81.

[8]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 72، وانظر: الطبري. جامع البيان، ج: 15، ص: 358، وابن مجاهد. السبعة، ص: 397، وابن خالويه. الحجة، ص: 229، والأصبهاني. المبسوط، ص: 81، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 427، والداني. التيسير، ص: 118.

وقد ذكر مكي نظائر لقراءة التشديد في قوله تعالى: "عسى ربُّكم إن طلّقكن أن يُبدِله أزواجاً"[1]، وفي قوله تعالى كذلك: "عسى ربنا أن يبدلَنا خيراً"[2]، فمن الملحوظ أن قراءة نافع وأبي عمرو جاءت هنا أيضاً في الموضعين بالتشديد، غير أن باقي الجمهور قرءوا بالتخفيف في ذلك كله.

وهاتان القراءتان عند مكي لغتان، بمعنى "بدّل وأبدل" وهو كما جاء في شرحنا للفعل في الأمثلة السابقة "نجّى، وأنجى" و" نزّل، وأنزل"، ثم يبين مكي أن ما جاء في القرآن بالتشديد كان إجماعاً، نحو قوله تعالى: "بدّلوا نعمة الله"[3]، وقوله تعالى: "لا تبديلَ لكلماتِ اللهِ"[4]؛ لأنّ التبديل مصدر(بدّل) بالتّشديد.

وبيّن مكي أنّ التّبديل مصدر "بدّل" كما بيّنا من قبل أن التثبيت مصدر ثبّت، وفي قوله تعالى: "استبدالُ زَوْجٍ"[5]، فإن استبدال جاءت بمعنى الإبدال، وهنا يكون مصدر "أبدل" الماضي.

وقد أوضح مكي معنى "بدّل" بالتشديد هو الذهاب بالشيء، والإتيان بغيره، والإتيان بالشيء وبقاء غيره، أما "أبدل" فيأتي للإتيان بالشيء وبقاء المبدل منه.

وجاء ابن خالويه بدليل آخر لحجة التشديد في قوله تعالى: "وإذا بدّلنا آيةً مكانَ آيةٍ"[6]، فقد أُخذ من "بدّل"، وأما من قرأ بالتخفيف فقد جعله من "أبدل"، ودليل ذلك عند ابن خالويه قول العرب: أبدلت الشيء من الشيء، إذا أزلت الأول وجعلت الثاني مكانه[7].

وقد اعتلّ بعضهم لصحّة قراءتهم الفعل بالتشديد أنّهم وجدوا ذلك مشدّداً في عامة القرآن. ويرى الطبري أن "أبدل يُبدل" بالتخفيف، و"بدّل يُبدّل" بالتشديد بمعنى واحد،

---

[1]. سورة التحريم، آية: 5.

[2]. سورة القلم، آية: 32.

[3]. سورة إبراهيم، آية: 28.

[4]. سورة يونس، آية: 64.

[5]. سورة النساء، آية: 20.

[6]. سورة النحل، آية: 101.

[7]. ابن خالويه. الحجة، ص: 229.

ثم يبين الصواب من القول أن القراءتين متقاربتا المعنى، وقد قرأ بكل واحدة منهما جماعة من القرأة[1]. وأضاف أبو حيان الحسن وابن محيصن إلى هؤلاء القرّاء زيادة على من قرأ من الجمهور بالتخفيف[2].

في قوله تعالى: "حتى إذا فُتِّحت يأجوج ومأجوج"[3].

ذكر مكي أن الفعل "فُتِّحت" قرأه ابن عامر بالتشديد وخفف باقي الجمهور القراءة في الفعل[4]. والتشديد والتخفيف عند مكي لغتان، وفي التشديد معنى التكرير والتكثير، كما أورد مكي، غير أن التخفيف فيه أبين؛ لأن معنى الآية: حتى إذا فُتح سد يأجوج، فهو واحد، فلا معنى للتكثير هنا.

ثم أورد مكي أنّ من اختار التّشديد فلأنه أقوى؛ لأنّ هناك سدّاً وبناء وردماً، والفتح يكون لأشياء مختلفة، ثم إن التشديد أولى به، لكن الاختيار التخفيف لاختيار الجمهور.

بيّنا في الجزء السابق أنّ كثيراً من الأفعال المضارعة المشددة بقراءتها على الأصل قد جاءت المعاني فيها تدور حول التكرير في حدوث الفعل والتكثير والمداومة، فعند القراءة بالتشديد نجد أن المعنى يتطلب ذلك، لاستمرارية حدوث الفعل وأنها ما زالت متواصلة، في حين أن قراءة التخفيف نجد فيها أن الأمر قد وقع ولا استمرارية لحدوث الفعل.

غَيْرَ أنّ هذا الفصل يُبيّن اختلاف القراءة بين القراءة بالمخفّف إلى المشدّد، فوجدنا من خلال عرض الأمثلة القرآنية أنّ القرّاء أجمعوا على قراءة التخفيف في

---

[1]. الطبري. جامع البيان، ج: 15، ص: 358.

[2]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 155.

[3]. سورة الأنبياء، آية: 96.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 114، وانظر: الطبري. جامع البيان، ج: 16، ص: 397، وابن مجاهد. السبعة، ص: 431، والنحاس. إعراب القرآن، ج 2، ص: 382، وابن خالويه. الحجة، ص: 251، والأصبهاني. المبسوط، ص: 303، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 470، والداني. التيسير، ص: 126 ، والعكبري. التبيان، ج: 7، ص: 278.

كثير من الأمثلة، باستثناء الفعلين "يُثبِتُ، ونُنْجِ"، فإنّ اختيار باقي الجمهور من القرأة قد جاء على التشديد، أي بالتضعيف في عين الفعل.

في حين وقع إجماعهم واختيارهم على قراءة التخفيف، أي بوجود الهمزة في بداية الفعل(أفعل)، وفي كلتا القراءتين فإن التضعيف والهمز مُعدِّيان، أي أنّ الفعل متعدٍ إلى المفعول.

وأما المعنى فما قيل في الأفعال السابقة يقال هنا في هذا الموضع من أن التشديد كان فيه تأكيد وتكثير، وتكرير ومداومة، ولكن اختيار قراءة التخفيف بإجماع الجمهور وعليها وجدنا أنّ تحليلات بعض المفسّرين انطلقت من أنّ التخفيف من فيه معنى التشديد، لذلك جاءت القراءات بمعنى واحد، وهم يرون أن التشديد أبلغ لمناسبة مدلول الآية الكريمة، وأن القراءتين متساويتان، فهما لغتان والمعنى واحد.

ولما قرئ الفعل بالتخفيف وأُخِذ من الرباعي المزيد بهمزة، وجدنا أن مصدر الفعل هنا جاء على وزن "فَعْل"، نحو: فَتْحَ، وعلى وزن "إِفْعال"، نحو: إِغْشاء، وإنجاء، وإثبات، وإبدال، وفقاً لنوع الفعل من الثلاثي المجرّد، إلى المزيد بهمزة (أفعل).

وأما ما قرئ بالتشديد بتضعيف عين الفعل فإن المصدر قد جاء على وزن "تفعيل"، نحو: تمييز، وتثبيت وتبديل، وتفتيح، والوزن الآخر "تَفْعِلة"، نحو: تغشية، وتنجية، وهما وزنان معروفان للفعل المزيد (فعّل) بالتّشديد.

2.1.1 التّعدّي واللّزوم:

ورد في اللسان أنّ التّعدّي مجاوزة الشيء إلى غيره، عدّيته أي تعدّى أي تجاوز. ومن هذا قوله عز وجل: "فَمَنْ اضطُرَّ غَيْرَ باغٍ ولا عادٍ"[1]؛ أي غير مجاوز لما يبلغه ويغنيه من الضرورة، وأصله مجاوزة الحد والقدر والحق[2]. والمتعدي من

---

[1]. سورة البقرة، آية: 173.

[2]. ابن منظور. لسان العرب، ج: 15، ص: 33.

الأفعال ما يجاوز صاحبه إلى غيره، وهذا بالمعنى الاصطلاحي المشتق من المعنى اللغوي[1].

ويُذْكَرُ أنّ مصطلح المتعدي مصطلح قديم قد أطلق على نوع من الأفعال يتجاوز الفاعل إلى المفعول[2]. وأما في تطور مصطلح اللازم فكانت استعمالات النحويين له متباينة، فقالوا عنه غير المتعدي، واستعمل هذا المصطلح طائفة كبيرة من البصريين، وسُمي الفعل الحقيقي، وهو ما استعمله المبرد، واستعمل كذلك مصطلح الممتنع[3]، وأما أبو حيان فقد سماه الواصل، أي الذي يصل إلى مفعوله بحرف جر[4].

ومن قضايا التعدي واللزوم في كتاب الكشف لمكي بن أبي طالب التي قد وردت عليها أمثلة قرآنية في قراءات مختلفة، فمنها ما قرئ من الثلاثي على الأصل المجمع عليه، ومنها ما قرئ من الرباعي بالوجه الآخر للقراءة، والمجمع عليه أيضاً، ومن أمثلة ذلك:

في قوله تعالى: "ما نَنسَخْ مِنْ آيةٍ"[5].

ذَكر مكي أن الفعل "ما نَنْسَخ" قرئ بضم النون الأولى وكسر السين(نُنْسِخْ)، وهذه قراءة ابن عامر، فقد جعله رباعياً من "أنسخت الكتاب" بمعنى وجدته منسوخاً، وهو مساوٍ لقولنا: أحمدت الرجل، وأبخلت الرجل، أي وجدته محموداً، ووجدته بخيلاً[6].

---

[1]. ابن منظور. لسان العرب، ج: 15، ص: 38.

[2]. عبابنة. منهج أبي حيان، ص: 277.

[3]. عبابنة. تطور المصطلح النحوي، ص: 33.

[4]. عبابنة. منهج أبو حيان، ص: 278.

[5]. سورة البقرة، آية: 106.

[6]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 257، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 168، وابن خالويه. الحجة، ص: 86، والأصبهاني. المبسوط، ص: 134، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 109،والداني.التيسير،ص:65.

ثم أشار مكي إلى مفردتين: إحداهما أنه قد امتنع أن يكون "أفعل وفعّل" بمعنى، فلا يجوز أن تكون "أنسخت" بمعنى "نَسَخْتُ"؛ لأنه لم يُسمع بذلك.

والأخرى أنه لا يحسن أن تكون الهمزة فيه للتّعدّي، لأنّ هذا يُغيِّر المعنى، فيصبح المعنى: ما نسختك يا محمد من آية، ثم يُبيِّن أنّ إنساخه إيّاها هو إنزالها عليه، ثم يصبح المعنى: ما ننزل عليك من آية أو ننسخها نأتي بخير منها، هذا يعني أن المعنى قد آل أنّ كل آية أنزلت قد أُتي بخير منها، وبناء على ذلك يصير القرآن كله منسوخاً، ثم يشير مكي إلى أنّ هذا غير ممكن؛ لأنه لم ينسخ إلا اليسير من القرآن الكريم[1].

وهذان السببان قد امتنعا لفساد المعنى، فلم يبقَ إلا أن يكون الفعل عند مكي من باب " أحمدته وأبخلته" بمعنى وجدته محموداً وبخيلاً. وأما الوجه الآخر للقراءة وهو بفتح النون بمعنى ما نرفع من حكم آية ونبقي تلاوتها نأتي بخير منها، لكم أو مثلها، فهو المعنى الظاهر المستعمل كما أوضح مكي.

ثم أُشِيرَ إلى أن الاختيار هو فتح النون في "نَنْسخ"؛ لأنه الأصل، ولأنه ظاهر التلاوة، ولإجماع القراء عليه، واختيار أبي عبيد[2]، وعلّة الأصل هي العلّة المهمّة، وأمّا علّة الإجماع واختيار أبي عبيد وظهور التلاوة فهي علل مهمّة، ولكنّها ليست عللاً لغويّة صرفيّة.

وَقد جاء في قراءة زيد بن علي "نُنسِخ" من "أنسخ" المزيد بالهمزة، وقرأ بها عبد الله بن عامر وهشام وإبراهيم بن أبي عبلة، وهؤلاء من غير السبعة[3]. وبيّن صاحب البحر أنّ في "نَنْسَخْ" التفاتاً وخروجاً من غائب إلى متكلم[4]، وجاءت "ما ننسخ" بمعنى ما نجده منسوخاً عند الحلبي، كما يقال: أحمدته وأبخلته، أي وجدته كذلك[5].

---

[1]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 257.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 258.

[3]. عبابنة. قراءة زيد بن علي، ص: 113.

[4]. أبو حيان. البحر المحيط، ج 1، ص: 341 ــ 342.

[5]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 1، ص: 334 ــ 335.

وذكر العكبري في تبيانه أن "ما ننسخ" تقرأ بفتح النون من "نسخ" الماضي، وتقرأ بضم النون وكسر السين، من ماضي "أنسخت"، فتقول: أنسخت الكتاب، أي عرضته للنسخ[1].

والنسخ في كلام العرب يأتي على وجهين: أحدهما: النقل، كنقل كتاب من آخر، وعلى هذا فإن معنى الآية لا يناسب هذا الوجه؛ لأن القرآن كله يصبح منسوخاً وليس الأمر كذلك، والوجه الثاني: الإبطال والإزالة وهو المقصود في هذه الآية الكريمة[2].

في قوله تعالى: "فيُسْحِتَكم"[3].

ذكر مكي أن الفعل "فيُسحِتكم" بضم الياء وكسر الحاء قرأه حفص وحمزة والكسائي، وجاءت قراءة أُخرى بفتح الياء وكسر الحاء، وهما عند مكي لغتان، ذاكراً أن أبا عبيدة والأخفش قالا: سَحَتَهُ وأَسْحَتَهُ بمعنى، ومعنى "يُسحِتكم" يسحقكم ويهلككم[4].

وللعرب فيه لغتان: سحت وأسحت، وسحت أكثر من أسحت، يقال: سحت الدهر والحدث مالَ فلان، إذا أهلكه، فهو يسحته سحتاً، وأسحته يُسحته إسحاتاً[5].

وبيّن الطبري أن أهل المدينة والبصرة والكوفة قرءوا "يَسحِتكم" من سحت يسحِت، والأولى من "أسحت يُسحت" والقراءتان مشهورتان معروفتان، لكن الفتح هي الأعجب عند الطبري لأنها لغة أهل العالية، وهي أفصح، وبين أن لغة الضم هي في نجد[6]، فالتعليلان يرتكزان إلى الأدوات الاستعماليّة. ولقد تابع أبو حيان من

---

[1]. العكبري. التبيان في إعراب القرآن، ج: 1، ص: 102 ــ 103.

[2]. الشوكاني. فتح القدير، ج: 1، ص: 125 ــ 126.

[3]. سورة طه، آية: 61.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 98،وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص:419، ابن خالويه. المختصر، ص:87، ابن خالويه. الحجة، ص: 242،الأصبهاني. المبسوط، ص: 295، ابن زنجلة. حجة القراءات، ص:454، الداني.التيسير، ص:123، العكبري. ج: 2، ص: 894، السمين الحلبي.الدر المصون، ج: 5، ص:33، الشوكاني. فتح القدير، ج: 3، ص: 372، والألوسي. روح المعاني، ج: 16، ص: 210.

[5]. الطبري. جامع البيان، ج: 16، ص: 93.

[6]. الطبري. جامع البيان، ج 16، ص: 95.

سبقه من العلماء في أن "يَسحِت" مأخوذ من "سحت" الثلاثي، أما "يُسحِت" فمأخوذ من "أسحت" المزيد بالهمزة في أوله[1].

في قوله تعالى:"تَنْبُتُ بالدُّهن"[2].

ذكر مكي أن الفعل" تَنْبُتُ" قرئ بضم التاء وكسر الباء(تُنْبِتُ)، وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وجاءت قراءة باقي السبعة بفتح التاء وضم الباء "تَنبُت"[3].

وحجة الضم عند مكي أن الفعل جُعل رباعياً من أنبت ينبت، وإذا كان الفعل رباعياً فإنه يتعدى بغير حرف جر، أي أن الباء في "بالدهن" زائدة، بمعنى: تنبت الدهن، لكن أوضح مكي أن الباء دلت على ملازمة الإنبات للدهن، ونظير ذلك عند مكي قوله تعالى: "اقرأ باسم ربك"[4]، فأتي بالباء والفعل "اقرأ" متعدٍّ لكن بغير حرف، فدلّت الباء هنا على الأمر بملازمة القراءة. وأمّا حجّة من فتح التاء فهي أنّ الفعل قد جعل ثلاثياً من(نبت)، أي أنّ الباء جاءت للتّعدية؛ لأنّ الفعل الثلاثي غير متعدٍّ.

ثم أورد مكي أن "أنبت" بمعنى "نبت"، فالقراءتان بمعنى، وأما القراءة المختارة فهي الفتح؛ لأن الجماعة عليه. وذكر النحاس في إعرابه أن "أنبت" بمعنى "نبت"، "وأنبتها نباتاً حسناً"، فلم تأتِ إنباتاً لأنه في قوله "أنبتها" دل على "نبت"، واستشهد بقول الشاعر:

فَصِرْنا إلى الحُسْنى وَرَقَّ كَلامُنا وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أيَّ إذْلالِ [5]

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6،ص:254.

[2]. سورة المؤمنون، آية: 20.

[3]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 127،وانظر:ابن مجاهد.السبعة،ص:445،ابن خالويه.الحجة،ص:256،ومختصر ابن خالويه .ص:97،الأصبهاني.المبسوط،311،ابن زنجلة حجة القراءات،ص:485،الداني.التيسير،ص:129،العكبري،ج:2،ص:952،وأبو حيان.البحر المحيط،ج:6،ص:401،والسمين الحلبي.الدر المصون،ج:5،ص:179،والشوكاني.فتح القدير،ج:3،ص:278،والألوسي.روح المعاني،ج:18،ص:22.

[4]. سورة العلق، آية: 1.

[5]. البيت لامرئ القيس في ديوانه، ص: 32.

فمصدر الفعل "ذلّت" الثلاثي المضعف هو (ذُلّ)، ولكنه هنا قد دلّ على معنى "أذللت"[1].

وذكر صاحب البحر أن الجمهور قرءوا "تنبت" بفتح التاء وضم الباء، وتكون الباء على هذه القراءة في "بالدهن" باء الحال أو المعية، أي تنبت مصحوبة بالدهن، أي ومعها الدهن، ثم إن ابن كثير وأبا عمرو وسلام وسهل ورويس، والجحدري قد قرءوا بضم التاء، وكسر الباء، وعلى هذه القراءة فإن الباء زائدة في "بالدهن"، والمفعول محذوف، وتقدير ذلك: تنبت جناها، وتكون "بالدهن" في موضع الحال من المفعول المحذوف، أي تنبت جناها ومعه الدهن، ثم عقّب أبو حيان أن "أنبت" لازم كنبت، فتكون الباء للحال، وأدرج قراءتين أخريين زيادة على القراءتين الأوليين، إحداهما قراءة الحسن والزهري وابن هرمز بضم التاء وفتح الباء، جعلوا الفعل مبنياً للمفعول، والأخرى قراءة أغر بن حبيش بضم التاء وكسر الباء، و"الدهن" بالنصب[2].

ويرى السمين أن قراءة ابن كثير وأبي عمرو بضم التاء وكسر الباء فيها ثلاثة أوجه: أحدها: أن أنبت بمعنى نبت، وهو ما اتفق فيه "فعل وأفعل"، الثاني: أن الهمزة للتعدية، فيكون المفعول محذوف لفهم المعنى، أي "يُنبت ثمرها أو جناها، وتكون "بالدهن" حالاً، والرأي الثالث: أن الباء مزيدة في المفعول به، كما في قوله تعالى: "ولا تلقوا بأيديكم"[3].

ثُمَّ يرى أن القراءة الأخرى وهي قراءة باقي السبعة واضحة، والباء للحال من الفاعل، أي ملتبسة بالدهن، بمعنى وفيها الدهن[4]. وقد قرأت عامة قرأة البصرة "تُنبِت" بالدهن، بضم التاء، والمعنى "تُنبَت هذه الشجرة بثمر الدهن"، و"تَنبُت" هي المختارة عند الطبري، وهما لغتان: نبت وأنبت[5].

---

[1]. النحاس. إعراب القرآن، ج: 1، ص: 371 ــ 372، وانظر: ج: 1، ص: 113.

[2]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 401.

[3]. سورة البقرة، آية: 195.

[4]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 179 ــ 180.

[5]. الطبري. جامع البيان، ج: 17، ص: 32.

في قوله تعالى: "حتى يُصْدِرَ الرعاءُ"[1].

ذكر مكي أن الفعل "يَصدُر" بفتح الياء وضم الدال، وهذه قراءة أبي عمرو وابن عامر وقرأ الباقون بضم الياء، وكسر الدال[2].

وحجة من قرأ بالفتح أنه قد جعل الفعل ثلاثياً غير متعدٍّ من : صدرت الرعاء تصدر، إذا رجعت من سقيها، ونظير ذلك كما أورد مكي قوله تعالى: "يَصدُرَ الناسُ أشتاتاً"[3].

وأما حجة الضم عند مكي فهي أنّ من قرأ بهذه القراءة قد جعل الفعل رباعياً متعدياً إلى مفعول محذوف، وعلى هذا فيكون من: أصدرت الإبل، إذا رددتُها من السقي، وتقدير الكلام: حتى يُصدِر الرعاء مواشيَهم من السقي. وهذه القراءة هي المختارة لأن إجماع الجمهور وقع عليها[4].

وذكر أبو حيان أن أبا جعفر وشيبة والحسن وقتادة وابن عامر وأبا عمرو قرءوا "يَصدُر" بفتح الياء وضم الدال، أي يصدرون بأغنامهم، وباقي السبعة والأعرج وطلحة والأعمش بضم الياء وكسر الدال، أي يُصدرون أغنامهم[5].

وقَرأ أبو عمرو وابن عامر بفتح الياء وضم الدال في "يَصدُر" من صدر، وهو قاصر، أي يصدرون بمواشيهم، وجاءت قراءة باقي الجمهور بضم الياء وكسر الدال مضارع "أصدر"، فعدّى بالهمزة وحذف معه المفعول، أي: يصدرون مواشيهم[6].

---

[1]. سورة القصص، آية: 23.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 172،وانظر:ابن مجاهد.السبعة،ص:429،واعراب النحاس.ج:2،ص:549 ابن خالويه.الحجة،ص:276،والأصبهاني.المبسوط،ص:339، الداني.التيسير،ص:138،العكبري.التبيان،ج:8،ص:140،وأبو حيان.البحر المحيط،ج:7،ص:113،والألوسي.روح المعاني،ج:20،ص:60.

[3]. سورة الزلزلة، آية: 6.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 173.

[5]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 7، ص: 113.

[6]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 338.

ولقد تابع الشوكاني ما ذهب إليه السمين الحلبي في عدِّه الفعل مأخوذاً من "أصـــدر"، والمقصود هنا، التعدية إلى مفعول محذوف، وهو مواشيهم[1].

وبعد عرض الأمثلة القرآنية نجد أن الدراسة قد توصلت إلى أن قراءة الفعـــل بالفتح قد أُخذت من الثلاثي، وأن قراءة الفعل بالضم أُخذت مـــن الربـــاعي المزيـــد بالهمزة.

والمعنى في كلتا القراءتين للفعل نفسه قد تراوحت دلالتـــه بـــين ثبوتـــه فـــي القراءتين، وبين تغايره، وهذا ما حدث في الفعل "تنـــسخ" الـــذي تطرقنـــا لـــشرحه وتفسيره، فإننا نجد أن المعنى قد اختلف من الثلاثي عنه من الرباعي اختلافاً كليـــاً، يخالف ما جاء في القرآن الكريم.

لكن في بعض الأمثلة القرآنية الأخرى فإننا نجد أن المعنى بقي ثابتاً، ولم يطرأ عليه أي تغيير في كلتا القراءتين، وأشار مكي إلى أنهما لغتان، وهما بمعنى واحـــد، كما في الأفعال "يُسحتكم، تَنبُت، يُصدر".

---

[1]. الشوكاني. فتح القدير، ج: 4، ص: 166.

الفصل الثاني

الأفعال الخمسة وتحولاتها التركيبية

يتحدث هذا الجزء من المبحث عن تحولات الصيغ الكلامية في الأفعال الخمسة.

1.2 التحول في بناء الفعل للفاعل والمفعول:

وردت قراءات الأفعال الخمسة في هذا الجزء على قسمين: قسم قرئ بالبناء للمفعول، وقسم قرئ بالبناء للفاعل، وفي كلا القسمين جاء التحول في القراءات مؤثراً في العملية الإسنادية، وهذا التأثير متأتٍ من المعنى العام للقراءات؛ لأن التحول في قراءة الفعل يؤدي إلى تغير في المعنى جزئيّا على أقلّ تقدير، فيترتب على ظهور المعنى الجديد تغيرات جديدة في العملية الإسنادية.

وقد ضرب يحيى عبابنة مثالاً على التحول من المبني للمعلوم إلى المبني للمفعول في قراءة زيد بن علي رضي الله عنه[1]، ففي قوله تعالى: "وبشّرِ الذينَ آمنوا وعملوا الصالحاتِ"[2]، فذُكر أنه قد جاء في قراءة زيد بن علي "وبُشِّرَ" ببناء الفعل للمفعول، فتأثيرات هذا التحول انحصر في نقل التركيب من النمط الإنشائي إلى النمط الخبري لان الفعل(بُشّر) في قراءة الجمهور فعل أمر يفيد الإنشاء ولكنه في قراءة البناء للمفعول أصبح فعلا خبريا يصلح للحكم الدلالي عليه بالصدق أو عدم الصدق وفقا لتعريف العلماء العرب للخبر الإنشائي، وفي قوله تعالى: "يُضِلُّ به كثيرا"[3]، فيذكر أن المعنى في هذه القراءة قد تغير تغيراً جزئياً، وبناء على ذلك نجد أن إسناد الفعل قد تغير؛ لأن الفاعل هو الله تعالى في قراءة الجماعة، وفي قراءة زيد كما ذكر عبابنة، فإن المعنى الجديد ينطلق من إسناد الفعل إلى "كثير".

---

[1]. عبابنة، يحيى. قراءة زيد بن علي، دار الكتاب الثقافي، إربد ــ الأردن، الطبعة الأولى، 2009م، ص: 38.

[2]. سورة البقرة، آية25.

[3]. سورة البقرة، آية: 26.

أي أن الإسناد إلى الفاعل قد تغير بسبب تغير القراءات، وهذا ما جاء في كتاب الكشف لمكي بن أبي طالب، فقد تغير الفاعل بسبب تعدد القراءات والتحولات المترتبة على كل قراءة، فنجد أن الفاعل ظاهر معلوم لنا ومن ثم في قراءة أخرى نجده محذوفاً للعلم به أو لأي غرض آخر.

ومن الملحوظ على هذا القسم ورود مصطلحات استعملها النحويون القدماء وبقيت تستعمل إلى أن طرأ تغيير على هذه المصطلحات، فجاء عند مكي في كتابه الكشف مصطلح "ما لم يُسمَّ فاعله" في تخريجه لقراءات الأفعال، ولا سيَما الأفعال الخمسة في مواضع متعددة من كتابه[1].

ولمصطلح "المبني للمجهول" يذكر فيه يحيى عبابنة أنه نوع من الأفعال لم يذكر من قام به، وأقيم المفعول مقام فاعله المجهول، مشيراً أن الفعل أُسنِد إليه، ويُسمى مفعوله نائباً عن الفاعل[2].وفي هذا توسعه لدلالته اللغوية التي تنص على الجهل بالفاعل فقط، في حين يكون غرض حذف الفاعل أوسع من هذا .

فيبين الدكتور أن مصطلح المبني للمجهول حديث بلفظه هذا، ولم يُستعمل إلا بعد زمان الزمخشري، فيذكر أن مصطلح "ما لم يُسمَّ فاعله" كان استعماله الحقيقي قد بدأ بعد زمان المبرد[3]، واستعمله ابن السراج بصيغة أخرى، وهو الفعل الذي بُني للمفعول[4].

و ذكر أن الاستعمال الفعلي لهذا المصطلح استقرَ في زمان الزجاج، واستعمله كذلك أبو جعفر النحاس، وابن جني في خصائصه، وانتهى استعماله إلى

---

[1]. انظر: مكي. الكشف، ج: 2، ص: 148.

[2]. عبابنة، يحيى. تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي، عمان ــ الأردن، وعالم الكتب الحديث، إربد ــ الأردن، الطبعة الأولى، 2006م، ص: 34.

[3]. المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 50.

[4]. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 86، و87، وج: 2، ص: 368.

الزمخشري. وأما مصطلح المبني للمفعول فقد استعمله النحاة القدماء ومنهم ابن السرّاج في أصوله، وأبو علي الفارسي في كتابه الحجّة، والزمخشري في مفصله[1].

وفي الفرق بين المصطلحين يمكن القول أنّ مصطلح ما لم يسمّ فاعله ما هو في الحقيقة سوى مفعول، ويرى الدكتور أن المصطلح الثاني "المبني للمفعول"، من تحليل لفظه يقود إلى معناه، لأنّ معنى البناء: الإسناد؛ ولأن علاقة البناء هي علاقة إسناد[2].

ويرجح يحيى عبابنة استعمال المصطلح الثاني وقد جعله أولى بالاستعمال نظراً لقصر عباراته، حسبما أورد. نستنتج أن ما ورد عند مكي من مصطلحات لم تكن بالجديدة لديه، إذ إن من سبقوه من نحويين قد استعملوا تلك المصطلحات، كأبي جعفر النحاس وابن فارس وابن جني. وقد جمعت الأفعال الخمسة عند مكي في كتاب الكشف، ووجدت أنها انحصرت في قضيتين: فمنها مواضع قرآنية أدرجت تحت تحول المبني للمعلوم إلى المبني للمفعول، كما جاء في قوله تعالى: "وسيَصلَونَ سعيراً"[3]، وقوله: "ويَدْخُلونَ الجنةَ "[4].

فهذان الفعلان قرئا مبنيين للمفعول في قراءة الجمهور، وفي قراءة أبي بكر وابن عامر قرئ الفعل الأول مبنياً للمفعول على ما لم يُسمّ فاعله[5]، وكذلك الفعل الثاني تحول من المبني للمعلوم إلى المبني للمفعول أيضاً على ما لم يسم فاعله[6]، ولقد تناولت هذين الفعلين بالتحليل والدراسة كما سيتبيّن لاحقاً.

وأما التحول الثاني وهو تحول الفعل المبني للمفعول إلى مبني للفاعل فهو يؤدي إلى تحويلات دلالية منطلقة من العلاقات الإسنادية الطارئة بسببه، ومثال ذلك

---

[1]. عبابنة. تطور المصطلح النحوي البصري، ص: 36.

[2]. عبابنة. تطور المصطلح النحوي البصري، ص: 36.

[3]. سورة النساء، آية: 10.

[4]. سورة النساء، آية: 124.

[5]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 378.

[6]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 397.

ما جاء في قراءة زيد بن علي في قوله تعالى: "إنَّ أولَ بيتٍ وُضِعَ للناسِ للذي بِبَكَّةَ مُباركاً"[1]، فقد قرأ زيد "وضَع" ببناء الفعل للفاعل، أي: وضع اللهُ للناسِ[2].

وأما المواضع القرآنية في كتاب الكشف التي أدرجت تحت هذا التحول فقد جاءت في قوله تعالى: "أُذِن للذين يُقاتَلون"[3]، وهذه قراءة نافع وابن عامر وحفص، على ما لم يسم فاعله، وفي قراءة الجمهور نرى أنهم قد أضافوا الفعل إلى الفاعل في قراءتهم "يُقاتِلون"، غير أن مكياً جاء هنا مخالفاً لما عند الجمهور، فقوَى قراءة ما لم يسمَ فاعله، ذاكراً أن سبب دعمه لهذه القراءة هو صحة المعنى[4].

وفي قوله تعالى: "يُنزَفون"[5]، جاء الفعل بهذه الصورة في قراءة الجمهور، على ما لم يسم فاعله، ثم تحول في قراءة حمزة والكسائي إلى صورة "يَنزِفون" بإضافة الفعل إليهم[6].

وكذلك في قوله تعالى: "تُخرَجون"[7]، أيضاً في قراءة الجمهور على ما لم يُسَمّ فاعله، وتحوّل الفعل في قراءة حمزة والكسائي إلى "تَخرُجون" وأضيف الفعل إليهم[8]، أي ببناء الفعل للفاعل أو المعلوم.

وأما الفعل "يُصعَقون"[9]، فجاء مبنياً للمفعول من الرباعي في قراءة الجمهور، متعدياً إلى مفعول، في حين قد جاء في قراءة عاصم وابن عامر من الثلاثي، وأيد مكي هنا قراءة الفعل بصورته الأصلية كما جاء في القرآن الكريم، وقراءة الجمهور، ونستنتج رأيه هذا من خلال قوله: "لا يحسن أن يكون من "صعِق" "[10]،

---

[1]. سورة آل عمران، آية: 96.

[2]. عبابنة. قراءة زيد بن علي، ص: 40.

[3]. سورة الحج، آية: 39.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 121.

[5]. سورة الصافات، آية: 47.

[6]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 224.

[7]. سورة الأعراف، آية: 25.

[8]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 460.

[9]. سورة الطور، آية: 45.

[10]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 292.

ولم يُبيّن علة اختيار هذه القراءة. وقد بيّنتُ بالدراسة والتحليل لهذه الأفعال ما جاء في القراءات القرآنية وكتب التفاسير، ومن ثم توصّلت الدراسة إلى نتائج خاصة أُدرجت تحت كل موضوع.

1.1.2 تحوّل الفعل المبني للفاعل إلى مبني للمفعول

في قوله تعالى: "إنّما يأكُلونَ في بطونِهم ناراً وسيَصلَون سعيراً"[1].

ذكر مكي أن الفعل "وسيُصلون" قرئ بضم الياء على ما لم يسم فاعله، وهذه قراءة أبي بكر وابن عامر، جاءت بمعنى يأمر الله من يصليهم سعيراً، أي أن الفعل لم يُضَف إليهم(لم يُبنَ للفاعل)، ولكن أقيموا مقام من له الفعل في الحقيقة، وقرأ باقي الجمهور بالياء المفتوحة على أن الفعل إليهم (بالبناء للفاعل)، واحتجَّ مكي لذلك بقوله تعالى "اصلوها"[2]، ويطلق على هذا التوجيه توجيه النظير، إذ احتج مكي للقراءة بنظير قرآنيّ.

فجاء عند النحاس توجيه القراءة على ما لم يسم فاعله في قراءة "وسيُصلون"، وجاء كذلك التشديد باللام على التكثير، مبيناً أنها قراءة أبي حيوة[3]. وقال أبو حيان: إن الجمهور قرءوا وسيَصلون مبنياً للفاعل من الثلاثي، ذاكراً أن ابن عامر قرأ بضم الياء وفتح الصاد واللام مشددة مبنياً للمفعول (يُصلَون)، والصلا عنده من التَّسخُّن بالقرب من النار[4]، وهو توجيه دلالة.

---

[1]. سورة النساء، آية: 10.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 378، وانظر: ابن مجاهد. الحجة في القراءات السبع، ص: 227، وابن خالويه. حجة القراءات، ص: 120، الأصبهاني. المبسوط، ص: 176، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 191، والداني. التيسير، ص: 78.

[3]. النحاس. إعراب القرآن، ج: 1، ص: 438، وانظر: الزمخشري. الكشف، ج: 1، ص: 479.

[4]. أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 3، ص: 179، وانظر: السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 318.

فنلحظ أن قراءة ضم ياء الفعل جاءت لأنه قد أُسند لما لم يسم فاعله، وحجة من فتح الفعل أنه قد جعل الفعل لهم[1]، أي أنه بناه للفاعل أو المعلوم. ولقد قرأ زيد بن علي هذه الآية "سيُصلون" مبنياً للمفعول، وهي قراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل عنه وأبان[2].

وتعني قراءة الضمّ أنّ هناك من يقوم بالفعل، فلم يُسند الفعل إليهم مباشرة؛ لأنهم لا يمكن أن يكونوا (فاعلين) في الحقيقة، إلا أن يكون هناك من يُصليهم سعيراً، وأُسند الفعل إليهم بقراءة الجمهور، أي يصلون أنفسهم سعيراً بأنفسهم.

ومن المحتمل أن يكون الفعل من "أصلى" وعند بنائه للمفعول قام المفعول الأول مقام الفاعل، فجاء أصل "يصلون" من الرباعي "أصلى" "يُصلِيون"، نحو:"أكرم يُكرمون"، وبسبب ثقل ضمة الياء حُذفت، فالتقى الساكنان "الياء والواو"، فحُذفت الياء، وبقيت الواو فضُم ما قبلها لتناسب الضمة الواو، فظهرت بهذه الصيغة[3].

وبين السمين الحلبي أن همزة "أصلى" جاءت لتعبّر صرفيّا عن معنى الدخول في الشيء، أي أن الفعل يتعدى لمفعول واحد، وهو "سعيراً"، ويمكن أن تكون الهمزة للتعدية فحُذف المفعول بتقدير "يُصلون أنفسهم سعيراً".

إذن فالتحوّل في التّركيب اللّغوي للفعل جعل الفعل مسنداً إلى مجهول، وهذه صيغة بديلة، فنرى أن التحول جاء من المبني للمعلوم، إلى المبني للمفعول، وذُكر أن هذا التحول له تأثير في العملية الإسنادية، وأن تأثيره في المعنى العام يكون ملحوظاً[4].

ففي قراءة أبي بكر وابن عامر "سيُصلَون"، نجد أن المعنى قد تغيّر بسبب الأثر التركيبيّ المتسبب عن تغيير في العلاقات الإسنادية، كما فسّر بعض علماء اللغة المعاصرين[5]؛ لأن الفاعل في قراءة الجمهور "هم أنفسهم" الذين يأكلون الحرام، فهم

---

[1]. ابن خالويه. الحجة، ص: 120، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 191.

[2]. عبابنة. قراءة زيد بن علي، ص: 149.

[3]. انظر: السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 318.

[4]. عبابنة. قراءة زيد بن علي، ص: 38.

[5]. عبابنة. قراءة زيد بن علي، ص: 38.

الذين أدخلوا أنفسهم السعير، في حين أن المعنى الجديد في قراءة أبي بكر وابن عامر جاء من إسناد الفعل إلى غيرهم، أي أن غيرهم يصليهم النار.

في قوله تعالى: "فأولئك يَدخلونَ الجنةَ ولا يُظلَمونَ نقيراً"[1].

ذكر مكي أن الفعل "يُدخَلون" قرئ بضم الياء وفتح الخاء ومثله كذلك في سورة مريم وغافر، أي أنهم أضافوا الفعل إلى غيرهم، فهم لا يدخلون الجنة حتى يدخلهم الله إياها، أي أنّ صاحب فعل الدخول هو الله تعالى، فهم مفعولون في المعنى كما يذكر مكي، أي أن الفعل قد بني للمفعول على ما لم يسم فاعله، واحتجّ لرأيه هذا بقوله تعالى: "وأُدخِل الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ"[2]، وقوله تعالى: "ويُدخِلهم جناتٍ"[3]، وهو تخريج يستند إلى النّظائر القرآنيّة ودلالات اللغة وتفسير النّص القرآنيّ، وقد ذكر مكي أن هذا كثير[4].

وجاءت قراءة الجمهور بفتح الياء وضم الخاء، وهم كما ورد عند ابن مجاهد: ابن عامر، ونافع، وحمزة، والكسائي[5]، أي أن الفعل قد أضيف إلى الداخلين؛ لأنهم كما يذكر مكي هم الداخلون بأمر الله تعالى لهم واستناداً إلى هذا التّفسير، فإنّ القراءتين تلتقيان في المعنى العام، سواء دخلوا أو أُدخلوا، فإنّ الأمر لله في هذا الدخول، واحتجّ مكي لذلك بقوله تعالى: "ادخلوا الجنةَ"[6]، وقوله: "ادخلوها بسلامٍ"[7]، وذكر أيضاً أن هذا كثير، فأمر الله بدخول الجنة دليل على إسناد الفعل إليهم.

---

[1]. سورة النساء، آية: 124.

[2]. سورة إبراهيم، آية: 23.

[3]. سورة المجادلة، آية: 22.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 397، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 237 ــ 238، وابن خالويه. الحجة، ص: 127، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 212، والداني. التيسير، ص: 81.

[5]. ابن مجاهد. السبعة، ص: 238.

[6]. سورة الأعراف، آية: 49.

[7]. سورة الحجر، آية: 46.

ونرى في قراءة الضم أنه بني الفعل لما لم يسم فاعله، فجرت مطابقة بينه وبين الفعل "لا يُظلَمون"، فتطابق الفعلان باللفظ.

وأما في قراءة الفتح، فقد أسند الفعل إلى الداخلين، فعندما يأذن الله بدخول الجنّة نكون داخلين إن شاء الله، فأتت المخالفة بين لفظي الفعلين؛ لأن من يدخل الجنة لا يكون ظالماً[1].

ونرى أن هناك تداخلاً في معنى القراءتين؛ لأن الله تعالى إذا أمر بالدخول دخلوا، وكذلك لا يدخلون إلا إذا أدخلهم الله الجنة، أي هم داخلون مُدخَلون كما أورد مكي.

وذكر أبو حيان في توجيهه لقراءة "يَدخلون" في سورة غافر[2]، أن الجمهور والحسن وشيبة قرءوا "سَيَدْخُلون" بإسناد الفعل إلى الفاعل، وقرأ زيد وابن كثير وأبو جعفر(سَيُدخَلون) مبنياً للمفعول[3].

ونلحظ أيضاً هنا أن الفعل قد بني للمفعول، فالفعل "يدخل" أسند إلى الداخلين، أي هم الفاعلون هذا في قراءة الجمهور التي وافقها مكي واختارها، أما في قراءة أبي بكر وأبي عمرو وابن كثير، فقد حُذِف الفاعل للعلم به، فجعلوهم مُدخلين من قبل فاعل آخر تُرِكت تسميته، وهذا المعنى الجديد، وهذا يعني أنّ مكيّا يرى للقراءة الثانية وجها قويّا حسنا في المعنى والتركيب، وأنّه لا يردّها وإن كان يفضّل عليها القراءة السّابقة.

إن هذا التحول أفاد مزيداً من التنكير في المعنى الجديد، وما قيل في هذا الفعل يقال في الفعل الآتي في قوله تعالى: "إن الذين يستكبرون عن عِبادتي سيَدخُلون جهنَّمَ داخرينَ"[4]، فجاءت علّة الفعل "سيدخلون" مشابهة تماماً لما أوردنا آنفاً.

---

[1]. انظر: ابن خالويه. الحجة، ص: 127.

[2]. سورة غافر، آية: 40.

[3]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 7، ص: 473.

[4]. سورة غافر، آية: 60.

2.1.2 تحول الفعل المبني للمفعول إلى مبني للفاعل:

في قوله تعالى: "أُذِنَ للذين يُقاتَلون بأنّهم ظُلموا"[1].

ذكر مكي أن الفعل "يقاتلون" قرئ بفتح التاء على ما لم يسم فاعله، ومعنى الآية عند مكي: أَذِنَ الله للذين يقاتلون عدوهم بالقتال لعدوهم، وهذه القراءة قراءة نافع وابن عامر وحفص، وهي القراءة المختارة عند مكي لصحة معناها، ذاكراً أن ما يُقوي هذه القراءة قوله تعالى: "بأنهم ظُلِموا"، وهذا دليل على أنهم قوتلوا وظلموا في القتال، فأتى الفعلان على ما لم يسم فاعله؛ لأنهم لما قوتِلوا وظلموا بالقتال إذِن الله تعالى لهم عندها بقتال عدوهم[2].

وأشار مكي إلى أنّ هذه أول آية نزلت في إباحة قتال المشركين، وجاءت قراءة الجمهور بكسر التاء؛ لأن الفعل قد أضيف إلى الفاعل، وتقدير ذلك: أَذِنَ اللهُ للذين يريدون قتال عدوهم بالقتال.

يقول الطبري: إن هذه القراءات متقاربة في المعاني، فكل معنى للقراءة قريب من المعنى الآخر؛ لأن الذي قاتل له مقاتل، فكل واحد منهما مُقاتِل مُقاتَل[3].

وقرأ زيد بن علي "قُتِّلوا" وروي أنه قرأ "قاتَلوا" والأخيرة قراءة عبد الله بن مسعود[4]. جاءت قراءة الضم وفتح التاء عند مكي هي المختارة على الرغم من مخالفة الجمهور إيّاها، فقد أشار بعض المفسّرين إلى أن هذه أول آية نزلت في القتال[5].

وهذا يقوي من إسناد الفعل "القتال" إلى المفعول وليس إلى الفاعل؛ لأنهم في ذلك الوقت كانوا يُقاتلون، ويُظلَمون، ويأتون رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم– بين

---

[1]. سورة الحج، آية: 39.

[2]. مكي الكشف، ج: 2، ص: 121، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 437، وابن خالويه. الحجة، ص: 254، والأصبهاني. المبسوط، ص: 207، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 478، والداني. التيسير، ص: 128.

[3]. الطبري. جامع البيان، ج: 16، ص: 572.

[4]. عبابنة. قراءة زيد بن علي، ص: 255.

[5]. الزمخشري. الكشاف، ج: 3، ص: 160، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 373.

مضروب ومشجوج يتظلّمون له، فيقول لهم: اصبروا فإنّي لم أومر بالقتال، حتى هاجر عليه السلام فنزلت هذه الآية[1].

ومن الملحوظ أن المأذون فيه محذوف، وهو القتال، بدلالة الفعل "يقاتَلون" عليه، وقد ذكر السمين أن الباء في "بأنهم" سببية، أي بسبب أنهم مظلومون أُذنوا بقتال عدوهم[2].

أي على كلتا القراءتين فإن الإذن من الله تعالى لعباده المؤمنين بأن يقاتلوا من يقاتلهم من المشركين إذا صلحوا لذلك[3]، فليقاتلوا بسبب توجيه الظلم إليهم[4].

وذكر النحاس في إعرابه أن قراءة أهل المدينة أصحُّ معنى، مع أن القراءات متقاربة، وذكر سببين لذلك، أحدهما أن آية القتال هذه هي أول آية نزلت في القتال، والثاني أن الفعل "ظُلموا" جاء على نفس صيغة "يُقاتَلون"[5]، ونرى عدم جواز صحّة إطلاق حكم (أصحّ) للمفاضلة بين القراءتين فكلتاهما صحيحة المعنى بالدرجة نفسها.

وهنا نرى أن التّحوّل في الفعل من مبني للمفعول إلى مبني للفاعل قد أفضى إلى تحول دلالي عائد إلى التغيّر في العلاقات الإسناديّة، فجاء الفعل في قراءة نافع وابن عامر وحفص مسنداً إلى فاعل تُركت تسميته، ثم أصبح في قراءة الجمهور معلوماً، وهو بالمعنى الجديد الطارئ على الفعل في صيغة أخرى، فنلحظ أنّ هناك تغييراً جزئيّا أفضى إلى دلالة خالفت ما جاءت به دلالة القراءة الأولى، وهي مخالفة ضئيلة توافق العربيّة في وجهيها.

في قوله تعالى: "أفحسبتم أنما خلقْناكم عبثاً وأنكم إلينا لا تُرجَعونَ"[6].

ذكر مكي أن الفعل "لا تَرجِعون" قرأه حمزة والكسائي بفتح التاء، وكسر الجيم، بإضافة الفعل إلى المخاطبين أي ترجعون أنتم ،وقرأ الجمهور بضمّ التّاء وفتح

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 373.

[2]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 153.

[3]. الشوكاني. فتح القدير، ج: 3، ص: 540.

[4]. العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 943.

[5]. النحاس. إعراب القرآن، ج: 3، ص: 100.

[6]. سورة المؤمنون، آية: 115.

الجيم، على ما لم يسمّ فاعله، إذ لا يبعثون أنفسهم من القبور حتى يُبعَثوا، وهذه القراءة عند مكي هي المختارة لصحة معناها ولإجماع الجمهور عليها[1].

ويفسر الطبري "لا تُرجعون" بضم التاء بمعنى لا تُردّون؛ لأنه من مرجع الآخرة، لا من رجوع الدنيا، وبفتح التاء ذكر الطبري أن مرجع الآخرة والرجوع إلى الدنيا سواء في ذلك، أي هما قراءتان متقاربتا المعنى عنده؛ لأن من رده الله تعالى من الآخرة إلى الدنيا بعد فنائه فقد رجع إليها، والذي رجع إلى الدنيا إنما رجع برد الله تعالى إليها[2].

ثم ذكر القرطبي أن قراءة الأخوين(حمزة والكسائي)، بفتح التاء وكسر الجيم جاءت من الرجوع[3]، غير أن ابن خالويه ذكرها على معنى تصيرون، وبضم التاء على معنى "تُردّون"، وحجّة الضمّ عند ابن زنجلة قوله تعالى: "وإليه تُقلَبون"[4]، وقوله تعالى: "ثُمَّ إلى ربِّهم يُحْشَرون"[5].

وفي قراءة حمزة والكسائيّ، نلحظ أنهما قد بنَوا الفعل للفاعل، وفي قراءة الجمهور وهم عند ابن مجاهد: ابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم ونافع، نلحظ أيضاً أن المعنى قد تغير بسبب إسناد الفعل إلى المفعول، وهذه القراءة كما نرى صحيحة المعنى؛ لأنّنا لا نملك الرجوع، فلن نكون فاعلين بالمعنى الحقيقي؛ لأن الفاعل الحقيقي هو الله تعالى[6].

---

[1]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 132، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 449، وابن خالويه. الحجة، ص: 259، والأصبهاني. المبسوط، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 494، والداني التيسير، ص: 130. ص: 315.

[2]. الطبري. جامع البيان، ج: 17، ص: 133، وانظر: الزمخشري. الكشاف، ج: 3، ص: 209.

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 7، ص: 185.

[4]. سورة العنكبوت، آية: 21.

[5]. سورة الأنعام، آية: 38.

[6]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 424، وانظر: الألوسي. روح المعاني، ج: 18، ص: 71.

وذكر الحلبي أن "رجع" يكون لازماً ومتعدياً، وقيل لا يكون إلا متعدياً والمفعول محذوف[1].

هذا يعني أن هناك تحولاً دلالياً في القراءة الجديدة بسبب التغير في العلاقات الإسنادية للفعل، ففي قراءة الجمهور بني الفعل للمفعول لأن المعنى اقتضى ذلك، كما ذكرنا من قبل، فالفاعل محذوف للعلم به، ثم أصبح المعنى الجديد في قراءة الأخوين بوجود فاعل.

في قوله تعالى: " ولا هم عنها يُنزَفون"[2].

ذكر مكي أن الفعل "يُنزَفون" قرئ بكسر الزاي وهي قراءة حمزة والكسائي، وقرأ باقي الجمهور بفتحها[3] وحجة الكسر عند مكي أنه قد جعل الفعل من أنزف يُنزِف، إذا سكر، ومعنى ذلك: ولا هم عن الخمر يسكرون، فتزول عقولهم، أي تُبعد عقولهم. وأما حجة فتح زاي الفعل أنه جعله من الثلاثي، "نزف" أيضاً إذا سكر، ولكن رُدّ الفعل إلى ما لم يسم فاعله، وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر كما ذكر ابن مجاهد[4].

ومن الملحوظ أن هذه الآية تتحدث عن أهل الجنة، فهم في الجنة لا ينفد شرابهم، ولا يُسكرهم شربهم، فلا تذهب عقولهم. وهاتان القراءتان صحيحتا المعنى عند الطبري غير مختلفتين[5].

وذكر ابن خالويه في قراءة الفتح أنه لا تذهب عقولهم لشربها، من نُزِف الرجل: إذا ذهب عقله، ثم أشار إلى أنّ حجّة الكسر؛ هي أنّ القراءة تشير إلى عدم

---

[1]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 206، وانظر: الشوكاني. فتح القدير، ج: 3، ص: 592.

[2]. سورة الصافات، آية: 47.

[3]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 224، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 547، وابن خالويه. الحجة، ص: 302، والأصبهاني. المبسوط، ص: 376، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 608، والداني. التيسير، ص: 151.

[4]. ابن مجاهد. السبعة، ص: 547.

[5]. انظر: الطبري. جامع البيان، ج: 19، ص: 535.

نفاد شرابهم؛ لأنها من أنزف بمعنى أنفد، وهي عند الزّمخشريّ على البناء للمفعول من نزف الشارب إذا ذهب عقله، وبيّن أن قراءة "يُنزِفون"، من أنزف الشارب إذا ذهب عقله أو شرابه[1].

فجاء اختيار مكي موافقاً لما عند الجمهور من "نزف" الثلاثي، فبُني الفعل للمفعول، ثم طرأ تغيير على إسناد الفعل بسبب قراءة ضم الياء وكسر الزاي، فأسند الفعل إلى الداخلين من أنزف.

ووافق أيضاً مكي عاصماً على ما في(الواقعة)، من ضمّ الياء وكسر الزاي، فثلاثيّه يتعدى إلى المفعول، وأما الرباعي منه فهو قاصر على حد تعبير السمين الحلبي[2]، ومعنى انّه قاصر هو أنّ الفعل لازم غير متعدٍّ.

ونرى أن قراءة ضم الياء وكسر الزاي أبلغ وأصح معنى؛ لأن ذهاب العقل بيد الله، فهم لا يملكون إثبات عقولهم أو زوالها عند شربهم.

وهذا يعني أن تحول الصيغة الكلامية في الفعل من "نزف" الثلاثي إلى "أنزف" الرباعي، أثّر في المعنى، وأفضى إلى تحوّل دلاليّ؛ لأن المعنى قد تغيّر، فالفاعل في قراءة الجمهور مجهول، وأما في قراءة الأخوين فإنه قد عُلم به؛ لأن الداخلين في الجمع هم أنفسهم بأنفسهم لا ينزفون، وهو تحوّل إسناديّ، ولا يحمل على الصيغ البديلة.

في قوله تعالى: "فَذَرْهُم حتّى يُلاقوا يومَهم الذي فيهِ يُصْعَقون"[3].

ذكر مكي أن الفعل "يُصعَقون" قرأه عاصم وابن عامر بضم الياء، وجاءت قراءة الجمهور بفتح الياء في الفعل (يَصْعَقُونَ)[4].

---

[1]. الزمخشري. الكشاف، ج: 4، ص: 43، وانظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 7، ص: 360.

[2]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 501.

[3]. سورة الطور، آية: 45.

[4]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 292، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 613،÷ وابن خالويه. الحجة، ص: 334، والأصبهاني. المبسوط، ص: 417، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 684، والداني. التيسير، ص: 165.

وحجة من قرأ بالفتح "يَصعَقون" أنه جعله مستقبل "صعِق" نحو "علِم" عند مكي، أي أنه جعل الفعل لهم ولم يُعدِّهِ إلى غيرهم، فالواو ضمير الفاعلين، والنون علامة الرفع للفعل[1]، وجاء معنى "يَصعقون" بالفتح عند ابن زنجلة: يموتون، ناسباً الفعل إليهم، محتجاً لذلك بقوله تعالى: "فصَعِق من في السماوات ومن في الأرض"[2]، جعله من صَعِقَ الرجلُ يَصْعَقُ، وأصعقه غيره[3].

وحجّة ضم ياء الفعل عند مكي أنه جعله فعلاً رباعياً، وردّه إلى ما لم يسم فاعله، وهنا قد تعدى إلى مفعول كما أورد مكي وهو الضمير الموجود في "يُصعَقون"، الذي قام مقام الفاعل، وسبب التّعدّي في هذا النَمط هو همزة التّعدية في الماضي، فهو من (أصعق) ومضارعه (يُصعِقُ).

وعلى هذا فلا يحسن عند مكي أن يكون من "صعِق" ثلاثياً لأنه لا يتعدى، والفعل هنا رُدّ إلى ما لم يسم فاعله، أي أنه متعدٌّ مبنيٌّ للمفعول، فقام المفعول مقام الفاعل للفعل الذي لم يسم فاعله. وذهب القرطبي إلى أن قراءة "يُصعَقون" بضم الياء من "أصعقه الله"[4]، والمعنى أن غيرهم أصعقهم. وأيد ابن خالويه توجيه ما لم يسم فاعله الوارد عند مكي في قراءة ضم الياء، ذاكراً أن المفعول قد رُفع بذلك[5].

نلحظ في هذا الفعل أن قراءة الجمهور جاءت مخالفة لقراءة عاصم وابن عامر، وأنهم قد بنوا الفعل للفاعل ولم يتعدَّ الفعل إلى غير الفاعل، أما في القراءة الأولى بالضم، أي بترك تسمية الفاعل، فقد طرأ تحوّل في الدلالة ناجم عن تغيير في العلاقات الإسنادية، فأصبح الفعل مأخوذاً من أصعق الرباعي، بمعنى أن غيرهم أصعقهم.

---

[1]. انظر: ابن خالويه. الحجة، ص: 334.

[2]. سورة الزمر، آية: 68.

[3]. انظر: ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 684، والزمخشري. الكشاف، ج: 4، ص: 415.

[4]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 9، ص: 331، وانظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 8، ص: 153.

[5]. ابن خالويه. الحجة، ص: 334.

وما قيل في الأفعال السابقة من هذا المبحث ينطبق على ما يقال في الفعل "تُخرَجون" من قوله تعالى: "قال فيها تَحيون وفيها تموتونَ ومنها تُخرَجون"[1]، حيث كانت قراءة الجمهور على ما لم يسم فاعله، في حين كانت قراءة حمزة والكسائي "تَخرُجون" فقد أضافوا الفعل إليهم، فذكر مكي أنهم مفعولون فاعلون في المعنى[2].

وبعد أن انتهينا من عرض هذه الأمثلة من القراءات القرآنية نجد أن كلا الفعلين في القسم الأول قرئا مبنيّين للمعلوم في قراءة الجماعة، ثم تحولا إلى مبنيّين للمجهول أو للمفعول في القراءة الثانية حسبما أورد مكي.

ونلحظ في قراءة الجمهور أن الفاعل كان معلوماً، وفي القراءة الأخرى قد تغير فأصبح محذوفاً، أو أن الفعل قد أُسند إلى مجهول، فالصيغة البديلة التي ظهرت لنا إنما ظهرت بسبب التحول في التركيب اللغوي للفعل، وبناء على ذلك فإن المعنى لم يبقَ واحداً، بل تغير على الرّغم من أنّ هذا التّغيُّرَ كان جزئيّاً.

ونجد في القسم الثاني من التحول التركيبي للفعل تحولات دلالية كذلك بسبب تحوّل القراءات القرآنية والتغير في العلاقات الإسنادية، فالفعل "يُقاتَلون" قرئ مبنياً للمفعول أو للمجهول، ولكن لم تكن هذه القراءة باتفاق الجمهور، وقوّى مكي هذه القراءة منطلقاً من المعنى الدلالي للآية الكريمة.

وأما في الفعلين "تُخرَجون" و"يُنزَفون" فجاءا مبنيين للمفعول باتفاق الجمهور، وقد أورد مكي نظيراً للفعل الثاني ليقوي القراءة بالضم، على الرغم من أنه لم يذكر اختياره لأي من القراءتين.

فالفاعل في القراءات الثلاث للأفعال الخمسة تُرك بلا تسمية، لكنه في قراءات حمزة والكسائي كان معلوماً، وكذلك في قراءة الجمهور للفعل "يُقاتِلون" كان معلوماً. وأما المعنى فنلحظ أن مكياً على الرغم من اختلاف القراءات للفعل قد أشار في مواضع إلى أن المعنى مشترك، وفي مواضع أخرى ذكر أنهم فاعلون مفعولون في المعنى، وأقرّ في مواضع أخرى اختياره للقراءة مُعَوّلاً على صحّة المعنى وقوّته،

---

[1]. سورة الأعراف، آية: 25.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 460.

كما جاء في الفعل "يُقاتَلون". ونستنتج أن الفعل الذي لا يتعدى لا يُرد إلى ما لم يسم فاعله، ويقوم الفاعل مقام المفعول الذي لم يسم فاعله.

2.2 المجرد والمزيد:

نعلم أن شروط صحة القراءة ثلاثة، (صحة السند، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وموافقة العربية ولو بوجه)[1]. ويمكن القول إن باب المجرد والمزيد وجه من الوجوه الصرفية المعتمدة في توجيه القراءات القرآنية يندرج تحت موافقة العربية ولو بوجه.

وقد وجدت عند مكي في كتابه الكشف بعض المواضع القرآنية التي جاءت وفقاً لهذا المعيار الصرفي، ومن هذه الأنماط التخفيف والتشديد، مثل: "يَفعَلون" و"يُفَعِّلون".

فجاء التشديد عند مكي في صور الأفعال الخمسة تدور دلالته حول التكثير والتكرير والمبالغة، وسنبين هذه الدلالات بإزاء كل فعل من الأفعال الخمسة التي سنتكلم عنها في الآيات القرآنية وقراءاتها.

وهنا نرى أن ما جاء به مكي من تحليل الكثرة والتكرار والمبالغة في تكرير الفعل قد وافق ما جاء في اللغات السامية من أن تكرير عين الفعل فيها يدل على الشدة والتكرار في الحدث[2] في الأعم الأغلب.

ولم أجد في صور الأفعال الخمسة التي أتت عند مكي أي مصاحبة للواصق الأفعال "السوابق واللواحق"، وإنما كانت الصورة واحدة، وما تحول فيها هو تضعيف عين الفعل، مع بقاء الفعل على صورته التي هو عليها، فتكون الصورة الجديدة إما تضعيف عين الفعل، أو تجريدها من التضعيف.

أي لم أجد عند مكي في كتابه الكشف طريقة أخرى جاءت في زيادات الأفعال الخمسة وكان مؤداها التكثير في الفعل غير التضعيف. وقد جمعت الأفعال الخمسة

---

[1]. عبابنة. قراءة زيد بن علي، ص: 42.

[2]. انظر: عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، 1985م، ص: 232.

الواردة في القراءات القرآنية في كتاب الكشف، ووجدت أنها تنقسم إلى نوعين وفقاً لنمط التخفيف والتشديد، نوع تحول من "فعّل" المشدد إلى "فعَل" الثلاثي، وقسم آخر جاء التحويل فيه على النقيض من القسم الأول، أي بتحويله من الثلاثي المجرد إلى وزن "فعّل".

وأود أن أشير إلى أن مكياً قد استعمل مصطلحاً آخر للتشديد أطلق عليه "التثقيل"، في قوله: "والتثقيل أحب إليّ"[1]، في تخريجه لقراءة الفعل "يَكذبون" من سورة البقرة[2].

وهذا المصطلح وجدته عند الزجاجي في معاني القرآن أثناء تخريجه للفعل نفسه "يكذبون"[3].

1.2.2 الانتقال من "فعّل" المشدد إلى "فَعَل" الثلاثي في الأفعال الخمسة:

في قوله تعالى: " بما كنتم تعلِّمون الكتابَ وبما كنتم تدرسون"[4].

ذكر مكي أن الفعل "تُعلِّمون" قرئ بالتشديد أي بضم التاء وكسر اللام من التعليم، وجاءت قراءة الجمهور بفتح التاء واللام، بالتخفيف من "العلم"[5]. والذين قرءوا التشديد وهم الكوفيون وابن عامر، قد احتُج لقراءتهم بأن التعليم إنما هو مأخوذ من العلم، فيذكر مكي أن كل معلم عالم بما يُعلم، وليس كل عالم بشيء معلماً.

ولأن التشديد دلّ على العلم والتعليم فإنه أبلغ وأمدح عند مكي؛ لأن التخفيف لا يدل إلا على العلم فقط. يذكر القرطبي في تفسيره أن أبا عبيد اختار هذه القراءة؛

---

[1]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 227.

[2]. سورة البقرة، آية: 10.

[3]. الزجاجي. معاني القرآن، ج: 1، ص: 87.

[4]. سورة آل عمران، آية: 79.

[5]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 351، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 213، وابن خالويه. الحجة، ص: 112، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 167، والأصبهاني. المبسوط، ص: 167، والداني. التيسير، ص: 74.

لأن فيها معنيين: "تَعلَمُونَ، وتَدْرُسُوْنَ"، ذاكراً أن قراءة أخل المدينة بالتخفيف من العلم يصدقها "تدرسون"، فلم يأتِ الفعل على صيغة التشديد؛ لأن من درس علم، وليس كل من درس علّم[1]، فالمطابقة بين اللفظين على معنى واحد، أليق عند مكي، وأحسن في المطابقة والمجانسة.

نلحظ أن قراءة الجمهور ظهرت بالصيغة المخففة مخالفة لما جاء في قراءة الكوفيين، وهذا الانتقال من "فعّل" المشدد إلى "فعل" الثلاثي في قراءة الجمهور أفضى إلى دلالة جديدة تغيرت ولو بشكل بسيط عما في دلالة التشديد.

فإن قرئ بالتخفيف فإن الفعل يكون متعدياً لواحد، لمضارع "عَلِمَ"، ولكن في قراءة الكوفيين وابن عامر تعدى إلى اثنين، وأول المفعولين محذوف، تقديره تعلّمون الناسَ الكتابَ، ولا ترجيح في إحدى القراءتين؛ لأنهما متواترتان[2].

إذن الفعل يتعدى إلى فعل واحد إذا كان مفتوح مقطع المضارعة، وساكن العين، ومفتوح اللام من "علِم يَعلَم" وإن كان مضموم مقطع المضارعة ومشدداً، فيتعدى إلى اثنين الأول منهما محذوف[3].

في قوله تعالى: "فإنهم لا يُكذِّبونك"[4].

ذكر مكي أن الفعل "يَكذِبونك" قرأه نافع والكسائي بالتخفيف، في حين جاءت قراءة الجمهور بالتشديد[5]. وحجة من خفف عند مكي أنهم حملوه على معنى: لا يجدونك كاذباً؛ لأنهم يعرفون محمداً عليه السلام بالصدق، وقد جعله مكي من باب أحمدت الرجل، أي وجدته محموداً، ودليل صحة حجتهم قوله تعالى: "ولكنَّ الظالمين

---

[1]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 3، ص: 43.

[2]. انظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 1، ص: 506.

[3]. انظر: السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 148، والنحاس. إعراب القرآن، ج: 1، ص: 390.

[4]. سورة الأنعام، آية: 33.

[5]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 430، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 257، وابن خالويه. الحجة، ص: 138، والأصبهاني. المبسوط، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 247، والداني. التيسير، ص: 84. ص: 193

بآيات الله يجحدون" في الآية نفسها، وهذا يعني أنهم يجحدون بأنفسهم ما يعلمون صحته، متيقنين من ذلك عناداً منهم ثم تابع مكي قوله بأن الكسائي حكى أن العرب تقول: أكذبت الرجل إذا أخبرت أنه جاء بكذب، وكذّبته، إذا أخبرت بأنه كذّاب.

وجاء مكي بمعنى آخر للتخفيف من قولهم: أنهم لا يجعلونك كذّاباً، إذ لم يجربوا عليك الكذب، وقرأ زيد بن علي رضي الله عنهما، يكذِبونك، بالتخفيف، مضارع "كذَب"، وهو بمعنى ينكرون أو يجحدون[1].

وأما حجة التشديد عند مكي جاءت بمعنى آخر، وهو من النسبة للكذب، فقد حمل الجمهور قراءتهم بالتشديد على معنى فإنهم لا ينسبونك إلى ألكذب، ذاكراً مكي بأنه يقال: فسّقته وخطّأته، نسبته إلى الفسق، وإلى الخطأ، ومعنى ذلك، فإنهم لا يقدرون أن ينسبوك إلى الكذب فيما جئتهم به؛ لأنه في كتبهم[2].

فنرى أن في حجة التشديد جاء الفعل غير الثلاثي، وجاء المعنى معه أعمق عما في قراءة التخفيف؛ لأنهم لم يُكذبوا شخص النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وإنما كذّبوا بما جاء به محمد.

فيذكر صاحب البحر أنهما بمعنى واحد نحو: كثر، وأكثر، ولكن بينهما فرق، فمعنى التخفيف لا يجدونك كاذباً، أو لا ينسبون الكذب إليك، وأما في معنى التشديد، فإنه خبر محض عن عدم تكذيبهم إياه[3].

غير أن معنى لا يُكذّبونك بالتشديد جاء عند النحاس لا يُكذّبونك بحجة ولا برهان، ودلّ على هذا: ولكنّ الظالمين بآيات الله يجحدون[4]. ونجد أن معنى التكذيب عند الزمخشري هو جحود آيات الله، وليس تكذيب شخص الرسول – صلى الله عليه وسلم– فجاء في قوله تعالى: " ولكنّ الظالمين" دلالة على أنهم ظلموا في جحودهم[5].

---

[1]. عبابنة. قراءة زيد بن علي، ص: 138.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 431.

[3]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 4، ص: 111، وانظر: السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 3، ص: 48.

[4]. النحاس. إعراب القرآن، ج: 2، ص: 64.

[5]. الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 19.

في قوله تعالى: "يُقتِّلون أبناءكم ويستحيون نساءكم"[1].

ذكر مكي أن الفعل "يَقتُلون" قرأه نافع بفتح الياء والتخفيف، جعله من قتل يقتُل، وقرأ الجمهور بضم الياء في الفعل وتشديده، جعلوه من "قتّل"[2].

والفعل في قراءة نافع بالتخفيف دال على القلة والكثرة، وأما بالتشديد في قِرَاءة الجمهور فإن الفعل فيه معنى التكثير، قتل بعد قتل كما يذكر مكي.

إذن دلالة الفعل المشدد أبلغ وأقوى في المعنى؛ لأن الآية الكريمة اقتضت معنى القتل مرة بعد مرة، أي التكثير في الفعل ومداومته، في حين تغير القراءة والانتقال من الثلاثي المشدد إلى المجرد، فإن دلالة الفعل بصيغته الجديدة اقتضت معنى القتل، وهو بنفس معنى الفعل المشدد، غير أن المعنى هنا أريد به مرة واحدة فقط، وقد احتج من رجح هذه القراءة بقوله تعالى: "واقتلوهم حيثُ ثقفتموهم"[3].

هذا يعني أن الفعل الثلاثي المشدد أريد به القتل مرة بعد مرة، أي بأبناء بعد أبناء، وحجة من رجح قراءة هذا الفعل قوله تعالى: "وقُتِّلوا تقتيلاً"[4].

في قوله تعالى: "والذين يُمسِّكون بالكتاب"[5].

ذكر مكي أن الفعل "يُمسِكون" قرئ بتخفيفه من أمسك يُمسك، وهذه قراءة أبي بكر، وقرأ الجمهور بتشديده[6].

وفي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي فإن الفعل قرئ بضم ياء المضارعة من المزيد بالتضعيف "مسّك"، وفي التشديد هنا التكثير والتكرير

---

[1]. سورة الأعراف، آية: 141.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 474، وانظر: ابن خالويه. الحجة، ص: 162، والأصبهاني. المبسوط، ص: 214، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 294، والداني. التيسير. ص: 93.

[3]. سورة البقرة، آية: 91.

[4]. سورة الأحزاب، آية: 9.

[5]. سورة الأعراف، آية: 170.

[6]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 482، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 297، وابن خالويه. الحجة، ص: 166 ــ 167، والأصبهاني. المبسوط، ص: 216، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 301، والداني. التيسير، ص: 94.

للفعل، وهو التمسك بكتاب الله ودينه، وفيه معنى التأكيد، فيورد مكي أنه من مسك الأمر أي لزمه؛ لأن التمسك بكتاب الله ودينه، يحتاج إلى الملازمة وتكرير فعل ذلك، فهم بذلك يُمدحون.

وأما في حجة التخفيف الذي ورد من المزيد بالهمزة "أمسك" فإن مكياً أورد حجة من رجح قراءة التخفيف وهي أن الإمساك وقع عندهم في خمس مواضع في القرآن الكريم، بالتخفيف في قوله تعالى: " فإمساك بمعروف"[1]، وقوله: "أمسك عليك زوجك"[2]، وقوله تعالى: "مما أمسكن عليكم"[3]، وقوله: " فأمسكوهنَّ في البيوت"[4]، وقوله: "ولا تمسكوهنَّ ضراراً"[5].

فأمسك هنا عند مكي في هذه المواضع القرآنية لا يدل على تكثير ولا تأكيد؛ لأنه وقع في غير الدين، فوقع في المرأة والصيد، وهذه قراءة عاصم وحده في رواية أبي بكر، وجاء معنى التخفيف عند ابن زنجلة أي الأخذ بما في الكتاب من حلال وحرام[6].

إذن نرى الآية الكريمة اقتضت دلالة التشديد؛ لأنه أبلغ، ولأن فيه معنى المداومة والمواصلة لتكرير الشيء وتأكيده.

فتحول قراءة التشديد التي أتت باتفاق الجمهور إلى قراءة أبي بكر بالتخفيف غير من المعنى المقصود من الآية الكريمة، حتى لو كان هذا التغيير جزئياً؛ لأن معنى الآية تناول مداومة واستمرارية للفعل فلا معنى للتكثير والتكرير والتأكيد، لمن قرأ بالتخفيف.

فظهر معنى جديد لا يدل على تكثير ولا تأكيد، أي ظهر معنى بخلاف المقصود، فأضاف هذا التحول بعداً دلالياً آخر للآية الكريمة، ولكننا نلحظ أن تأثير

---

[1]. سورة البقرة، آية: 229.

[2]. سورة الأحزاب، آية: 37.

[3]. سورة المائدة، آية: 4.

[4]. سورة النساء، آية: 15.

[5]. سورة البقرة، آية: 231.

[6]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 301.

المعنى العام لم يغير من الفاعل، فبقي الفاعل واحداً في كلتا القراءتين، أي أن الذي تغير هو السياق الكمي للفعل نفسه، ولم تتغير العلاقات الإسنادية، مما يؤكد أن هذا التغير هو صيغة تركيبية أو صيغة بديلة.

وذكر الزمخشري أن المعنى: إنا لا نضيع أجرهم؛ لأن المصلحين في معنى الذين يمسكون بالكتاب، هذا في قراءة التخفيف، والتشديد من "مسّك" بمعنى تمسّك، أي "فعّل بمعنى تفعّل، وهما لغتان، لكن أمسك متعدٍ مفعوله محذوف، تقديره: يُمسكون دينهم وأعمالهم بالكتاب[1]. إذن قراءة التشديد هي التي ناسبت الآية القرآنية الكريمة للمعنى ولإجماع الجمهور عليها، فكانت هي القراءة المختارة عند مكي لما ذكرنا من أسباب.

في قوله تعالى: "وإنْ تدعوهم إلى الهدى لا يَتَّبِعوكم"[2].

ذكر مكي أن الفعل "يَتْبعوكم" قرأه نافع وحده بالتخفيف في التاء، وفتح الباء، وكذلك في موضع آخر من سورة الشعراء في قوله تعالى: "والشعراء يَتَّبعهم الغاوون"[3]، حيث قرأ: "يَتْبِعهم"، في حين جاءت قراءة الجمهور بالتشديد[4].

وقد أورد مكي أن القراءتين لغتان بمعنى، ذاكراً أن أبا زيد قال: رأيت القومَ، فاتَّبعتهم، إذا سبقوك فأسرعت نحوهم، وتَبعتهم مثله، أي أن الفعل قد أخذ من اتبع المزيد بالتشديد، وتبع الثلاثي بالتخفيف، وهذا يعني أن الصيغتين الصرفيتين جاءتا في صيغتين تركيبيتين من الصيغ البديلة أو الاختيارية.

---

[1]. الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 174 ــ 175، وانظر: النحاس. إعراب القرآن، ج: 1، ص: 648، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 4، ص: 418، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 3، ص: 368، والألوسي. روح المعاني، ج: 9، ص: 98.

[2]. سورة الأعراف، آية: 193.

[3]. سورة الشعراء، آية: 224.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 486، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 299، وابن خالويه. الحجة، ص: 169، والأصبهاني. المبسوط، ص: 217، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 305، والداني. التيسير، ص: 94.

وحجة ذلك عند مكي قوله تعالى: "فأتبعوهم مشرقين"[1]، وقوله تعالى: "واتّبع هواه"[2]، وهي نظائر قرآنية تؤكد مسألة الصيغ البديلة.

ثم ذكر أن بعض أهل اللغة قالوا: تبعه مخففاً إذا مضى خلفه ولم يُدركه، واتّبعه مشدداً إذا مضى خلفه فأدركه، وهو تفريق دلالي سياقي، لا يؤكده الواقع اللغوي المعجمي أو الصرفي.

إذن الفعل في قراءة الجمهور جاء من المزيد، وفي قراءة نافع جاء من الثلاثي المجرد، والمعنى في القراءتين واحد؛ لأنه جاء في اللسان: تتبّعت بمعنى اتّبعت، وتبعت القومَ تِباعة بالفتح، إذا مشيت خلفهم أو مروا بك فمضيت معهم[3].

ثم ذكر ابن منظور أنه جاء في التنزيل في صفة ذي القرنين، ثم اتَّبع سبباً[4]، بتشديد التاء، ذاكراً أن معناها "تبع"، وتابع قوله بأن أبا عمرو بن العلاء كان يقرؤها بتشديد التاء، وهي قراءة أهل المدينة، والكسائي يقرؤها: فأتْبع سبباً"[5] بقطع الألف[6]، أي لحق وأدرك[7].

وجاء في اللسان كذلك: تبعت فلاناً واتّبعته، وأتبعته سواء، وأتبع تأتي في الشر، أتبع فلانٌ فلاناً إذا تبعه أراد به شراً، كما أتبع فرعون موسى[8].

والتتبع السير في أثره، والتتبع في مداقّ الأمور. وأورد كذلك أنه قد جاء في حديث أبي موسى الأشعري ــ رضي الله عنه ــ إن هذا القرآن كائن لكم أجراً،

---

[1]. سورة الشعراء، آية: 60.

[2]. سورة الأعراف، آية: 176.

[3]. ابن منظور. لسان العرب، ج: 8، ص: 27.

[4]. سورة الكهف، آية: 89، 92.

[5]. سورة الكهف، آية: 85.

[6]. ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 230، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 428.

[7]. ابن منظور. لسان العرب، ج: 8، ص: 27.

[8]. المرجع السابق.

وكائن عليكم وزراً، فاتّبعوا القرآن، ولا يتَّبِعنَّكم القرآن، فإنه من يتّبع القرآن يُهبطْ به على رياض الجنة، ومن يتبعه القرآن يزخ في قفاه حتى يَقذف به في نار جهنم[1].

وأما "تبع" فمن قولنا: تتابعت الأشياء، تبع بعضها بعضاً، وأن نتبع ما تبع أثر الشيء ويأتي بمعنى والى، ففعل هذا على إثر هذا.

نخلُص إلى أن "تبع، واتّبع" جاءا بمعنى، غير أن "اتّبع" المزيد أعمق معنى وهذا ما اقتضاه سياق الآية الكريمة؛ لأن الآية تدعو إلى الهداية، وتبين أنه ليس من مجيب أو متقبل لهذه الدعوة، بدليل إن كان هناك من يدعوهم للهداية أو من يصمت عن الدعوة فإنهم سواء في ذلك.

أي هم لا يسيرون على إثر الدين الجديد، ولا يتّبعون طريقته، ولو قلنا بالتخفيف في الفعل لكان بمعنى اللحاق، ولم يتضمن ما يأتي "يتّبعوكم" المشدد؛ لأن معنى التشديد عند أبي حيان لا يقتدوا بكم من "اتّبع" ذاكراً أن نظيره ما ورد في سورة الشعراء، ثم بين أن التخفيف معنى لا يتبعوا آثاركم، من تبِع، فعُطفت الجملة الاسمية على الفعلية؛ لأنها في معنى الفعلية[2].

هذا التحول في قراءة الفعل المشدد إلى قراءة الفعل الثلاثي المخفف سبب تأثيراً كما نرى في المعنى، فأصبح المعنى في قراءة نافع بسيطاً؛ لأن تبع المخفف يحقق ما تقصده الآية الكريمة دون تكثير إلا في جنس الفعل، وفي كلتا القراءتين نلحظ أن الفاعل واحد، وهذا يعني توقف تأثير التحول عند المستوى الصرفي، والصيغ الصرفية البديلة التي لا تنقل أثرها إلى العلاقات الإسنادية والمستوى النحوي.

---

[1]. الدارمي. سنن الدارمي، ج: 4، ص: 2096، والأصبهاني. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج: 1، ص: 257.

[2]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 4، ص: 441، وانظر: الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 188، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 3، ص: 384، والشوكاني. فتح القدير، ج: 2، ص: 277، والألوسي. روح المعاني، ج: 9، ص: 143.

في قوله تعالى: "ويُلقَّونَ فيها تحيَّةً وسَلاماً"[1].

ذكر مكي أن الفعل "ويَلقون" قرئ بالتخفيف من الثلاثي، من لقِي يلقى[2]، وهنا قد تعدى إلى مفعول واحد هو "تحيةً"، ودليل ذلك عنده قوله تعالى: "فسوفَ يَلقَونَ غَيًّا"[3]، وجاءت قراءة الجمهور بالتشديد، جعلوا الفعل رباعياً، من لقَّى، وهنا تعدى الفعل إلى مفعولين، مبيناً مكي أنه فعل لم يسم فاعله، فالمفعول الأول هو المضمر الموجود في يُلقّون، وهو الذي قام مقام الفاعل، أي هو ضمير المخبر عنهم، ثم بين أن قراءة التشديد يقويها قوله تعالى: "ويُجزَون الغرفةَ" في الآية نفسها قد جاءت على ما لم يسم فاعله، فاتفق لفظ الفعلين على ما لم يسم فاعله، و"تحيةً" هي المفعول الثاني عنده، ودليل التشديد قوله تعالى: "ولقَّاهم نضْرةً وسروراً"[4]، واختار مكي التشديد ربما لأن إجماع الجمهور عليها.

وخرج الطبري قراءة التشديد لنافع وأبي جعفر وابن كثير وابن عامر وأبي عمرو ويعقوب، بمعنى وتتلقّاهم الملائكة فيها بالتحية، وبيّن أن قراءة التخفيف لقرأة الكوفة وهم: حمزة والكسائي وخلف وأبي بكر، والمعنى عنده في القراءتين واحد؛ لأن القراءتين مشهورتان[5]، أي أن المعنى العام في القراءتين واحد، ولكن المعنى الحقيقي يختلف تبعاً لاختلاف الصيغة الصرفية، حتى لو كان هذا الاختلاف محدوداً.

وبين ابن خالويه أن حجة التشديد لتكرير تحية السلام عليهم مرة بعد أخرى، وحجة التخفيف جاءت من اللقاء لا من التلقي، كقوله: لقيتُه ألقاه، ويلقاه مني ما

---

[1]. سورة الفرقان، آية: 75.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 148، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 468، وابن خالويه. الحجة، ص: 267، والأصبهاني. المبسوط، ص: 325، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 515، والداني. التيسير، ص: 165.

[3]. سورة مريم، آية: 59.

[4]. سورة الإنسان، آية: 11.

[5]. الطبري. جامع البيان، ج: 17، ص: 534 ــ 535، وانظر: النحاس. إعراب القرآن، ج: 3، ص: 169، والزمخشري. الكشاف، ج: 3، ص: 297.

يسره[1]. فالمعنى بالتشديد أن الله تعالى يُلقّيهم التحية والسلام إذا دخلوا الجنة، و"لقي" عند ابن زنجلة فعل متعدٍّ إلى مفعول واحد، وإذا ثُقِّل بمعنى شُدد، أصبح متعدياً إلى مفعولين، وجاءت "تحية" هنا المفعول الثاني، نحو: "لقَّيتُ زيداً تحيةً"، فلما بنينا الفعل للمفعول به، قام أحد المفعولين مقام الفاعل، فيبقى الفعل متعدياً إلى مفعول واحد[2].

نلحظ أن قراءة التخفيف بتسمية الفاعل، وقراءة التشديد بترك التسمية[3]، هذا يعني أن قراءة التخفيف اقتضت تغييراً للوظيفة النحوية للفعل، فقد أُسند الفعل للفاعل بتسميته، وأما في قراءة الجمهور قد تُركت تسمية فاعله، أي أن التغيير في العلاقات الإسنادية للفعل أفضى إلى تحول دلالي، فذكر بعض المعاصرين أن التشديد في الفعل والبناء للمفعول يدلان على شدة الفعل، وأن عدم التعرض للفاعل الذي يبقى مجهولاً دليل على عدم قدرتهم على الفعل بأنفسهم[4].

2.2.2 الانتقال من الثلاثي المجرد إلى وزن "فعَّل":

في قوله تعالى: "في قلوبهم مرضٌ فزادَهم اللهُ مرضاً ولهم عذابٌ أليم بما كانوا يَكذِبونَ"[5].

ذكر مكي أن الفعل "يَكذِبون" قرئ بفتح الياء مخففاً وهذه قراءة الكوفيين "يَكْذِبونَ"، وقرأه باقي الجمهور مشدداً"يُكَذِّبونَ"[6]. وعلة من قرأ بالتخفيف أنه محمول على ما قبله وعلى ما بعده، فجاء في قوله تعالى: "وما هم بمؤمنين"[7]، وفسَّر مكي عدم

---

[1]. ابن خالويه. الحجة، ص: 267.

[2]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 515 ــ 516، وانظر: الشوكاني. فتح القدير، ج: 4، ص: 90.

[3]. العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 992.

[4]. عبابنة. قراءة زيد بن علي، ص: 40.

[5]. سورة البقرة، آية: 10.

[6]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 227، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 143، وابن خالويه. الحجة، ص: 68 ــ 69، والأصبهاني. المبسوط، ص: 127، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 88 ــ 89، والداني. التيسير، ص: 62.

[7]. سورة البقرة، آية: 8.

إيمانهم بعدم صدقهم، أي ما هم بصادقين في قولهم: آمنا بالله واليوم الآخر، فهنا التخفيف حُمِل على ما قبل الفعل "يكذبون"، وأما ما حُمل على ما بعده فجاء في قوله تعالى: "وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنّا معكم إنما نحنُ مستهزئون"[1]، فقولهم لشياطينهم "إنا معكم" دليل على كذبهم في قولهم للمؤمنين "آمنا"، فجرت مطابقة لما قبل الفعل ولما بعده، وهذه قراءة الحسن وأبي عبد الرحمن وقتادة وطلحة وابن أبي ليلى وعيسى بن عمر واختيار أبي عبيد وأبي طاهر[2].

وأما علة التشديد عند مكي أيضاً فهي الحمل على المعنى، فيورد أن الله تعالى ذكره قال عن المنافقين أو الكافرين "في قلوبهم مرضٌ فزادهم الله مرضاً" والمرض هو الشك عند مكي، والشك هو عدم اليقين وعدم الإقرار بصحته، والذي لا يقر بالشيء، ولا يؤمن بصحته فإنه قد كذب به وجحده، أي هم مكذبون، لا كاذبون.

والتكذيب كما يرى مكي أعم من الكذب؛ لأن كل من كذّب صادقاً فقد كذَب في فعله، وليس كل من كذب يُعد مكذّباً لغيره، فحمل اللفظ هنا عمّ المعنيين، ولم يحمل على ما خص أحد المعنيين[3].

فذكر مكي أن أبا عمرو قال هم عوقبوا على تكذيبهم للنبي – صلى الله عليه وسلم – وما جاءوا به، ولم يعاقبوا على الكذب، وهذه قراءة الأعرج وأبي جعفر ويزيد وشيبة ومجاهد وأبي رجاء وشبل واختيار أبي حاتم[4].

نلحظ أن قراءة الفعل بالتخفيف تجعله غير متعدٍّ بها، وفي قراءة التشديد يكون المفعول محذوفاً لفهم المعنى، فتقديره: فكونهم يكذبون الله في أخباره، والرسول فيما

---

[1]. سورة البقرة، آية: 14.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 228.

[3]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 228.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 228.

جاء به، ويحتمل أن يكون المشدد في معنى المخفف على جهة المبالغة[1]، ويُكـذّبون مضارع "كذّب" بالتشديد، ويكون من معانيه التعدية، نحو: فرّحت زيداً[2].

في قوله تعالى: "ولِتُكْمِلوا العدةَ ولِتُكبِّروا اللهَ"[3].

ذكر مكي أن الفعل "ولِتُكمِّلوا" قرأه أبو بكر مشدداً مفتوح الكاف، في حين قرأه الجمهور مخففاً ساكن الكاف "وَلِتُكْمِلوا"، وذكر أنهما لغتان، نحـو: أكملـتُ العـدد، وكمّلته، وما يُقوي هذه القراءة عند مكي إجماعهم على قوله تعالى: "اليومَ أكملْتُ لكم دينَكم"[4]، أما ما يُقوي التشديد عند مكي أن فيه معنى التأكيد والتكرير ذاكراً أن مـن قرأ بهذه القراءة الحسن وأبو عبد الرحمن وأبو رجاء وابن أبي إسحاق والجحـدري وغيرهم[5].

ثم هو يرى أن التخفيف أولى لخفته، ولإجماع القراء، ولإجماعهم على قولـه تعالى: "اليوم أكملت لكم دينكم" إذن هذه القراءة المختارة، وبها قـرأ ابـن مـسعود والأعرج وابن وثاب وطلحة بن مصرف وعيسى والأعمش وغيرهم.

وحجة التشديد تكرير فعل الصيام في الشهر حتى تمام عدته[6]، ويـروي ابـن زنجلة عن أبي بكر قائلاً: إنه شُدد الفعل في "كمّل" في قوله تعالى: "ولتُكبّروا الله"[7]، هذا يعني أن التشديد حُمل للمطابقة والمشاكلة اللفظية، وعلة المشاكلة هي علة مـن علل توجيه القراءة التي يُعتد بها.

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 1، ص: 60، وانظر: النحاس. إعراب القـرآن، ج: 1، ص: 188؟

[2]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 1، ص: 116 ــ 117، وانظر: الزجاجي. معاني القرآن وإعرابه، ج: 1، ص: 87.

[3]. سورة البقرة، آية: 185.

[4]. سورة المائدة، آية: 3.

[5]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 283، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 177، وابن خالويـه. الحجة، ص: 93، والأصبهاني. المبسوط، ص: 143، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 126، والداني. التيسير، ص: 68.

[6]. ابن خالويه. الحجة، ص: 93.

[7]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 126.

فالانتقال من "أكمل" المخفف في قراءة الجمهور، إلى "كمّل" المشدد في قراءة أبي بكر دل على شدة الفعل، وأضاف التحول تغييراً جزئياً في المعنى، فيكون التضعيف للتعدية، وذكر السمين أن الهمزة والتضعيف يتعاقبان في التعدية غالباً، فإنْ قرئ مخففاً كان من "أكمل" والهمزة للتعدية، إذن الفعل هنا متعدٍّ[1]، وهذا يعني أن "أكملَ" و"كمّلَ" صيغتان اختياريتان لا تضيف إحداهما معنى نحوياً مختلفاً إلى المعنى.

في قوله تعالى: "يُخرِبون بيُوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين"[2].

ذكر مكي أن الفعل "يُخرِّبون" قرئ بالتشديد وفتح الخاء، أريد به معنى تكثير الخراب، وهو من "خرّب يُخرِّب"، وهي قراءة الكوفيين وابن عامر، في حين قراءة الجمهور بالتخفيف، أي بإسكان الخاء، وهو من "أخرب يُخرِب"[3].

وفي التخفيف معانٍ أخرى تعدت إلى الرحيل والخلاء، أي يرحلون ويخلونها، فجاء في كتاب الحجة المنسوب إلى ابن خالويه أن العرب تقول: أخربنا المنزل، إذا هم ارتحلوا عنه، وهذه حجة التخفيف[4]، والرحيل والخلاء يأتيان بمعنى ترك، فيكون الإخراب بمعنى الترك[5].

---

[1]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 1، ص: 470، وانظر: الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 228، والقرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 36، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 2، ص: 38.

[2]. سورة الحشر، آية: 2.

[3]. مكي. الكشف، ج: 2، ص 316، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 632، وابن خالويه. الحجة، ص: 344، والأصبهاني. المبسوط، ص: 433، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 705، والداني. التيسير، ص: 170.

[4]. ابن خالويه. الحجة، ص: 344.

[5]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 705.

ونلحظ أن في قراءة التشديد معنى مغايراً لما في التخفيف، فالتشديد يعني هنا الهدم[1]؛ لأن العرب تقول: خرّبنا المنزل إذا هدموه وإن كانوا يُقيمون فيه، فذكر البيوت والأيدي بصيغة الجمع يدل على التكثير، فجاء الفعل على التكثير.

وإن كانت القراءة بالتخفيف أو التشديد فإن الإخراب والتخريب بمعنى الإفساد والهدم كما ذكر الزمخشري، وهكذا نرى أن التحول في القراءة غير من صيغة الفعل، ليعطي معنى جديداً، وهذا الأثر الدلالي الجديد إنما جاء بسبب صيغة الفعل المضارع الطارئة عليه.

وبعد التفسير والتحليل نجد أن أفعال القسم الأول وهي التي قرئت بالتشديد جاءت القراءات فيها باتفاق الجمهور باستثناء الفعل "تُعلِّمون"، فكان ميل الجمهور نحو القراءة الخفيفة فيه.

والذي نجده عند مكي أنه كان يرجح قراءات التشديد في الأفعال الخمسة من خلال إطلاقه بعض الأحكام؛ كأبلغ، وأمدح، وأولى، وأحسن، وأقوى، ومصطلحي المداومة والمواصلة. ثم إنه قد ساق النظير القرآني ليدعم حجته واختياره للقراءات، وهذا كان في بعض الأفعال التي سبق شرحها. وفي المشاكلة اللفظية، نرى أن مكياً يبين رأيه واضحاً فيها من خلال قوله: إن حمل الفعلين على معنى واحد أليق وأحسن للمشاكلة. أما في المعنى فيبين في مواضع أن التشديد إنما جاء للتكثير والتكرير، واختياره لبعض القراءات كالتشديد مثلاً جاء عنده لصحة معنى القراءة، زيادة على اختيار الجمهور.

وفي الوظيفة الصرفية للفعل نلحظ أن ما جاء مشدداً من الأفعال كان من الرباعي متعدياً إلى مفعول واحد، أو متعدياً إلى مفعولين، كما جاء في الفعل "يُلقّون". وكذلك ما جاء مخففاً من الأفعال جاء من الرباعي، كما جاء في الفعل "يُمسِّكون".

فنتوصل إلى أن التضعيف يأتي للتعدية؛ لأن المعنى الجديد "الصيغة الجديدة" أو المعنى الأصلي يقتضي ذلك، فدلالة التشديد قد تختلف عما في دلالة التخفيف.

---

[1]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 316، والزمخشري. الكشاف، ج: 4، ص: 500، والقرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 9، ص: 510.

ونتوصل كذلك إلى أن التخفيف قد يأتي لمطلق العدد، بدليل ما ورد عند مكي من قوله أن الفعل "يَقتلون" بالتخفيف دال على القلة والكثرة، لكن تبقى دلالة الفعل المشدد هي الأبلغ والأقوى.

وذكر يحيى عبابنة أثناء تعليله قراءة "وما يَخدعون إلا أنفسَهم" أن القراء جاءوا بالتشديد في الفعل "يُخدِّعون" ربما للتكثير بالنسبة للفاعلين، أو المبالغة في الفعل نفسه[1]، وهذان المصطلحان "التكثير، والمبالغة" وردا كذلك في البحر المحيط[2].

وأما من الناحية الصوتية فإننا نلحظ أثناء نطقنا للمقطع المشدد أن زمن النطق قد امتد أكثر من زمن نطقنا للمخفف، مما يعني أن معنى تضعيف العين صوتياً هو مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة لتصبح حركة طويلة أو حرف مد.

أما في القسم الثاني وهو الانتقال من الثلاثي المجرد إلى وزن "فعّل"، فقد جاء اتفاق الجمهور بالتخفيف في بعض الأفعال الخمسة ما عدا الفعل "يكذبون"، فاتفق الجمهور على قراءة التشديد فيه.

وقد ذكر مكي أن القراءات في الأفعال التي بحثناها، إنما هي لغات، ويرى أن هناك تداخلاً في القراءتين، متأتياً من المعنى، ونرى أن مصطلح "لغات" هذا يعني ورود الاستعمال بالصيغ الواردة دون أن يعني اللهجات، فهي صيغ اختيارية بديلة.

فتحول القراءات من التخفيف إلى التشديد كان دالاً على شدة الفعل، فنرى أن في معاني الكذب والإكمال والخراب مداومة ومواصلة للأفعال، وكثرة الفاعلين لها، فتتحول القراءة إلى الصيغة الجديدة المشددة، منطلقة من المعنى ودلالة الفعل. وأما في الوظيفة الصرفية للفعل، فالأفعال الخمسة بالصيغة الجديدة نرى أن الفعل فيها تعدى بسبب التضعيف، في حين أنه في قراءة التخفيف كان الفعل لازماً غير متعدٍّ، كما جاء في الفعل "يكذبون". فمن الأفعال الخمسة ما جاء من الرباعي في قراءة التخفيف، فجاء الفعل متعدياً في كلتا القراءتين، أي في التشديد كذلك. ومنها ما جاء من الثلاثي ولم يتعدَّ الفعل معها في قراءة التخفيف، بينما بسبب تحول القراءة تعدى الفعل إلى المفعول. وأما النظير القرآني عند مكي فقد جاء به في علل التخفيف مقوياً

---

[1]. عبابنة. منهج أبي حيان، ص: 215.

[2]. أبو حيان. البحر، ج: 1، ص: 58.

قراءة التخفيف، مبيناً أن القراءة حسنت لسببين: أنها أولى لخفتها، ولأنها حسنت للمطابقة.

3.2 تناوب الصيغ:

1.3.2 التبادل بين صيغتي "فاعل" و"فَعَل":

1.1.3.2 ما قرئ بألف المفاعلة:

في قوله تعالى: "يُخادعون اللهَ والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسَهم وما يشعرون"[1].

ذكر مكي أن الفعل "وما يخدعون" قرأه الكوفيون وابن عامر بفتح الياء فيه وإسكان الخاء، من غير ألف، وقرأ الجمهور بألف بعد الخاء وكسر الدال[2].

وعلة الكوفيين وهم عاصم وحمزة والكسائي ومعهم ابن عامر، وأضاف إليهم الأصبهاني أبا جعفر ويعقوب وخلف، أنهم قالوا إن أهل اللغة حكوا: خادع وخدع بمعنى واحد، ولأن المعنى واحد اختير "خدع" في قراءة "يخدعون" حملاً على معنى الأول "يخادعون"؛ لأن المفاعلة قد تكون من واحد، نحو: داويت العليل، وعاقبت اللص، فجاء الحمل عند مكي على المعنى في هذه القراءة.

ثم يورد مكي أن "فعل" تكون أخص بالواحد من "فاعل"، بمعنى أن "فاعل" أكثر ما يكون من اثنين، فنجد في اللفظ الأول أنه لم يكن من النبي والمؤمنين مخادعة، إذ هم لا يفعلون ذلك، وهذا يعني أن اللفظ الأول عند مكي بمعنى يخدعون، فجرى الفعل الثاني على معنى الفعل الأول.

وعلة القراءة الثانية عند مكي "وما يُخادعون" بالألف أنه قد أتى للمشاكلة اللفظية، بمعنى إن كان "يُخادعون" و"يخدعون" بمعنى واحد في اللغة، فإن اللفظ الثاني أُجري على اللفظ الأول ليطابقه ويشاكله، ثم يذكر مكي أن المبرد قال: وجب

---

[1]. سورة البقرة، آية: 9.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 224، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 141، وابن خالويه. الحجة، ص: 68، والأصبهاني. المبسوط، ص: 127، والداني. التيسير، ص: 62، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 87.

ألا يختلف اللفظ؛ لأن الثاني هو الأول[1]، ورأي المبرد هذا يشكل تمسكاً شديداً بالقاعدة، واللغة أوسع من أن تشتمل عليها قاعدة النحو أو الصرف، ولهذا فيمكن أن نتسع بهذه القاعدة بالقول إنهما بمعنى واحد، ولا ضير من أن تتعاقب الصيغتان.

ويقوي مكي قراءة الكوفيين وابن عامر؛ لأن الخداع عنده قد يقع وقد لا يقع، بينما الخدع فعل وقع بلا شك، فـ "يخدعون" أمكن في المعنى، فحمل مكي القراءتين على معنى واحد؛ لأنهما من فاعل واحد.

إذن نلحظ أن مكياً قد خالف الجمهور هنا، باختياره قراءة طرح الألف؛ لأن مصدر الفعل المضارع "يخدعون" يأتي من الخداع والخدع. ودلالة "يخدعون" أولى بالصحة من قراءة من قرأ "وما يُخادعون"؛ لأن الله تعالى أخبر عنهم أنهم يخادعون الله والمؤمنين في صدر الآية، ومن المحال أن ينفي عنهم ما قد أثبت أنهم قد فعلوه، وفي هذا تضاد في المعنى وهذا غير جائز من الله تعالى[2].

فيخادعون مضارع "خادع" و"يخدعون" مضارع "خدع" المجرد[3]، ويذكر الزمخشري في تفسيره لمعنى "ويخدعون" أنهم يخدعون أنفسهم حيث يمنونها الأباطيل، ويكذبونها فيما يحدثونها به، وأنفسهم كذلك تمنيهم وتحدثهم بالأماني، وهي من خدع، ذاكراً أن يُخادَعون على لفظ ما لم يسم فاعله[4]، والقراءتان هنا بمعنى واحد، كما يشير السمين الحلبي فيكون "فاعل" بمعنى "فعل"[5].

في قوله تعالى: "لا جناحَ عليكم إنْ طلقتم النساء ما لم تَمسُّوهنَّ"[6].

ذكر مكي أن الفعل "تُماسّوهنّ" قرأه حمزة والكسائي بضم التاء، وبألف بعد الميم، ومده كذلك "تُماسُّوهنَّ".

---

[1]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 224.

[2]. انظر: الطبري. جامع البيان، ج: 1، ص: 285.

[3]. انظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 1، ص: 1، ص: 57.

[4]. الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 59.

[5]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 1، ص: 114.

[6]. سورة البقرة، آية: 236.

وقرأ الجمهور من السبعة بفتح التاء وبغير ألف "تَمسُّوهنَّ"، حيث وقع في القرآن الكريم[1].

وحجة من قرأ بالألف وهما حمزة والكسائي أنهما قد جعلا الفعل لاثنين، وهو من باب المفاعلة؛ لأن كلا الزوجين يمس الآخر بالوطء أو بالمباشرة، والفعل هنا مأخوذ من "فاعلَ"، وجاز فيه أن يكون كفاعل، وعلى هذا فإن القراءتين بمعنى، وإن كان من "فعل" أي من "المسّ" فإنه يكون من الزوج خاصة؛ لأنه الواطئ والمباشر، كما في داويت العليل وعاقبت اللص، ففعل وفاعلَ يقعان بمعنى كما في "فعل واستفعل"، نحو: قرأ واستقرأ[2].

ويرى مكي أن قراءة الألف أقوى بدليل قوله: إن الذي يدل على قوة القراءة بالألف أن القراء أجمعوا على قوله تعالى: "من قبل أن يتماسّا"[3]، فجاء الفعل واقعاً لهما فحُملت القراءة هنا على معنى المفاعلة، التي تكون مماسّة كلا الزوجين للآخر، أي جاء من باب "فاعَلَ".

وحجة قراءة الجمهور بغير الألف أن المس عندهم يراد به الوطء، والواطئ هو الرجل دون المرأة، فالفعل واحد، وبابه "فعل" لا فاعل عند مكي، وحجة من قرأ بغير الألف قوله تعالى: "ولم يمسسني بشر"[4]، ولم يأتِ يماسسني، فدل هذا لديهم على أن الفعل للزوج وحده، فهو الواطئ كما ذكر مكي.

والمعنى المقصود من الوطء بين الرجل والمرأة مقتضى القراءة الأولى؛ لأن أفعال هذا المعنى تأتي ثلاثية، وقد أتى الفعل بهذا المعنى من الثلاثي ومن هذه

---

[1]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 297، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 183 ــ 184، والأصبهاني. المبسوط، ص: 147، وابن خالويه. الحجة، ص: 98، والداني. التيسير، ص: 69، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 137.

[2]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 298.

[3]. سورة المجادلة، آية: 3.

[4]. سورة آل عمران، آية: 47.

الأفعال التي أوردها القرطبي في تفسيره: نكح، سفد، قرع، وذقط، وضرب الفحل، كما قال القراءتان حسنتان[1].

وفي تحول القراءة من المصدر الثلاثي للفعل إلى المزيد منه، نرى أن ثمة تغيير على المعنى، فأصبح الفاعل لهذا الفعل أكثر من واحد على قراءة من قرأ بالألف، فالمشاركة اقتضت فاعلين اثنين للقيام بالفعل، أي أسند الفعل إلى فاعلين في المعنى، وذكر أبو حيان أن "تماسوهنّ" مضارع "ماسّ"، على وزن فاعَلَ، وقراءة السبعة مضارع "مسست" ويرى أن الفاعل يقتضي إشراك الزوجين في المسيس[2].

نلحظ أن قراءة الجمهور وهم ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر جاءت من الفعل الثلاثي "مسِستُ"، وهنا المعنى بناء على مصدر الفعل، يعني الذي قام بالفعل واحد، أي أن الفعل أسند إلى الرجل دون المرأة.

وفي قوله تعالى: "إنّ الذين يكفرون بآيات اللهِ ويَقتلون النبيينَ بغيرِ حقٍّ ويَقتلون الذين يأمرونَ بالقسطِ من الناسِ فبَشّرْهم بعذابٍ أليمٍ"[3].

ذكر مكي أن الفعل "يُقاتِلون" قرئ بالألف من القتال، وهذه قراءة حمزة، وقرأ الجمهور بغير ألف[4]. وحجة الجمهور في ذلك أنهم عطفوا على قوله تعالى: "ويقتلون النبيين" في الآية نفسها فالله تعالى أخبر عنهم بقتلهم للأنبياء، ثم أورد مكي قوله بأن من يقتل الأنبياء يسهل عليه قتل من هم دون الأنبياء، بسبب كفرهم؛ لأنهم متجرئون على قتل الأنبياء، ومن ثم أصبحوا أكثر جرأة في قتل من هو دون النبي من المؤمنين. فجاء الكلام عند مكي محمولاً آخره على أوله بالإخبار بالقتل عنهم[5].

---

[1]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 289 ــ 290.

[2]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 2، ص: 231، وانظر: الزجاجي. معاني القرآن وإعرابه، ج: 1، ص: 318.

[3]. سورة آل عمران، آية: 21.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 338 ــ 339، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 203، وابن خالويه. الحجة، ص: 107، والأصبهاني. المبسوط، ص: 162، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 158، والداني. التيسير، ص: 73.

[5]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 339.

أما الوجه الثاني للقراءة وهي قراءة حمزة بالألف، فذكر مكي أنه أخبر عنهم بالمقاتلة لا بالقتل، فأخبر عنهم بالسبب الذي يكون فيه القتل، ثم رجح مكي قراءة الجماعة بغير ألف لانتظام الكلام على نسق واحد، ولإجماع القراء.

نلحظ أن الفعل في قراءته على الأصل كما ورد في المصحف أخذ من الثلاثي "قَتَل" فأسند الفعل إلى الكافرين لقيامهم به وحدهم دون مشاركة من يقتلونهم، أي أن الفعل متعلق بطرف واحد بالقتال، وهذا أبلغ في نسبة هذا القتل إليهم؛ لأن القتل لا يمكن أن يشارك به الأنبياء، وقد جعل ابن خالويه القتل أثبت للحجة عليهم[1].

وفي قراءة حمزة فإن الفعل قد أتى من المزيد، أي طرأ تغيير على المعنى، فأصبح أكثر من فاعل للفعل بالمعنى، فأسند الفعل إلى الكافرين والذين يأمرون بالقسط، فتشارك الطرفان بالقتال، وهذا بالمعنى الجديد الطارئ على الفعل "يقتلون" في صيغته الجديدة "يُقاتِلون".

2.1.3.2 الانتقال من "فاعَلَ" إلى "فَعَلَ":

في قوله تعالى: "أفتمارونه على ما يرى"[2].

ذكر مكي أن الفعل "أفتمرونه" قرأه حمزة والكسائي بفتح التاء من غير ألف "أَفَتَمْرونَه"، وقرأ الجمهور بضم التاء وبألف بعد الميم "أَفَتُمارونه"[3]. وحجة قراءة الكوفيين أنهم حملوا على معنى "مرى يمري" من جحد، ومعنى ذلك كما أورد مكي: أفتجحدونه على ما يرى؟ وهذا من طبيعة المشركين الجحود، والنكران لكل ما يأتي به سيدنا محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ فحملوا القراءة على هذا المعنى.

وأما حجة قراءة الجمهور، فقد أتت من حملهم على معنى "مارى يُماري" من جادل، ومعنى ذلك عندهم: أفتجادلونه فيما علمه ورآه؟ واحتجوا بما جاء في قوله

---

[1]. ابن خالويه. الحجة، ص: 107.

[2]. سورة النجم، آية: 12.

[3]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 291،وابن مجاهد. السبعة، ص: 614، وابن خالويه. الحجة، ص: 335، والأصبهاني. المبسوط، ص: 419، والداني. التيسير، ص: 166، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 685.

تعالى: "يُجادلونك في الحقّ"[1]، وذكر مكي كذلك أن قريشاً قد جادلت الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ في أمر الإسراء، وهذه أخبار متواترة كما جاء عند مكي[2].

ثم أشار مكي إلى أن القراءتين متداخلتان؛ لأن الذي يجادل في إبطال شيء فهو جاحد له، ومن جحد شيئاً جادل في إبطاله.

غير أن القراءة بالألف هي الأحب لديه، لإجماع الجمهور عليها، ولأن الفعل تمارون بالألف يتعدى بـ "على"، في حين "جحد" لا يتعدى بـ "على"، فكانت الألف أليق به على حسب تعبير مكي، لدخول "على" بعده.

إذن نلحظ أنه قد وُجِّه تأويل قراءة الفعل من الرباعي إلى معنى المجادلة في قراءة الجمهور، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وأبو جعفر[3]، فمصدر الفعل المضارع "أفتمارونه" جاء مزيداً بمعنى الجحود، في حين قراءة الكوفيين وهم حمزة والكسائي ويعقوب وخلف[4]، جاء مصدر الفعل من الثلاثي بمعنى الجدال، وفي تحول القراءة من صيغة الفعل من المزيد إلى الفعل الثلاثي بالصيغة الجديدة، تحوّل في المعنى، وأفضى التحول إلى دلالة جديدة بالصيغة الطارئة على الفعل "أفتمارونه"، غير أن هذه الدلالة جاءت بمعنى ليس ببعيد عن دلالة الفعل في قراءته الأصلية كما ورد في المصحف الكريم؛ لأن جميع المفسرين اتفقوا على أن الجحود والمجادلة كلاهما يفضيان إلى معنى وأنهما قراءتان صحيحتا المعنى، مفسرين الآية بمعنى أن المشركين قد جحدوا أن يكون رأى الذي أراه الله ليلة الإسراء، فجادلوه في ذلك[5]، وجدالهم هنا يبين جحودهم ونكرانهم لما أتى به الرسول عليه السلام.

---

[1]. سورة الأنفال، آية: 6.

[2]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 295.

[3]. الطبري. جامع البيان، ج: 22، ص: 28.

[4]. المصدر السابق.

[5]. الطبري. جامع البيان، ج: 22، ص: 28.

نلحظ أن قراءة الجمهور جاءت باتفاق على ما هو في المصحف الشريف، وهذا جاء في الفعلين "تمسوهن، ويقتلون"، في حين خالف الجمهور قراءة "وما يخدعون"، بقراءتهم "وما يُخادِعون".

وفي قراءة الفتح بطرح الألف جاءت مصادر الأفعال بالثلاثي "خدع، مسّ، قَتل"، وأما في الصيغة الجديدة فقد جاءت مصادر الأفعال من الرباعي "الخداع، المسيس، القتال".

وقد وافق مكي قراءة "وما يخدعون، وتمسّوهن، ويقتلون" بطرح الألف لعدة أسباب منها:

1. الحمل على المعنى، وهذا في الفعلين "وما يخدعون، وتمسّوهن"، فذكر فيهما مكي مصطلحي الأقوى في المعنى، والأمتن في المعنى.
2. الحمل على اللفظ، وجاء هذا في الفعل "ويقتلون"، عندما ذكر مكي أنه أولى لانتظام الكلام، فحمله على لفظ الفعل الأول من الآية نفسها، وكذلك حمل على اللفظ للمطابقة والمشاكلة في الصيغة البديلة للفعل وهي"وما يخادعون". الجمهور، فجاء اختيار مكي للقراءات القرآنية التي ذُكرت معولاً في ذلك على إجماع الجمهور لها كما في الفعلين: "وما يخدعون، وتمسّوهن".

وقد ساق مكي كذلك النظير القرآني ليدعم حججه ويقوي من صحة المعنى الذي اختاره. وفي المطابقة والمشاكلة سواء في الصيغة البديلة للفعل أو في صورته الأصلية، نرى أنه قد جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج "باب ما جاء في التنزيل من ازدواج الكلام والمطابقة والمشاكلة وغير ذلك"، ذاكراً أنه باب واسع، فيقول: مرة يشاكل اللفظ باللفظ، والمعنى بالمعنى، وباللفظ دون المعنى، وبالمعنى دون اللفظ. فما جاء من ذلك:

قراءة من قرأ "وما يُخادعون إلا أنفسهم" بالألف، طابق به قوله: "يُخادعون الله" وأراد أن يكون اللفظ المثبت هو المعنى[1].

وأما في الفعل "أفتمارونه":

---

[1]. الزجاج. إعراب القرآن، ج: 1، ص: 376.

فقد جاء على النقيض مما ذكرنا من أفعال بقراءته بـألف المفاعلة باتفاق الجمهور من الفعل الرباعي بمعنى مغاير لما في قراءته عند الأخوين "حمزة والكسائي" من الثلاثي، في حين كان متعدياً في القراءة الأولى، وأما في القراءة من الثلاثي أصبح لازماً غير متعدٍّ.

وقد ساق مكي هنا النظير القرآني لقراءة الفعل على أصله "أفتمارونه" في قوله: "يُجادِلونك".

وبين أن الفعل أليق لدخول "على" على الفعل، واختياره لقراءة ألف المفاعلة جاءت لسببين: لإجماع الجمهور، ولأنها أليق، فكانت الأحبَّ لديه، وأما المعنى فقد رأى مكي أن اللغتين متداخلتان، وهما بمعنى واحد، فمن جادل فقد جحد، والذي يجحد الشيء يجادل في بطلانه، فنرى أن المجادلة تفضي إلى نكران الشيء، وكذلك الجحود فإنه يُفضي إلى ذات المعنى.

4.2 التعدي واللزوم:

في قوله تعالى: "وإنّ كثيراً لَيُضِلُّونَ"[1].

ذكر مكي أن الفعل "ليُضلّوا" قرئ بضم الياء، وفي موضع آخر كذلك من سورة يونس: "ربنا لَيُضلون عن سبيلك"[2]، وهذه قراءة الكوفيين (عاصم وحمزة والكسائي)[3].

وجاءت قراءة باقي القراء بفتح الياء "لَيَضلون" وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء في سورة إبراهيم في قوله تعالى: "لِيُضِلُّوا عن سبيلِهِ"[4]، وفي الحج في قوله

---

[1]. سورة الأنعام، آية: 119.

[2]. سورة يونس، آية: 88.

[3]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 449، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 267، وابن خالويه. الحجة، ص: 148، والأصبهاني. المبسوط، ص: 201، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 269 ــ 270، والداني. التيسير، ص: 106.

[4]. سورة إبراهيم، آية: 30.

تعالى: "لِيُضِلَّ عن سبيلِ الله"[1]، وفي لقمان قوله تعالى: "لِيُضِلَّ عن سبيلِ الله"[2]، وفي سورة الزمر في قوله تعالى: "لِيُضِلَّ عن سبيلِهِ"[3]، وقرأ الباقون بالضم في هذه المواضع كما أورد مكي[4].

والحجة التي أوردها مكي لمن قرأ بالفتح أن الفعل قد جاء ثلاثياً غير متعدٍّ، ومثال ذلك عنده "ضلّ فلان يضل في نفسه"، وهذا يعني أنه يدل على إضلاله غيره، أي أنه لا يتعدى البتة؛ لأنه ثلاثي.

وذكر الطبري في تفسيره أن قراءة "لِيُضلون" بمعنى أنهم يُضلون غيرهم، ذاكراً أن هذه قراءة البصريين، والحجازيين[5]، وأما قراءة الفتح "يَضِلُّون"، فتعني أنهم هم الذين ضلوا، أي أن الفعل لازم غير متعدٍّ إلى غيرهم، فدل بالفتحة على أن ماضيه جاء على ثلاثة أحرف، وهذا ما ورد عند ابن خالويه[6].

وأورد ابن زنجلة حجة القراءة بالفتح قوله تعالى: "إنَّ ربَّك هو أعلمُ بمَن ضلَّ عن سبيله"[7]، فهم موصوفون بالضلال لا بالإضلال، وتفسير الآية من ناحية دلالية يعني أنهم يُضلون فيُحرمون ويُحللون بأهوائهم وشهواتهم من غير تعلق بشريعة[8].

وأيد أبو حيان ما ورد عند الزمخشري، من أن كثيراً من الكفار المجادلين يُضلون بالتحريم والتحليل بأهوائهم وشهواتهم بغير علم لديهم، أي بغير شرع من الله هذه على قراءة من ضم الياء[9].

---

[1]. سورة الحج، آية: 9.

[2]. سورة لقمان، آية: 6.

[3]. سورة الزمر، آية: 8.

[4]. سورة إبراهيم، آية: 30، وسورة الحج، آية: 9، وسورة لقمان، آية: 6، وسورة الزمر، آية: 8.

[5]. الطبري. جامع البيان، ج: 9، ص: 515.

[6]. ابن خالويه. إعراب القراءات السبع وعللها، ج: 1، ص: 168.

[7]. سورة النحل، آية: 125.

[8]. انظر: الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 61.

[9]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 4، ص: 211.

وهنا نبين أن القراءتين واضحتان، فمن ضل فإنما يكون الضلال من نفسه، ومن أضل فإنما يكون قد أضل غيره، فالمفعول في قراءة الكوفيين محذوف، وهذا يعد أبلغ في ذمهم؛ لأن القراءة جاءت متضمنة أفعالهم القبيحة، فيذكر السمين الحلبي أنهم كانوا ضالين في أنفسهم، ثم أضلوا غيرهم[1]، وقد ورد في سورة المائدة "أضلوا، وضلوا"[2]، بمعنى ما ذكرنا.

أما قراءة الضم عند مكي فعلى أن الفعل جُعِل رباعياً، أي يتعدى إلى مفعول محذوف، ومعنى ذلك عنده، ليضلون الناس، فهو أبلغ في ذمهم؛ لأنهم لا يضلون الناس إلا وهم ضالون في أنفسهم، وهذا لا يعني عند مكي أنهم إذا ضلوا في أنفسهم يضلون أحداً بذلك الضلال، ودليل الكلام عنده أن الضم يتضمن معناه ومعنى الفتح، هذا أبلغ، في حين أن الفتح لا يتضمن معنى الضم، ويبقى الضم أقوى وهو الاختيار[3].

وبيّن الطبري أنهم يضلون غيرهم في قراءة من قرأ بالضم، مفسراً أن الله تعالى قد أخبر نبيّه عن إضلالهم من تبعهم، ونهاه عن طاعتهم واتباعهم إلى ما يدعونه إليه، مسترشداً بالآية الكريمة على تفسيره، قوله تعالى: "وإنْ تُطِعْ أكثرَ مَن في الأرضِ يُضلُّوك عن سبيلِ اللهِ"[4].

أي أن هذه الآية التي ذُكرت هي نظير الآية القرآنية السابقة، والقراءتان عند الطبري كلتاهما صواب، غير أن قراءة الضم هي أولى القراءتين بالصواب[5].

إذن نرى أن الفعل قد تعدى منهم إلى غيرهم؛ لأن ماضي الفعل جاء على أربعة أحرف، وبين ابن زنجلة في تفسير الآية الكريمة أنها نزلت في قوم من المشركين قالوا للمسلمين: تأكلون ما قتلتم، ولا تأكلون ما قتل الله؟ قالوا فإذا قرئ

---

[1]. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 3، ص: 168 ــ 169.

[2]. سورة المائدة، آية: 77.

[3]. انظر: مكي. الكشف، ج: 1، ص: 449.

[4]. سورة الأنعام، آية: 116.

[5]. الطبري. جامع البيان، ج: 9، ص: 515.

"ليَضلون" بفتح الياء لم يكن في الكلام فائدة، غير أنهم ضالون فقط، وقد علم ضلالتهم بما تقدم من وصفهم، فهم الآن ضالون ويضلون غيرهم بما جاءوا به[1].

نستنتج أن قراءة الفعل بضم الياء من "أضل"، وقراءة الجمهور باتفاق مع عامة القرأة بالفتح من "ضلّ: يَضل"، فهم يضلون الناس لأنهم ضالون في أنفسهم.

وبين القرطبي أن قراءة الكوفيين بالضم جاءت من "أضل"، وفسر أن المشركين قالوا: ما ذبح الله بسكينة خير مما ذبحتم بسكاكينكم[2].

في قوله تعالى: "يُلحِدون في أسمائه"[3].

ذكر مكي أن الفعل "يَلحدون" قرئ بفتح الياء والحاء، وهناك موضع آخر في النحل في قوله تعالى: "يُلْحِدونَ"[4]، قرئ كذلك بفتح الياء والحاء، وهذه قراءة حمزة، وذكر مكي أن الكسائي وافق حمزة على ذلك خاصة في النحل، وجاءت قراءة الجمهور بضم الياء وكسر الحاء[5].

وقراءة الفعل "يَلحَدون" بفتح الياء والحاء عند مكي أنه قد جعل الفعل من "لحد" ثلاثياً، وهذه الحجة أوردها ابن خالويه من قبل، أن الفعل أُخذ من "لحد: يَلحَد".

ووافق ابن زنجلة ما جاء به ابن خالويه، إذ ذكر أن "يَلحدون" يعني يطعنون في أسمائه، و"يُلحِدون" بمعنى يُعرِضون، والقراءة بالضم والفتح عُدّت لغتان عند الكسائي كما أورد ابن زنجلة، فهما من "لَحد، وألحد"، وكلتاهما تعني الميل والعدول عند ابن خالويه.

---

[1]. انظر: ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 270.

[2]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 4، ص: 354.

[3]. سورة الأعراف، آية: 180.

[4]. سورة النحل، آية: 103.

[5]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 484، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 298، وابن خالويه. الحجة، ص: 167، والأصبهاني. المبسوط، ص: 216 ــ 217، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 303، والداني. التيسير، ص: 94.

وأورد الزمخشري أن الإلحاد في الأسماء يكون في تسميتهم الأصنام آلهة، واشتقاقهم اللات من الله، والعُزّى من العزيز[1]، وجاء في البحر "ذروا" بمعنى اتركوهم ولا تحاجوهم ولا تعرضوا لهم، فكان إلحادهم بأن سموا أصنامهم بأسماء الله، وهذه قراءة الكسائي كما ذكر أبو حيان وقراءة ابن وثاب والأعمش وطلحة وعيسى، وبين أن باقي السبعة قرءوا بضم الياء وكسر الحاء[2]، فقراءة الفتح إنما هي من "لحد" الثلاثي، وقراءة الضم من "ألحد" الرباعي.

ذهب القرطبي إلى أن الإلحاد الميل وترك القصد، يقال: ألحد الرجل في الدين، وألحد إذا مال، ومنه اللحد في القبر؛ لأنه في ناحيته[3]، وجاء في اللسان لابن منظور: "اللَحد، واللُحد: الشق الذي يكون في جانب القبر موضع الميت، لأنه قد أُميل عن وسط إلى جانبه، وقيل لحده دفنه، وألحده عمل له لحداً[4].

وبين القرطبي أن كلتا القراءتين لغتان، ذاكراً أن الإلحاد يكون بثلاثة أوجه، أحدها: بالتغيير فيها، وهذا ما فعله المشركون، ومثال ذلك أنهم اشتقوا اللات من لفظ الله، والثاني: بالزيادة فيها، والثالث: بالنقصان منها[5]، وباختصار فإن معنى الزيادة في الأسماء التشبيه، والنقصان التعطيل، أي سلب ما اتصف به، فدلالة الآية تعني اتركوهم ولا تحاجوهم ولا تعرضوا لهم، فإذا كانت القراءتان لغتين، فإن يمكن أن تكونا صيغتين بديلتين أو اختياريتين.

وقرأ الجمهور "يُلحدون" بضم الياء وكسر الحاء، جعلوا الفعل من ألحد إذا مال، وهو أكثر في الاستعمال، لأنه من الرباعي، ودليل ضم الياء قوله تعالى: "ومَن يُرد فيه بإلحاد"[6]، أيضاً إجماعهم في الاستعمال على لفظ "المُلحد" دون اللاحد، وكما ذكرنا من قبل أن الإلحاد الميل عن الاستقامة، وذكر مكي أنه من اللحد؛ لأنه إذا

---

[1]. الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 181.

[2]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 4، ص: 430.

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 4، ص: 536.

[4]. ابن منظور. لسان العرب، "لحد"، ج: 3، ص: 388.

[5]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 4، ص: 536.

[6]. سورة الحج، آية: 25.

حُفر يُمال به إلى جانب القبر، بخلاف الضريح الذي هو حفر في وسط القبر[1]، والضريح والضريحة ما كان في وسطه، والجمع ألحاد ولحود، وجاء في اللسان: ألحد في الدين ولحد، أي: حاد عنه، وألحد: مارى وجادل، وأصله كما أشار ابن منظور من قوله تعالى: "ومن يُرد فيه بإلحاد بظلم"، أي إلحاداً بظلم، فالباء فيه زائدة[2].

فأُخذ الفعل من "ألحد" يُلحد، من الرباعي ومن "لحد: يَلحد" من الثلاثي، وهاتان القراءتان لغتان معناهما واحد.

ومن الملحوظ أن المعنى واحد وهو الميل والانحراف، كما ذكرنا من قبل، ولكن الاستعمال اللغوي يحدد أن "ألحد" هي المستعملة أكثر، فترجح قراءة الجمهور باتفاق جميع المفسرين؛ لأن العرب لا تقول "لاحداً" وإنما تقول: ملحداً، هذا يعني أن اسم الفاعل هنا هو من حدّد أي قراءة تصح أو تكون أقرب إلى الشهرة والاستعمال العام الشائع؛ لأن اسم الفاعل قل ما يأتي من الثلاثي، فالاستعمال اللغوي لاسم الفاعل "مُلحِد" حدد لنا أن قراءة الضم أولى من قراءة الفتح.

في قوله تعالى: "،إخوانُهم يَمُدونهم في الغي"[3].

ذكر مكي أن الفعل "يُمُدونهم" قرأه نافع وحده بضم الياء وكسر الميم، وقرأ الجمهور بفتح الياء وضم الميم "يَمُدونهم"، وهما عنده لغتان من "مدّ، وأمدّ" وبين أن "مدّ" أكثر بغير ألف[4]، وهذا يعني أنهما صيغتان بديلتان اختياريتان، وهو أمر صرفي يحدد العلاقة النحوية.

ويقال مددت في الشر وأمددت في الخير حسب تعبير مكي، ثم أشار إلى أن الآيات الكريمة التي ذُكرت في الخير جاءت من "أمدّ" ومثال ذلك قوله تعالى: "أنما

---

[1]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 484.

[2]. ابن منظور. اللسان، ج: 3، ص: 389.

[3]. سورة الأعراف، آية: 202.

[4]. مكي. الكشف، ج: 1، ص: 487، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 301، والأصبهاني. المبسوط، ص: 218، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 306، والداني التيسير، ص: 115.

نُمدّهم به من مال"[1]، وقوله تعالى: "وأمددناهم بفاكهة"[2]، ثم بين أن الله عز وجل قال في الشر: "ويَمُدهم في طغيانهم"[3]، فجاء الفعل هنا بالفتح، لأنه متعلق بالشر، وهذا دليل على قوة فتح الياء في الفعل "ويَمُدهم"، وهذه القراءة عند مكي هي المختارة "ويَمُدونهم" لإجماع الجمهور عليها، وإجماع الجمهور ليس أمراً لغوياً، ولكنه قضية تداولية استعمالية تتعلق بشيوع القراءة.

وقد ذكر النحاس[4] أن الضمير للمشركين، وأن قراءة أهل المدينة بضم الياء قد أنكرها أهل اللغة وخصهم بالذكر منهم: أبو حاتم وأبو عبيد، فيذكر أن أبا حاتم لا يعرف لها وجهاً، إلا أن يكون المعنى زيادة في الغي عنده، وكذلك بين أن أبا عبيد قال: إذا أكثر شيء شيئاً بنفسه، يعني "مدّه"، وإذا أكثره بغيره قيل: "أمده"، "يُمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة"[5]، ويبدو التفريق هذا غير أكيد بالقياس إلى أنهما صيغتان بديلتان.

فالقراءة بضم الياء وكسر الميم تأتي من "أمد: يُمِد" وحجة ذلك عند ابن زنجلة قوله تعالى: "وأمددناكم بأموال وبنين"[6]، ويمدونهم في الآية الكريمة تعني يزيدونهم غياً، ثم بين أن الجمهور قرءوا بفتح الياء وضم الميم من "مد: يَمُد" إذا جر؛ لأن قوله تعالى: "يَمُدونهم" تعني يجرونهم في الغي، وتعني أيضاً يتركونهم، واستشهد على كلامه بأن العرب تقول: لأمدنّك في باطلك، أي لأتركنّك فيه ولا أخرجك منه[7].

وأيد القرطبي كلام مكي أن "مد" أكثر بغير الألف[8]، وعودة الضمير في "إخوانهم" على الجاهلين أو غير المتقين، يفسر لنا أن الشياطين الذين كان الجهلة

---

[1]. سورة المؤمنون، آية: 55.

[2]. سورة الطور، آية: 22.

[3]. سورة البقرة، آية: 15.

[4]. النحاس. إعراب القرآن، ج: 2، ص: 172.

[5]. سورة آل عمران، آية: 125.

[6]. سورة الإسراء، آية: 6.

[7]. انظر: ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 306.

[8]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 4، ص: 553.

إخوة لهم، يمدونهم في الغي، بمعنى أنهم عضد لهم، وهذا في قراءة من قرأ بفتح ياء "يَمدونهم"، وقراءة "يُمدونهم" بضم الياء وكسر الميم إنما هي من الإمداد، بمعنى المعاونة والمساعدة، وكما فسر الزمخشري بمعنى يعاونونهم، فجاءت واو الجماعة في "يَمدونهم" ضمير الإخوان[1].

في قوله تعالى: "يَفقهونَ قولاً"[2].

ذكر مكي أن الفعل "يُفقِهون" قرأه حمزة والكسائي بضم الياء وكسر القاف، وقرأ الجمهور "يَفقهون" بفتح الياء والقاف[3].

وحجة الضم عند مكي أن الفعل قد جُعل رباعياً، فتعدى إلى مفعولين، أحدهما محذوف، وتقدير الكلام عنده: لا يكادون يُفقِهون الناس قولاً، أو يُفقِهون أحداً قولاً، بمعنى لا يُفهم كلامهم، فهم لا يُفهمون الناس كلامهم، فأصبح الفعل هنا متعدياً إلى غيرهم.

وفسر الطبري من قبل أن قراءة ضم الياء وكسر القاف "يُفقِهون" هي قراءة عامة قرأة الكوفة، من أفقهت فلاناً، أفقهه إفقاهاً، بمعنى إذا أفهمته ذلك[4]، وهي قراءة حمزة والكسائي كما بين مكي.

وحجة قراءة الفعل عند مكي أن الفعل جُعل ثلاثياً، وتعدى إلى مفعول واحد وهو القول، فيذكر مكي أنه يقال: فَقِهت الشيء، وأفقهْتُ زيداً الشيء، وجاءت القراءتان صحيحتين عند القرطبي، فهم لا يفقهون من غيرهم، ولا يُفقِهون غيرهم[5].

---

[1]. الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 191، وانظر: السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 3، ص: 390.

[2]. سورة الكهف، آية: 93.

[3]. مكي. الكشف، ج: 2، ص: 76، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 379، وابن خالويه. الحجة، ص: 236، والأصبهاني. المبسوط، ص: 283، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 432، والداني. التيسير، ص: 118.

[4]. الطبري. جامع البيان، ج: 15، ص: 387.

[5]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، ص: 384.

وفسر الزمخشري دلالة ذلك بعدم الفهم، أي لا يكادون يفهمونه، إلا بجهد ومشقة من إشارة كما يفهم البكم، ذاكراً أنه وردت قراءة "يُفقِهون" بمعنى أنهم لا يُفهمون السامع كلامهم، ولا يبينونه؛ لأن لغتهم غريبة مجهولة[1].

وعلى هذا فإن معنى الآية قد تغير بسبب التحول في القراءة، فعلى قراءة الفتح أنهم في أنفسهم لا يفقهون كلام أحد، ومعنى قراءة الضم لا يكادون يُفقِهون أحداً كلامهم لعجمته، فقراءة الفتح من "فقه: يفقه فقْهاً"، وأما في قراءة الضم، فيذكر ابن زنجلة أنه عندما يقال: أفقِهْني ما تقول، يعني أفهِمني ما تقول[2].

هذا يعني أن قراءة "يُفقِهون" حُذف فيها المفعول، بمعنى أنهم لا يُفقهون أحداً قولاً، مع أن قراءة فتح الياء في "يَفقهون" لم يتم بها حذف، والمعنى لا يفقهون ولا يتفقهون عند النحاس[3].

وقال أبو حيان: كأنه فُهم من نفي يكاد يقع منهم الفهم بعد عسر، هذا في قراءة فتح الياء، وأما بالضم أنهم لا يبينون كلامهم؛ لأن اللغة مجهولة[4].

في قوله تعالى: "ولم يَقتُروا"[5].

ذكر مكي أن الفعل "يُقتِروا" قرأه نافع وابن عامر بضم الياء وكسر التاء، جعلاه من أقتر الرجل إذا افتقر، ودليل ذلك قوله تعالى: "وعلى المُقتِر قدره"[6]، وذكر مكي أن الفعل "يَقتِروا" قرأه أبو عمرو وابن كثير، والقراءة الثالثة هي قراءة

---

[1]. الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 746.

[2]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 432.

[3]. النحاس. إعراب القرآن، ج: 2، ص: 473.

[4]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 163، وانظر: الرازي. مفاتيح الغيب، ج: 21، ص: 171، والسمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 481، والشوكاني. فتح القدير، ج: 3، ص: 311.

[5]. سورة الفرقان، آية: 67.

[6]. سورة البقرة، آية: 236.

الجمهور، بفتح الياء ولكن بضم التاء "يَقتُروا"، وهنا القراءتان جاءتا من الثلاثي في الفعل، أي قتر يقتِر ويقتُر، نحو: عكف يعكِف، ويعكُف[1].

وجاء عند الطبري في تفسيره أن هذه القراءات الثلاثة على اختلاف ألفاظها لغات مشهورة في العرب، وقراءات مستفيضة في قرأة الأمصار بمعنى واحد، وبأيتهما قرأ القارئ فمصيب[2].

فذكر القرطبي أن أهل المدينة وهم نافع وأبو جعفر ومعهم ابن عامر قارئ الشام، قرءوا بضم الياء وكسر التاء، من أقتر يُقتِر، وقد عُدت هذه القراءة أنها من الشاذ، كما ذكر القرطبي نقلاً عن النحاس[3].

ثم بين الطبري أن قراءة الكوفيين وهم عاصم وحمزة والكسائي كانت بفتح الياء وضم التاء، ومن قتر يقتُر، وأضاف القرطبي الأعمش ويحيى بن وثاب مشيراً على أن هذه القراءة حسنة من قتر يَقتُر، ثم بين النحاس أن هذا القياس في اللازم[4]، نحو: قعد يقعُد[5].

أما في القراءة الأخيرة فبين الطبري أن ابن كثير وأبا عمرو قرآ بفتح الياء وكسر التاء، أي "يَقتِروا" من قتر يَقتِر، وهذه أيضاً عند القرطبي قراءة حسنة.

والحجة لمن قرأ بفتح الياء وكسر التاء أنه أخذه من قتر يَقتِر، مثل: ضَرِبَ يضرب، والذي ضم التاء قد أخذه من قتر يَقتُر، مثل: خرج يخرج، وحجة من ضم الياء وكسر التاء قد أخذه من أقتر يُقتِر، وهما لغتان عند ابن خالويه ومعناهما قلة الإنفاق[6].

---

[1]. مكي الكشف، ج: 2، ص: 147، وانظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 466، وابن خالويه. الحجة، ص: 266، والأصبهاني. المبسوط، ص: 324، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 513 ــ 514، والداني. التيسير، ص: 164.

[2]. الطبري. جامع البيان، ج: 17، ص: 504.

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 7، ص: 370.

[4]. انظر: النحاس. إعراب القرآن، ج: 3، ص: 167.

[5]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 7، ص: 370.

[6]. ابن خالويه. الحجة، ص: 266.

وقد جاء في البحر ما جاء عند مكي من الأوجه الثلاثة لقراءة "يقتر" غير أن أبا حيان ذكر في قراءة نافع وابن عامر بضم الياء وكسر التاء، أن التاء قد جاءت مشددة، ذاكراً أنها كلها لغات في التضييق، حيث إن أبا حاتم قد أنكر لغة من قرأ "أقتر" رباعياً[1].

وأورد الزمخشري نظيراً لهذه الآية الكريمة في قوله تعالى آمراً رسوله: "ولا تجعلْ يدَك مغلولةً إلى عنقك ولا تبسطها كلَّ البسط"؛ لأن الله تعالى وصفهم بالقسط، الذي هو بين الغلو والتقصير[2].

وقال الرازي مؤيداً لما جاء عند الزمخشري في تفسيره أن القتر والإقتار والتقتير كلها لغات تعني التضييق، الذي هو نقيض الإسراف؛ لأن الإسراف مجاوزة الحد في النفقة[3].

ما يمكن ملاحظته على أفعال هذا القسم أن مكياً قد وافق الجمهور في قراءتين للفعلين "يُلحِدون"و "يُمِدون"، فجاء الفعل الأول من الرباعي وكانت صيغة الفعل أكثر في الاستعمال كما جاء في تعبير مكي، ونتج عن تغيير القراءة تحول في صيغة الفعل إلى الثلاثي اللازم، لكن ما جاء به مكي من أن قراءة الضم من الرباعي هي الأكثر في الاستعمال، يجعلنا نتوصل إلى أن الاستعمال اللغوي هو المسئول بالدرجة الأولى عن تحديد القراءة، زيادة على النظير القرآني من الآيات الأخرى التي استشهد بها مكي تقوي رأيه وحججه.

أما الفعل الثاني الذي جاء رأي مكي فيه متفقاً مع الجمهور، كان بعكس ما ذكرنا آنفاً، فقد جاء الفعل من الثلاثي مشيراً إلى أن الفعل من الثلاثي أكثر بغير ألف، هذا يعني أن الاستعمال اللغوي أيضاً هنا هو المسئول عن تحديد قراءة الفعل، زيادة على النظير القرآني من الآيات الكريمة التي ساقها مكي لتقوي حججه في الفعل الثلاثي.

---

[1]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 514.

[2]. الزمخشري. الكشاف، ج: 3، ص: 292.

[3]. الرازي. مفاتيح الغيب، ج: 24، ص: 109، وانظر: السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 263، والشوكاني. فتح القدير، ج: 4، ص: 101.

وأما الفعلان يفقهون ولم يقتروا، فقد بين مكي أن الجمهور اتفقوا في كلا الفعلين على الثلاثي منهما، وجاءت آراء حمزة والكسائي على الرباعي من الأول، وآراء نافع وابن عامر على الرباعي من الفعل الثاني، غير أن مكي هنا لم يذكر رأيه البتة في اختياره للقراءات، فجاء الفعل الأول متعدياً إلى مفعول واحد، على الرغم من أنه ثلاثي، وفي تحويله للصيغة الأخرى في قراءة حمزة والكسائي تعدى إلى مفعولين، أحدهما محذوف، أي الفعل هنا مزيد للتعدية، لكن ما نلحظه أن المعنى العام لم يتغير كلياً، وإنما بقي تغير جزئي متأتٍ من علاقة الفعل بالمسند إليه.

وأما الفعل الثاني: لم يقتروا" فقد جاء في قراءتين من الثلاثي، وفي قراءة أخرى من الرباعي.

ونلحظ في القراءات الثلاث أن جميعها بقي يدور حول معنى واحد، أي أن اشتراك المعنى في القراءات الثلاث واحد.

وأما آخر فعل "ليُضلون" نلحظ أن مكياً قد خالف الجمهور، ولم يتفق معهم في قراءتهم الفعل بالفتح، وجاء اتفاقه مع قراءة حمزة والكسائي بالضم؛ لأنه كما يرى أن الضمة أقوى، فجاء الفعل هنا رباعياً متعدياً في قراءة الأخوين، وما نلحظه هنا أن المعنى رجح قراءة الضم، فدلالة الفعل من الرباعي قد اختلفت عن دلالة الفعل من الثلاثي، هذا يعني أن التعدية في قراءة الأصل أو في التحول عن الأصل لها دور في المعنى.

فما قرئ من أفعال على الأصل بالضم كان من الرباعي، وما قرئ من أفعال بالصيغة الجديدة أيضاً بالضم كان من الرباعي.

وما قرئ كذلك بالفتح من الأفعال على الأصل كان من الثلاثي، وما نتج من صيغة جديدة للأفعال ذاتها كان أيضاً من الثلاثي.

الفصل الثالث

ظاهرة التذكير والتأنيث

1.3 الأصل اللغوي لتذكير الفعل وتأنيثه:

تُعدُّ ظاهرة تذكير الفعل وتأنيثه من أبرز الظواهر التي وقعت في اللغات القديمة، لاسيّما اللغات الساميّة، حيث إنّ القدماء تعاملوا مع المذكّر والمؤنّث كل على حدة، وقد أشارت بعض الكتب التي عرضت لهذه الظاهرة إلى أن الساميين القدامى كانوا يطلقون كلمة خاصة للمذكر، وأخرى مختلفة للمؤنث.

ومن أمثلة ذلك في اللغة العربية، كلمة: "حمار" للمذكر، في مقابل كلمة "أتان" لأنثى الحمار، وكذلك في السريانية: "gaḏyā" أي: "جدي"، في مقابل: "ezzā<" أي: "عنز"، ومثل ذلك في اللغة العبرية كلمة: "ayil<" وهي: "كبش"، في مقابل: "rāḥēl" أي: "نعجة"[1].

غير أن هذه الطريقة التي اعتمدتها اللغات السامية في نظرتها للموجودات من حولها تجعل اللغة تزداد بشكل ملحوظ، وتكون ألفاظها كثيرة جداً، وكي لا تتكاثر ألفاظ اللغة بشكل كبير جداً في مخزونها اللغوي ارتأت اللغات أن تجعل علامات ومميّزات للتأنيث تُفرّق بين المذكر والمؤنث، دون اللجوء إلى كلمة أخرى، فأصبحت هذه العلامات تلتصق بالصفات والأسماء الحقيقية لكل من المذكر والمؤنث، ولكن ما جرى في بعض الأسماء والصفات المرتبطة بعلامات التأنيث التي ليس لها حقيقة التأنيث، ولا صلة لها بالجنس الحقيقي؛ دفع بعض اللغويين إلى وضع قسم ثالث زيادة على المذكر والمؤنث هو القسم الذي أطلق عليه لفظ "المحايد"[2].

ولقد عبّر بعض اللغويين المعاصرين عن هذا القسم الثالث بـ "المؤنث النحوي"، أو "النوع النحوي"؛ وإنما جاء وسيلة للتعبير عن المحايد، أي الأسماء

---

[1]. عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، 1985م، ص: 251.

[2]. انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 251.

والصفات التي لا صلة حقيقية لها بالتذكير والتأنيث، من مثل "الصالحات، والسيئات" التي وردت في القرآن الكريم، وجاء الفعل معها تارّة بالتذكير وتارّة بالتأنيث[1].

وقد برزت أهمية التذكير والتأنيث من أهمية معرفة الإعراب، بل قد تفوق ذلك؛ لأن من أهمية معرفة الإعراب معرفة المذكر والمؤنث، حيث ذكر أبو بكر الأنباري أن العيب قد لزم كل من أنّث مذكراً، أو ذكّر مؤنثاً، وهذا العيب بمنزلة من نصب مرفوعاً، أو خفض منصوباً، أو نصب مخفوضاً[2].

أما العلامات الخاصة أو ما يعرف بمميزات التأنيث في علم اللغة المعاصر فهي: التاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة، وهذه العلامات هي العلامات اللّفظية، فأما التاء فهي على ثلاثة أنواع: التاء المربوطة، والتاء المبسوطة، والألف والتاء.

وفي المقابل لا يوجد أي علامات أو مميزات خاصة بالتذكير، "فكل ما ليس بمؤنث حقيقي، ولا يحمل مُميّز التأنيث هو مذكّر لغوياً"[3]، وأما علامات التأنيث التي تلحق أواخر الأسماء والصفات في اللغة العربية ولا علاقة لها بالجنس الحقيقي فقد سُمّيت بالمؤنثات السماعية لخلوها من تلك العلامات؛ ولأنه قد رُوي فيها التذكير، وهذا عائد للقبائل العربية التي سُمعت فيها تلك الألفاظ، مرّة على التأنيث وأخرى على التذكير، فبعضهم يقول: العَضُد، والعُضْد، على التأنيث، وبعضهم يقول: على التذكير[4].

وقد وردت هذه اللواحق الثلاث في أسماء وصفات مرتبطة بأفعال في القرآن الكريم، تارّة على وجه التأنيث، وأخرى على وجه التذكير، وهو ما سندرسه في هذا

---

[1]. الأب هنري فليش اليسوعي. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت – لبنان، ص: 70.

[2]. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي،بغداد – العراق، الطبعة الأولى، 1978م، ص: 87.

[3]. نور الدين، عصام. المصطلح الصرفي، مميزات التذكير والتأنيث، دار الكتاب العلمي، الطبعة الأولى، 1988م، ص: 232.

[4]. عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 255.

الفصل الموسوم: بـــ "تذكير الفعل وتأنيثه"، وقد تناول هذا الفصل الأفعال الموجـــودة في كتاب الكشف لمكي بن أبي طالب، وتحديداً الأفعال المضارعة التي وردت فـــي القرآن الكريم على وجه التذكير مرة، وعلى وجه التأنيث أخرى.

وأما مجيء الأفعال مع مؤنثها مرة على التذكير وأخرى على التأنيث فقد جاء لأربعة أسباب أو علل أدرجت تحت أربعة أقسام.

أولها: أن المؤنّث جاء على صورة جمع التكسير، وهذا خـــارج عـــن نطـــاق الجمعين "جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم"، من الناحيـــة الإعرابيـــة؛ لأن جموع التكسير في الحالة الإعرابية مشابهة للأسماء.

ومن المعروف أن اللغة العربية جعلت لجموع التكسير جموعاً للقلة وأخـــرى للكثرة، فأوردت للعدد القليل "من ثلاثة إلى عشرة" صيغاً هي: أفعُل، وأفعال، وأفعِلة، وفِعْلة، وما تبقى من صيغ فهو للعدد الكثير.

وقد فسّر فليش شيوع استخدام صيغ "أفعُل وأفعـــال وأفعِلـــة" للعـــدد القليـــل؛ بملاصقة الهمزة للجمع المُكسّر، فوجود هذه السابقة في الصيغ الثلاث طريقة للدلالة على العدد القليل[1]، وقد تنوعت صور الأسماء والصفات التي جاءت مرتبطـــة مـــع الأفعال المضارعة في الآيات الكريمة متصلة بلاحقتي: التـــاء المربوطـــة، نحـــو: "ملائكة"، والألف المقصورة، نحو: "أسرى"، وصورة أخرى جـــاءت علـــى جمـــع التكسير هي لفظة: "ظِلال"[2].

وقد ذهب اللغويون إلى أن الألف في "فُعلى" تأتي للتأنيث في حـــال الوصـــف على ضربين: مفرد وجمع، فما كان مفرداً نحو: "سكران وسكرى"، وما كان جمعـــاً نحو: "جريح وجرحى" ومثله: "أسير وأسرى"[3]، وهذا التفسير يُقوّي علل القُرّاء فـــي توجيههم القراءات القرآنية في بعض الأفعال التي وردت على التذكير والتأنيث.

فمن المعروف أن يكون هناك مطابقة بين الفعل ومؤنثه في القراءة القرآنيـــة، وأعني بالمطابقة تأنيث الفعل وتذكيره، بناء على تأنيث الاسم وتذكيره، وهـــذا مـــا

---

[1]. هنري فليش. العربية الفصحى، ص: 66 ــ 67.

[2]. المرجع السابق.

[3]. نور الدين. مميزات التذكير والتأنيث، ص: 257.

يقتضيه قانون المشاكلة اللفظية، أو الانسجام النطقي، بين الفعل ومؤنثه، نحو: "يـــومَ تَشهدُ عليهم ألسنتُهم"[1]، فاقتضت العلاقة الإسنادية بين الفعل وفاعله أن يـــسيرا فـــي القول على نمط واحد، فناسب سابقة التاء في الفعل لاحقة التاء المربوطة في الاسم، هذا عندما يقتضي السياق هذه المطابقة.

لكن ما جرى أن القرّاء قد قرءوا الفعل تارّة بالياء وأخرى بالتاء، فمن أنّث فقد أخرج الفعل على لفظ الكلمة، وهذا توجيه قراءة الفعل بالتاء، ومن ذكّر فقد أخـــرج الفعل على المعنى، وهذا توجيه قراءة الفعل بالياء[2]، إذن ما جاء على صيغة جموع التكسير مرتبطاً بلواحق التأنيث، جاز في فعله التأنيث والتذكير.

أما القسم الثاني فقد وردت فيه علّة الفاصل بين المؤنث وفعله، فقد أورد أبـــو بكر الأنباري أن أفعال المؤنث إذا لاصقتها كان الاختيار إثبات التاء وكـــان حـــذفها قبيحاً، وقد فسر الأنباري القبح بأن التأنيث باب مغاير ومضاد لبـــاب التـــذكير، وإذا فُصل بين المؤنث وفعله بشيء اعتدل التذكير والتأنيث[3].

فتقول: ضربَ زيداً هندٌ، وضربتْ زيداً هندٌ، فالتأنيث هنا على لزوم القيـــاس، وأما التذكير فيُفسَّر على أنه لمّا حجز بين المؤنث وفعله بحاجز رجع الفعـــل إلـــى أصله وإنما القياس التأنيث، ولكن التذكير في مثل هذه الحالة جائز ولـــيس واجبـــاً، وهذه حجة ثانية للقراء في تفسيرهم القراءة للفعل على وجه التذكير والتأنيث ومـــن ذلك قوله تعالى: "ولم تكنْ لهُ فئةٌ ينصرونهم"[4]، فجاء الفاصل ــ الجار والمجرور له ــ بين الفعل ومؤنثه، حاجزاً رجّح قراءة الفعل بالتاء على القياس، وأما قراءة بعض القرّاء "يكن" بالياء على التذكير فكان لجواز ذلك[5].

---

[1]. سورة النور، آية" 24.

[2]. الأنباري. المذكر والمؤنث، ص: 619.

[3]. الأنباري. المذكر والمؤنث، ص: 619.

[4]. سورة الكهف، آية: 43.

[5]. انظر: الأنباري. المذكر والمؤنث، ص: 619 ــ 620.

وأما القسم الثالث فقد وردت فيه علة التأنيث المجازي، أي: التأنيث الذي ليس بحقيقي، فكما نعلم أن هناك ألفاظاً وردت في القرآن الكريم ليست مؤنثة، ولكن لحقت بها علامات التأنيث فجاء الفعل معها مرة مؤنثاً وأخرى مذكراً.

فتذكير المؤنثات المجازية كما أشار علماء اللغة المحدثون ظاهرة تشير إلى التطور، فكل ما ليس بمؤنث حقيقي ولا يحمل مُميّز التأنيث هو مذكّر لغوياً، وهذا يجعلنا نرجع بالفعل على الأصل وهو التّذكير[1].

وأشار بعض علماء اللغة إلى أن ألفاظ اللغة ليست مؤنّثة حتى تلحق بفعلها علامة التأنيث، وعلى ذلك فاللغة تعاملت مع اللّفظ لا مع الحقيقة، فالأنماط اللغوية بعضها قَبِل العلامة جوازاً وهذا يعني أنه يجوز ألا يؤنث الفعل معها[2].

فهذه الظاهرة جعلت العرب تُذكر الفعل مع فاعله أو تؤنثه، فبعض القبائل عدت المؤنث المجازي مؤنثاً حقيقياً فأنثت[3].

وبناء على ذلك نستنتج أن الفعل إذا قرئ على التذكير مع مؤنثه كان هذا جائزاً، وإذا قرئ على التأنيث كان هذا من باب المشاكلة اللفظية.

وأيضاً هذه العلّة ترجّح قراءة القراء بتذكير الفعل مع مؤنثه، وتقوّي حججهم في ذلك.

وأما القسم الرابع فأُدرجت تحته علّة الحمل على المعنى، وقد ذكرنا سابقاً أنّ من أنّث الفعل أخرجه على لفظ الكلمة، ومن ذكّر الفعل أخرجه على المعنى.

فالألفاظ التي جاءت في القرآن الكريم مؤنثة تأنيثاً مجازياً، أي مرتبطة بلواحق التأنيث ذُكّر الفعل معها في موضع، وأُنّث في موضع آخر، ومن أمثلة ذلك: "ملائكة"، فواحده "ملك" وأصله "ملأك"[4]، فإذا ورد الفعل مذكّراً مع لفظ "الملائكة"

---

[1]. نور الدين. مميزات التذكير والتأنيث، ص: 232.

[2]. عبابنة. منهج أبي حيان في توجيه القراءات القرآنية، ص: 249.

[3]. المرجع السابق.

[4]. الخطيب الإسكافي أبو عبدالله محمد بن عبدالله. مبادئ اللغة، حققه وعلق حواشيه: يحيى عبابنة، وعبد القادر الخليل، عمان ــ الأردن، الطبعة الأولى، 1997م، ص: 37.

فإنه يكون محمولاً على معنى الملك، وإذا ورد الفعل مؤنثاً أيضاً مع لفظ الملائكة فإنه يُحمل على لفظ الجماعة.

فالمعنى وهو العلاقة بين اللفظ ومدلوله[1]، قد فسّر توجيه القراءات القرآنية التي حُملت على معنى الكلمة، فبعضهم فسّر الحمل على اللفظ طريقاً موصلاً إلى الحمل على المعنى.

وهذا الأمر جعل المفسرين والقرّاء يُفسّرون جواز تذكير الفعل وتأنيثه؛ لأنّ اللفظ في بعض الأحيان يكون قريباً إلى فهم العبارة المحمول عليها من المعنى.

والآيات الكريمة الواردة تحت هذا القسم توضّح ذلك، وترجّح علل القرّاء في اختيارهم للقراءات القرآنية التي أتت على وجه التذكير.

ومن الملحوظ على هذه الأفعال التي قرئت بالتذكير والتأنيث؛ أن المعنى في كلتا القراءتين لم يتأثر وبقي واحداً.

وكذلك أودّ أن أشير إلى أن الأفعال المضارعة التي ذُكرت تحت كل قسم لم تكن مدرجة تحت علّة خاصة، وإنما اجتمع في الفعل أكثر من علّتين، وربما جاءت العلل جميعها في الفعل نفسه مجتمعة، وقد ذكرت ذلك في نهاية كل فعل عند التّمام من شرحه.

ومن ذلك في قوله تعالى: "واتّقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً ولا يُقْبَلُ منها شفاعةٌ"[2]. فقد أورد مكي أن الفعل قد اجتمع فيه أربع علل، وهذه العلل لمن قرأ الفعل بالياء على التذكير[3].

فيذكر مكي أن ابن كثير وأبا عمرو قرآ الفعل "تُقبل" بالتاء، وقرأ الباقون بالياء[4].

---

[1]. أولمان. دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال محمد بشر، القاهرة ــ مصر، الطبعة العاشرة، 1986م، ص: 81.

[2]. سورة البقرة، آية: 48.

[3]. مكي، الكشف، ج: 1، ص: 238، وانظر: الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 136 ــ 137،

[4]. مكي، الكشف، ج: 1، ص: 238.

فمن قرأ الفعل بالتاء على التأنيث فإنه قد ردّه على لفظ الشفاعة، وأما حجّة من قرأ بالياء "يُقبل" أن "الشفاعة" من المؤنثات المجازية، ولنا في فعلها التذكير والتأنيث، كذلك أن الشفاعة والشفيع واحد، وهذا حمل على المعنى، فجاز لنا تذكير الفعل وتأنيثه على لفظه وعلى معناه[1].

وهاتان العلّتان واردتان عند مكي زيادة على علّتين أخريين هما أنه قد فُرّق بين المؤنث وفعله بالجار والمجرور "منها"، والعلة الرابعة كما ذكر مكي تتمثّل بأنه وقع اختلاف في الياء والتاء، فالأصل عندهم الياء؛ لأن القرّاء أجمعوا على هذا النوع في القرآن الكريم بالتذكير.

1.1.3 جمع التكسير:

في قوله تعالى: "ما كان لنبيٍّ أن يكونَ لَهُ أسرى"[2].

ذكر مكي أن الفعل "يكون" قرئ بالتاء، وهي قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون بالياء[3]. وعلة من قرأ بالتاء عند مكي فلتأنيث لفظ الأسرى لوجود ألف التأنيث، وأما الباقون فجاءت قراءتهم للفعل "يكون" بالياء حملاً على تذكير معنى الأسرى؛ لأن المقصود بهم الرجال. فنرى أن ألف التأنيث قد أكسبت الاسم الجمع، فجاز تذكير الفعل معها وتأنيثه، وجرى ذلك مجرى قوله تعالى: "كذّبت قومُ نوحٍ المُرسلينَ"[4].

---

[1]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 95.

[2]. سورة الأنفال، آية: 67.

[3]. مكي، الكشف، ج: 1، ص: 495، وانظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 309، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 4، ص: 518، والنشار، المكرر، ص: 49، والأندلسي، والسرقسطي، العنوان، ص: 101، والأصبهاني، المبسوط، ص: 223، ومكي، التبصرة، ص: 525، والفراء، معاني القرآن، ج: 1، ص: 418، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج: 6، ص: 378، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 3، ص: 436.

[4]. سورة الشعراء، آية: 105.

وذهب اللّغويون المحدثون إلى أن الألف في "فعلى" على ضربين: مفرد وجمع، فما كان مفرداً نحو: سكران وسكرى، وما كان جمعاً فنحو: جريح وجرحى، وأسير وأسرى[1].

وأورد القرطبي أن أسرى جمع أسير مثل: قتيل وجريح، وأورد في جمع أسير أيضاً أُسارى، بضم الهمزة و"أَسارى" بفتحها[2]. فهذه جموع مختلفة من جموع التكسير يجوز في فعلها التذكير والتأنيث، وأما علة من قرأ الفعل بالياء على التذكير فلأنه قد حمل ذلك على المعنى، وهذا السّبب، سبب آخر من أسباب تذكير الفعل وتأنيثه، وثمّة سبب آخر أورده مكي من أسباب تذكير الفعل وتأنيثه هو أنه قد فرّق بين المؤنث غير الحقيقي وفعله بفاصل، فذكر ابن زنجلة أن أهل البصرة قالوا لما فُصل بين الاسم والفعل بفاصل ذُكّر الفعل؛ لأن الفاصل صار كالعوض[3].

في قوله تعالى: "مِنْ بعدِ ما كادَ يَزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم"[4].

ذكر مكي أن الفعل "يزيغ" قرأه حمزة وحفص بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء "تزيغ" على التأنيث[5]. أما قراءة حمزة وحفص بالياء فعلى تذكير الجمع، ومثله قوله تعالى كما أورد مكي: "وقال نسوةٌ"[6]. فالمؤنث "قلوب" جمع تكسير قُدِّم عليه فعله فجاز في الفعل "يزيغ" التذكير والتأنيث، وكما ذكرنا آنفاً أن جموع التكسير جاز في فعلها التذكير والتأنيث، فإذا أنّثنا الفعل أردنا جماعة، وإذا ذكّرناه أردنا جمعاً[7].

---

[1]. نور الدين. مميزات التذكير والتأنيث، ص: 257.

[2]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 71.

[3]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 313.

[4]. سورة التوبة، آية: 117.

[5]. مكي، الكشف، ج: 1، ص: 510، وانظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 317، وابن خالويه، الحجة، ص: 178، والفراء، معاني القرآن، ج: 1، ص: 454، والأصبهاني، المبسوط، ص: 230، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 5، ص: 109، والنشار، المكرر، ص: 51، ومكي، التبصرة، ص: 531، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج: 1، ص: 103.

[6]. سورة يوسف، آية: 30.

[7]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 325.

وذكر مكي أن الباقين قرءوا بالتاء وحجتهم تأنيث لفظ الجماعة، كما في: "قالت الأعراب"[1].

وأورد ابن زنجلة حجة أخرى للتاء، كما في قوله تعالى: "وتطمئنُّ قلوبُنا"[2]، ذاكراً أنه لم يقرأ أحد من القراء في هذا الموضع بالياء.

وأشار القرطبي إلى أن "تزيغ" بمعنى تتلهّف بالجهد والمشقّة والشدّة، وهي أيضاً بمعنى تميل عن الحق في الممانعة، مُبيّناً أنّ قراءة الفعل "يزيغ" بالياء هي قراءة الأعمش وحمزة وحفص[3].

ـ في قوله تعالى: "أَوَلَمْ يَروا إلى ما خلقَ اللهُ من شيءٍ يَتفيَّؤُ ظلالَه"[4].

ذكر مكي أن الفعل "تتفيأ" قرئ بالتاءين، وهذه قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون بياء وتاء "يتفيأ"[5].

بيّن مكي أن قراءة الفعل بالتأنيث "تتفيأ" فعلى تأنيث لفظ الجمع، وهو "الظلال"، ونرى أن "ظلال" من جموع التكسير التي جاز في فعلها التذكير والتأنيث، والحجة التي جاءت عند ابن زنجلة أنّ "ظلال" جمع خالف الآدميين، فنقول: هذه مساجد وهذه ظلال[6]، وبيّن القرطبي أن أبا عمرو ويعقوب وغيرهما قرءوا بالتاء لتأنيث الظلال، وأما الباقون فذكر أنهم قرءوا بالياء[7].

---

[1]. سورة الحجرات، آية: 14.

[2]. سورة المائدة، آية: 5.

[3]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 255.

[4]. سورة النحل، آية: 48.

[5]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 37، وانظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 373، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 5، ص: 496، والزجاج. معاني القرآن، ج: 3، ص: 202، ومكي، التبصرة، ص: 565، والأصبهاني، المبسوط، ص: 264، والنشار، المكرر، ص: 69، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 4، ص: 330.

[6]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 391.

[7]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، ص: 117.

ثم أورد مكي أن قراءة الباقين من الجمهور بالياء في الفعل "يتفيأ" جاءت لتذكير معنى الجمع، أو الحمل على المعنى؛ لأن الظلال والظل عنده سواء في ذلك.

وأشار أن اختيار تذكير الفعل هو الأفضل؛ لأن الجماعة من القرأة عليه، وتأنيث الجمع غير حقيقي، فلا ذَكَرَ له من لفظه.

في حين بيّن ابن خالويه أن قراءة الفعل بالياء جاء لمناسبة جمع التكسير، وأن كليهما "الفعل والاسم" معرب بالحركات[1].

ثم أن الفعل إذا تقدم في هذه الحالة جاز التذكير والتأنيث، وجاء من مسوغات تذكير الفعل وتأنيثه أن "ظلال" جمع غير حقيقي، فلا ذَكَر من لفظه، وهذان السببان يضافان إلى جمع التكسير لتسويغ تأنيث الفعل وتذكيره.

في قوله تعالى: "يومَ تَشْهَدُ عليهم ألسنتُهم"[2].

ذكر مكي أن الفعل "يشهد" قرأه حمزة والكسائي بالياء، وقرأ الباقون بالتاء[3].

وتوجيه قراءة الفعل "يشهد" بالياء أن تأنيث الجمع غير حقيقي، أي أنه من جموع التكسير، ثم بيّن مكي أن الواحد من الألسنة مذكر، ونحن نعلم أن ما يحمل دلالة جمع التكسير في "ألسنة" وجود سابقة الهمزة، ولاحقة التاء المربوطة، فتقع سابقة الهمزة في جموع التكسير التي للقلة من ثلاثة إلى عشرة في صيغ "أفعُل، وأفعال، وَأفعلة" كنحو: "أشهر، وأجمال، وأغربة"[4]، وأما لاحقة التاء المربوطة تأتي أيضاً في جموع التكسير فيُذكّر الفعل معها ويؤنّث.

---

[1]. ابن خالويه، الحجة، ص: 391.

[2]. سورة النور، آية: 24.

[3]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 135، وانظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 454، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 6، ص: 440، ومكي، التبصرة، ص: 609، والنشار، المكرر، ص: 89، والأندلسي، الكافي، ص: 141، والسرقسطي، العنوان، ص: 138، والأصبهاني، المبسوط، ص: 318، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج: 2، ص: 103 – 104، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 5، ص: 215.

[4]. فليش. العربية الفصحى، ص: 108 – 109.

وعلى ذلك فإن "ألسنة" نمط لغويّ جاز فيه التذكير والتأنيث، ومن ثم اقتضى هذا النمط أن يأتي الفعل "يشهد" معه إما مذكراً أو مؤنثاً، فحجة حمزة والكسائي لقراءتهم الفعل يشهد بالياء؛ فلأن هذا الجمع غير حقيقي، زيادة على أنه جمع تكسير، وللتفريق بين المؤنث وفعله بـ "عليهم".

فهذه العلل الثلاث جعلتهما يميلان إلى القراءة بتذكير الفعل، فيذكر ابن خالويه أن "ألسنة" جمع تكسير، وجاء معه الفعل مقدماً فجاز التذكير؛ لأننا نقول: يقوم الرجال، ولا نقول: تقوم الرجال[1]. وأما قراءة باقي الجمهور للفعل "تشهد" بالتاء فلتأنيث لفظ الجمع في "ألسنة"، كما جاء عند مكي.

وأورد القرطبي أن قراءة العامة بالتاء زيادة على أن "ألسنة" جمع تكسير يُذكّر فعله ويؤنّث، فإن الجار والمجرور "عليهم" قد حالا بين الاسم والفعل، فقُدِّر الكلام: "يوم تشهد ألسنة بعضهم على بعض بما كانوا يعملون من القذف والبهتان"، وهنا جاز تذكير الفعل وتأنيثه بسبب الحائل بينهما[2].

3.1.3 الفاصل بين المؤنث وفعله:

في قوله تعالى: "ولو ترى إذ يتوفّى الذين كفروا الملائكةُ"[3].

ذكر مكي أن الفعل "تتوفى" قرأه ابن عامر بتاءين على تأنيث لفظ الملائكة، وقرأ الباقون بياء وتاء "يتوفّى" على التّذكير[4]. وعلّة قراءة الفعل "تتوفّى" بالتّأنيث أن جميع القراء ردّوه على لفظ الملائكة، وحجة ذلك قوله تعالى: "تحمله الملائكة"[5].

---

[1]. ابن خالويه، الحجة، ص: 261.

[2]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 7، ص: 226.

[3]. سورة الأنفال، آية: 50.

[4]. مكي، الكشف، ج: 1، ص: 493، وانظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 307، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 4، ص: 506، والنشار، المكرر، ص: 48، والأصبهاني، المبسوط، ص: 221، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 3، ص: 427.

[5]. سورة البقرة، آية: 248.

وأما قراءة الفعل بالتذكير "يتوفّى"؛ فلأنه قد فُرّق بين الفعل والفاعل، فجاز تذكير الفعل وتأنيثه كذلك، ولأنّ لفظ الملائكة غير حقيقي، وهذا من مسوغات قراءة الفعل "يتوفّى" بالياء، فلا علاقة للفظ "الملائكة" بالجنس الحقيقي على وجه الإطلاق، فكان تذكير الفعل وتأنيثه جائزاً.

في قوله تعالى: "وإنْ يكُنْ منكم مائةٌ"[1].

ذكر مكي أن الفعل "يكن" قرأه الكوفيون وأبو عمرو بالياء، وقرأ الباقون "تكن" بالتاء[2]. أما علة قراءة الفعل "يكن" بالياء على التذكير فلأنه قد فرّق بين المؤنث وفعله بـ "منكم" كما أورد مكي، فصار الحاجز كالعوض منه[3]، وعلى ذلك جاز تذكير الفعل مع مؤنثه. وأما علّة قراءة الفعل "تكن" عند باقي الجمهور فلأنهم حملوا على معنى المائة، فقوي لفظ التأنيث في الفعل "تكن" بالتاء على تأنيث لفظ المائة، وهذه من مسوغات قراءة الفعل على التذكير والتأنيث، حمله على المعنى؛ ولأن تأنيث لفظ المائة غير حقيقي. فنلحظ هنا أن قراءة الفعل بالتاء إنما جاءت لتأكيد التأنيث بالوصف ليس بالحقيقة[4].

في قوله تعالى: "ولم تكُنْ لهُ فئةٌ"[5].

ذكر مكي أن الفعل "يكن" قرأه حمزة والكسائي بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء "تكن" على تأنيث لفظ الفئة، وهذه القراءة هي المختارة عند مكي[6].

---

[1]. سورة الأنفال، آية: 65.

[2]. مكي، الكشف، ج: 1، ص: 495، وانظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 308، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 4، ص: 517، والسرقسطي، العنوان، ص: 100، والأصبهاني، المبسوط، ص: 222، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 313، والنشار، المكرر، ص: 49، وابن خالويه، الحجة، ص: 172، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 3، ص: 435.

[3]. ابن خالويه، الحجة، ص: 172.

[4]. الأنباري. البيان في غريب إعراب القرآن، ص: 333.

[5]. سورة الكهف، آية: 43.

[6]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 62، وانظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 392، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 6، ص: 130، وابن خالويه، الحجة، ص: 240، ومكي، التبصرة،

فأما علة قراءة التذكير عند حمزة والكسائي فلأنه قد فُرّق بين المؤنث وفعله بالجار والمجرور، فجاء الحائل كالعوض من التأنيث، فجاز قراءة الفعل "يكن" على التذكير، وذكر الأنباري في بيانه أن الفعل "تكن" يُقرأ بالتاء والياء، ذاكراً أن من قرأ بالياء بعلّة الفصل[1].

ونرى أن قراءة الفعل بالتذكير إنما جاءت أيضاً على معنى "فئة"؛ لأنها تعني عند القرطبي أقوام[2]، فلو كان الحمل على اللفظ لقال تعالى: ولم تكن له فئة تنصره.

وقراءة الفعل "تكن" بالتاء عند مكي فعلى تأنيث لفظ "الفئة"، وهو الاختيار؛ لأن الأكثر عليه، ولأنه حُمِل على ظاهر اللفظ، لأن علامة التأنيث ظاهرة في الاسم "فئة"، وهو جمع، والتاء ثابتة في فعل الجمع، وهذا ما بيّنه أيضاً الأنباري على قراءة التاء في الفعل "تكن"، وذلك لأن الفئة مؤنثة[3]، ولكن تأنيثها غير حقيقي، فنرى أن التأنيث غير الحقيقي في كلتا القراءتين مسوغ من مسوغات تذكير الفعل وتأنيثه.

وما قيل في هذا الفعل يقال في الفعل الآتي في قوله تعالى: "كأنْ لمْ تكنْ بينَكم وبينه موَدَّةٌ"[4]. فقد فُرّق بين الفعل "تكن" واسمه "مودّة" بالفاصل، فجاز فيه التذكير والتأنيث، فالذي جرى لهذا الفعل مشابه لما جرى في الفعل السابق، فقام الفاصل مقام علامة التأنيث[5].

ص: 575، والنشار، المكرر، ص: 75، والأصبهاني، المبسوط، ص: 278، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 4، ص: 459.

[1]. الأنباري. البيان في غريب القرآن، ص: 89.

[2]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، ص: 335.

[3]. الأنباري. البيان في غريب القرآن، ص: 89.

[4]. سورة النساء، آية: 73.

[5]. مكي، الكشف، ج: 1، ص: 392، وانظر: الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 533، وابن خالويه، الحجة، ص: 125، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 208.

وفي قوله تعالى: "لا يَحِلُّ لك النساء"[1].

ذكر مكي أن الفعل "تحلّ" قرأه أبو عمرو بالتاء، وقرأ باقي الجمهور "يحلّ" بالياء[2]. فتوجيه قراءة الفعل "يحلّ" بالياء عند مكي؛ فلأن الفاصل قوله: "لك"، قد حال بين الفعل والجمع "النساء"، فجاز هنا التذكير، وهذا الاختيار كما أشار مكي لأن الجماعة عليه. ومن أسباب قراءة الفعل "يحلّ" بالياء فلتذكير الجمع كذلك، زيادة على الحائل بين الجمع وفعله. وأورد ابن خالويه أن "النساء" مؤنث تأنيث حقيقي، وتدل على جمع حقيقي مذكر، فاستُغني عن تأنيث الفعل "يحلّ" وهذا إجماع القراء[3]. وأما قراءة الفعل "تحل" بالتأنيث فلتأنيث معنى النساء، ولتأنيث الجماعة، فهي تدل على جمع حقيقي.

في قوله تعالى: "فيومَئذٍ لا ينفعُ الذين ظلموا معذرتهم"[4].

ذكر مكي أن الفعل "ينفع" قرأه الكوفيون بالياء، وقرأ باقي الجمهور بالتاء "تنفع"[5]. فعلة قراءة الكوفيين وهم عاصم وحمزة والكسائي[6]، أنه قد فرّق بين المؤنث وفعله بالمفعول فقوي تذكير الفعل كما أوضح مكي، وأضاف القرطبي القارئ نافع زيادة على قراءة الكوفيين "ينفع" بالياء[7].

---

[1]. سورة الأحزاب، آية: 52.

[2]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 199، وانظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 523، ومكي، التبصرة، ص: 642، وابن خالويه، الحجة، ص: 291، والزجاج. معاني القرآن، ج: 4، ص: 234، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 579، والسرقسطي، العنوان، ص: 155، والأصبهاين. المبسوط، ص: 359، والنشار، المكرر، ص: 105.

[3]. ابن خالويه، الحجة، ص: 291.

[4]. سورة الروم، آية: 57.

[5]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 186، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج: 7، ص: 180، والسرقسطي، العنوان، ص: 151، والنشار، المكرر، ص: 101، وابن مجاهد، السبعة، ص: 509، ومكي، التبصرة، ص: 635، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 5، ص: 383.

[6]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 562.

[7]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 8، ص: 547.

أما قراءة الفعل "تنفع" بالتاء عند مكي فلتأنيث لفظ المعذرة، فهي مؤنثة تأنيثاً مجازياً باللفظ فقط لا بالمعنى، وهذا ما بيّنه الطبري من أن المعذرة مؤنثة باللفظ فقط[1].

وأورد مكي حجة أخرى لتذكير الفعل هي أن المعذرة والعذر سواء، فحمل القرّاء التذكير على العذر؛ لأنه مذكر.

وما قيل في هذا الفعل يقال أيضاً في الفعل الآتي من قوله تعالى: "يومَ لا يَنفعُ الظالمين معذرَتُهم"[2].

فأورد مكي أن علة الفصل بين المؤنث "معذرتهم" وفعله بالمفعول جعلت الفعل "ينفع" يُقرأ بالتذكير، ومن الملحوظ أن "المعذرة" اتصلت بعلامة التأنيث، غير أن تأثيرها ليس حقيقياً، فهذا سبب آخر لعلّة تذكير الفعل[3].

4.1.3 التأنيث المجازي:

في قوله تعالى: "أم هل تستوي الظلماتُ والنورُ"[4]. ذكر مكي أن الفعل "يستوي" بالياء قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي، وقرأه الباقون بالتاء "تستوي"[5]. وعلة قراءة الفعل "يستوي" بالياء على التذكير تتمثل في أن التأنيث "للظلمات" غير حقيقي، فهي مؤنثة تأنيث مجازي، والجمع بالألف والتاء كما أورد مكي يراد به القلة، والعرب في هذه الحالة تذكر الجمع إذا قل عدده، وهذا من الأسباب التي ذكرناها سابقاً.

---

[1]. الطبري، جامع البيان، ج: 20، ص: 346.

[2]. سورة غافر، آية: 52.

[3]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 245، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج: 7، ص: 470 ومكي، التبصرة، ص: 663، وابن مجاهد، السبعة، ص: 572، والأصبهاني، المبسوط، ص: 390، والسرقسطي، العنوان، ص: 167،وابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج: 2، ص: 272، والنيسابوري، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 634، وابن خالويه، الحجة، ص: 316.

[4]. سورة الرعد، آية: 16.

[5]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 19 ــ 20، وانظر:

وأضاف القرطبي أن ابن محيصن وأبا بكر والأعمش وحمزة والكسائي قرءوا الفعل بالياء؛ لأن تأنيث الظلمات ليس حقيقياً[1]. وبيّن ابن الجوزي في زاد المسير كذلك أسباباً أخرى لتذكير الفعل منها الحمل على المعنى؛ لأن الظلمات والنور هما بمعنى الشرك والإيمان، فحمل على المعنى فجاز التذكير[2]، وهذا السبب أورده مكي فأشار إلى أن المراد بالظلمات الإظلام والظلام، فيذكّر الفعل حملاً على معنى الإظلام والظلام[3]. واحتج الجوزي بقوله تعالى: "فمن جاءه موعظة"[4]، مبيّناً أنّ الموعظة هنا بمعنى الوعظ. فنلحظ على الرغم من التصاق الظلمات بالفعل التصاقاً مباشراً، غير أن الفعل ذُكّر معها؛ لأنها مؤنثة تأنيثاً مجازياً.

وحجّة قراءة الفعل "تستوي" بالتاء أن التّأنيث جاء على ظاهر تأنيث اللفظ "الظلمات"، وهو الاختيار كما جاء عند مكي؛ لأن الجماعة عليه، ولحمله على لفظ الظاهر[5]. وقد بيّن القرطبي أن قراءة التاء في الفعل "تستوي" بالتأنيث لأنه لم يحُل بين المؤنث والفعل حائل. وأشار بعضهم إلى أن التأنيث في الفعل حسن، ولكن التذكير سائغ[6]. وقد بيّن بعضهم في علّة القراءة بالتاء "تستوي" إلى أن القراء ذهبوا إلى اللفظ لا إلى المعنى[7].

في قوله تعالى: "قبل أن تَنفدَ كلماتُ ربي"[8].

ذكر مكي أن الفعل "ينفد" قرأه حمزة والكسائي بالياء، وقرأ الباقون "تنفد" بالتاء[9].

---

[1]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 572.

[2]. الجوزي. زاد المسير، ج: 4، ص: 320.

[3]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 20.

[4]. سورة البقرة، آية: 275.

[5]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 20.

[6]. ابن خالويه، الحجة، ص: 201، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 372.

[7]. انظر: ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 373.

[8]. سورة الكهف، آية: 109.

[9]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 81 ــ 82، وانظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 402، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 6، ص: 169، ومكي، التبصرة، ص: 583، والنشار، المكرر،

أما علة قراءة الفعل "ينفد" بالياء؛ فلأن تأنيث "الكلمات" غير حقيقي، أي أنها مؤنثة تأنيثاً مجازياً، فجاز هنا تذكير الفعل، وربما جاء تأنيث "الكلمات" وتذكيرها من كونها تُذكَّر وتؤنث، أنّ اللفظة مجازية، والألفاظ التي تكون في واحدها الهاء وسقطت، جاز أن نُذكّرها وأن نُؤنثّها، وهذا يرجّح قراءة الفعل "ينفد" بالياء.

وذكر القرطبي ما يرجح قراءة الفعل بالياء أنه قد عنى بالكلمات الكلام القديم الذي لا غاية له ولا منتهى[1].

وأما علة قراءة الفعل "تنفد" بالتاء فلتأنيث لفظ الكلمات، وهو الاختيار كما ذكر مكي؛ لأنه جارٍ على اللفظ وعلى الأصل، ولأن الجماعة عليه، وفي كلتا القراءتين فإنّ اللغة تعاملت مع اللفظ لا مع الحقيقة، فكان هذا خاضعاً لقانون المشاكلة اللفظية[2]، وبقي المعنى في كلتا القراءتين واحداً.

في قوله تعالى: "أن يكون لهم الخِيَرَةُ"[3].

ذكر مكي أن الفعل "يكون" قرأه الكوفيون وهشام بالياء، وقرأ باقي الجمهور الفعل "تكون" بالتاء[4].

فأما قراءة الفعل "يكونَ" بالياء عند مكي فلأن لفظ الخيرة مؤنثة تأنيثاً غير حقيقي، وقد أورد القرطبي أن التذكير جاء في الفعل إنما لأن الخيرة بمعنى الاختيار، وهذا حمل على المعنى[5]، وهو ما أشار إليه مكي وجعله من أسباب تذكير الفعل، وهو أن الخيرة والاختيار سواء، فحُمل على المعنى زيادة على الفاصل بين

ص: 78، والأصبهاني، المبسوط، ص: 285 والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 4، ص: 487.

[1]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، ص: 394.

[2]. عبابنة. منهج أبي حيان، ص: 249.

[3]. سورة الأحزاب، آية: 36.

[4]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 198، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج: 7، ص: 233 ـ 234، وابن مجاهد، السبعة، ص: 522، والسرقسطي، العنوان، ص: 155، والأصبهاني، المبسوط، ص: 358، والنشار، المكرر، ص: 104، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 5، ص: 416.

[5]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 8، ص: 172.

المؤنث وفعله بـ "لهم"، فهذه الأسباب مجتمعة تقوّي من تذكير الفعل مع لفظه المؤنث تأنيثاً مجازياً. وأما قراءة الفعل "تكون" بالتاء، فلتأنيث لفظ الخيرة، وهو الاختيار؛ لأن حمل عند مكي على ظاهر اللفظ، وهذا تأنيث مجازي كما ذكرنا من قبل، فجاز في فعله التأنيث والتذكير. ومن نظائر هذا الفعل قوله تعالى في سورة طه: "أولم تأتِهم بيِّنةُ ما في الصحف الأولى"[1]. فذكر مكي أن "بينة" مؤنثة تأنيثاً مجازياً غير حقيقي، فجاز في الفعل "يأتِهم" التذكير[2].

في قوله تعالى: "تكادُ السّماواتُ يَتَفطَّرْنَ"[3].

ذكر مكي أن الفعل "يكاد" قرئ بالياء وهي قراءة نافع والكسائي، وقرأ باقي الجمهور الفعل "تكاد" بالتاء[4]. وعلة قراءة الفعل "يكاد" بالياء أن التأنيث في السماوات غير حقيقي، ونحن نعلم أن السماوات من الكلمات المحايدة، فتأنيثها ليس بحقيقي، وإنما مجازي، فجاز تذكير الفعل في هذه الحالة. وأورد ابن زنجلة أن العرب تذكّر الفعل المؤنث إذا كان قليلاً، فلفظ "سماوات" جمع قلة لـ "سماء"، فجاز التذكير في الفعل، واحتجّ لذلك بقوله تعالى: "فإذا انسلخ الأشهر الحرم"[5]، فلم يقل: انسلخت[6].

وأما علة قراءة الفعل "تكاد" بالتاء عند مكي فلتأنيث لفظ السماوات، وفسّر القرطبي القراءة بالتاء في الفعل ــ وهي قراءة ابن عباس ــ أن الفعل "تكاد" عائد على معنى أن كل واحدة من السماوات تنفطر فوق التي تليها[7]. وكما ذكرنا من قبل

---

[1]. سورة طه، آية: 133.

[2]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 108، وانظر: ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 465، وابن خالويه، الحجة، ص: 248.

[3]. سورة الشورى، آية: 5.

[4]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 250.

[5]. سورة التوبة، آية: 5.

[6]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 640.

[7]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 25.

أن هذا خاضع لقانون المشاكلة اللفظية. وذكر ابن زنجلة أن الملاصقة بين الفعل ومؤنثه رجّحت القراءة على التأنيث[1].

ومن الأسباب التي أجازت تذكير الفعل وتأنيثه أن السماوات من الجموع التي يجوز معها تذكير الفعل وتأنيثه، فكما ذكر مكي بسبب تذكير الجمع ذُكِّر الفعل[2].

في قوله تعالى: "لا يُؤخَذُ منكم فِديةٌ"[3]

ذَكر مكي أن الفعل "تؤخذ" قرأه ابن عامر بالتاء، وقرأ باقي الجمهور "يؤخذ" بالياء[4]. وعلة قراءة الفعل "تؤخذ" بالتاء فلتأنيث لفظ الفدية، كما أورد مكي، وأشار القرطبي إلى أن ابن عامر ويعقوب قرآ "تؤخذ" بالتاء لتأنيث لفظ الفدية[5]، أي للمشاكلة اللفظية، وبيّن القرطبي أن التذكير في الفعل "يؤخذ"؛ لأن الفدية تأنيثها غير حقيقي، وهي قراءة العامة باستثناء ابن عامر. وأما علة قراءة الفعل "يؤخذ" بالياء؛ فلأن الفدية عند مكي تأنيثها غير حقيقي، أي أنها مؤنثة مجازياً، فحسُن التذكير في الفعل، وهي القراءة المختارة لديه؛ لأن الجماعة عليه[6]. وكذلك من أسباب قراءة الفعل "يؤخذ" بالتذكير الحمل على المعنى، فالفدية والفداء سواء في المعنى الدلالي عند مكي، وكذلك من أجل التفرقة بين الفعل والفدية، فلهذه الأسباب حسُن تذكير الفعل.

---

[1]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 640.

[2]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 250.

[3]. سورة الحديد، آية: 15.

[4]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 309، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج: 8، ص: 222، والفراء، معاني القرآن، ج: 3، ص: 134، وابن مجاهد، السبعة، ص: 626، والأصبهاني، المبسوط، ص: 429، ومكي، التبصرة، ص: 694، والأنباري. المذكر والمؤنث، ص: 621، والنشار، المكرر، ص: 134، والسرقسطي، العنوان، ص: 186.

[5]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 9، ص: 461.

[6]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 310.

وما قيل من أسباب في هذا الفعل يقال في الأفعال الآتية الواردة عند مكي في كتابه الكشف في قوله تعالى: "كي لا يكون دولةً بين الأغنياء منكم"[1]، فقرئ الفعل (يكون) بالياء والتاء (تكون) للأسباب التي ذكرناها آنفاً[2].

وكذلك الفعل في قوله تعالى: "يومَئذٍ تُعرضون لا تخفى منكم خافيةٌ"[3]، حيث قرئ الفعل "يخفى" بالياء؛ لأن خافية مؤنثة تأنيثاً غير حقيقي، وللتفرقة بين المؤنث وفعله بـ "منكم"، ولأنه بمعنى: لا يخفى منكم خافٍ، وقراءة الفعل بالتاء "تخفى" فلتأنيث لفظ "الخافية"[4].

4.1.3 الحمل على المعنى:

في قوله تعالى: "وما منعهم أن تُقْبَل منهم نفقاتهم"[5].

ذكر مكي أن الفعل "يُقبل" قرأه حمزة والكسائي بالياء، وقرأ باقي الجمهور "تُقبل" بالتاء[6]. وعلة قراءة الفعل "يقبل" بالياء على التذكير حمله على معنى "النفقات"؛ لأنها بمعنى الأموال كما أورد مكي، وكما ذكر ابن زنجلة الحمل على

---

[1]. سورة الحشر، آية: 7.

[2]. انظر: مكي، الكشف، ج: 2، ص: 316، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 8، ص: 245، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج: 14، ص: 374، والدمياطي، الإتحاف، ص: 413، ومكي، والأصبهاني، المبسوط، ص: 433، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 6، ص: 294.

[3]. سورة الحاقة، آية: 18.

[4]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 333.

[5]. سورة التوبة، آية: 54.

[6]. مكي، الكشف، ج: 1، ص: 503، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج: 3، ص: 202، وج: 5، ص: 53، ومكي، التبصرة، ص: 528، وابن مجاهد، السبعة،ص : 315، والأصبهاني، المبسوط، ص: 227، والسرقسطي، العنوان، ص: 102، والنشار، المكرر، ص: 50، والزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 280 والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 3، ص: 473.

معنى المصدر، وهو "الإنفاق"[1]، وتقدير الكلام عند مكي "إن يقبل منهم أموالهم"، فجاء الحمل على المعنى فذكّر.

وهذا ما جاء عند القرطبي بأن النفقات والإنفاق واحد، عندما بيّن قراءة الكوفيين للفعل "يقبل" بالياء[2]. وأما علة قراءة الفعل " تُقبل" بالتاء عند مكي فلأن النفقات لفظ مؤنث، وأُسند الفعل إليها، فقرئ بالتأنيث عندهم على لفظ النفقات، لتوافق اللفظان.

ومَن العلل التي أجازت قراءة الفعل بالياء على التذكير أن النفقات تأنيثها مجازي غير حقيقي، ولأنه قد فرّق بينها وبين الفعل بـ "منهم"، فهذان السببان يجوّزان قراءة الفعل على التذكير.

في قوله تعالى: "يُسقى بماءٍ واحدٍ"[3].

ذكر مكي أن الفعل "يُسقى" قرأه ابن عامر وعاصم بالياء، وقرأ الباقون "تُسقى" بالتاء[4]. وعلة قراءة الفعل "يُسقى" بالياء عند مكي فعلى تذكير المضمر المذكر، والمضمر في الآية كما أورد ابن زنجلة هو "القطع المتجاورات والأعناب والزرع والنخيل" فهو يُسقى بماء واحد[5]، وهذا وارد في قوله تعالى: "وجعلْنا فيها جناتٍ من نخيلٍ وأعنابٍ وفجّرنا فيها من العُيون لِيأكلوا من ثمرِه"[6].

وقد فسّر الجوزي في زاد المسير أن الثمر بمعنى الأكل[7]. وأما قراءة الفعل "تُسقى" بالتاء على التأنيث عند مكي أن هذا مردود على لفظ الأشياء التي ذُكرت

---

[1]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 319.

[2]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 162.

[3]. سورة الرعد، آية: 4.

[4]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 19،وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج: 5، ص: 363، ومكي، التبصرة، ص: 552، وابن مجاهد، السبعة، ص: 357، والنشار، المكرر، ص: 64، والأصبهاني، المبسوط، ص: 251.

[5]. ابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 369 ــ 370، وانظر: ابن خالويه، الحجة، ص: 200.

[6]. سورة يس، آية: 34.

[7]. الجوزي. زاد المسير، ج: 4، ص: 304.

فهي مؤنثة، فأُنِّث الفعل معها، ثم يورد مكي أن حجة التأنيث ورود كلمة "بعضها" في قوله تعالى في الآية الكريمة نفسها: "ونفضّلُ بعضها على بعضٍ في الأُكُل"، فجاءت بعضها على التأنيث، ولم يقل: "بعضه".

وبيّن الجوزي أن قراءة الفعل بالتأنيث مردودة على لفظ "جنات"، مشيراً أن هذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. وبيّن ابن زنجلة أن قراءة "تُسقى" بالتأنيث إنْ جاءت حملاً على الزرع، ففي هذه الحالة لا يكون في الفعل تذكير، وإن كانت القراءة "تُسقى" بالتاء حملاً على الزرع والجنات معاً، فإن الفعل يُذكّر ويؤنّث في هذه الحالة، والحجة قوله تعالى: "ونفضّل بعضها على بعض" في الآية نفسها.

في قوله تعالى: "كالمُهلِ يغلي في البطونِ"[1].

ذكر مكي أن الفعل "يغلي" قرأه ابن كثير وحفص بالياء، وقرأ الباقون "تغلي" بالتاء[2].

وعلة قراءة الفعل عند مكي بالياء "يغلي" فعلى التذكير، أي مردود على تذكير "الطعام"، فقد جعلا ــ ابن كثير وحفص ــ "الغلي" للطعام؛ لأنه الفاعل. وتوجيه قراءة الفعل "يغلي" بالياء عند الطبري بمعنى "طعام الأثيم يغلي"، وهذه قراءة أهل مكة عنده[3]. وأما علة قراءة الفعل "تغلي" بالتاء عند مكي، فقد حُمِلت على معنى "الشجرة"، والشجرة مؤنثة، فقرئ الفعل بالتأنيث؛ لأن الشجرة عند من قرأ بهذه القراءة هي التي تغلي. وفسّر الطبري الحمل على معنى "الشجرة" كذلك وقال: المعنى أن شجرة الزقوم تغلي في بطونهم، مشيراً إلى أن هذه قراءة عامة قرأة البصرة والكوفة، وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر، وأبي عمرو وابن عامر ونافع وحمزة والكسائي[4].

---

[1]. سورة الدخان، آية: 45.

[2]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 264، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج: 8، ص: 39 ــ 40 وابن مجاهد، السبعة، ص: 592، ومكي، التبصرة، ص: 673، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج: 2، ص: 309، والنشار، المكرر، ص: 121،

[3]. الطبري، جامع البيان، ج: 21، ص: 58.

[4]. المرجع السابق.

والمعنى واحد في كلتا القراءتين، فبأي القراءتين قرأ القارئ فمصيب؛ لأن القراءتين صحيحتا المعنى، فالشجرة هي الطعام، والطعام هو الشجرة، وأود أن أشير إلى أن الغلي هنا ليس "للمهل"، فلا يجوز حمل التذكير في الفعل "يغلي" على "المهل"، فقد بيّن مكي أن المهل ذُكر في الآية الكريمة للتشبيه فقط، فليس هو الذي يغلي.

في قوله تعالى: "من مَنيٍّ يُمنى"[1].

ذَكر مكي أن الفعل "يُمنى" قرأه حفص بالياء، وقرأ الباقون "تُمنى" بالتاء[2].

وعلة قراءة الفعل "يُمنى" بالياء فقد ردّها حفص على تذكير المني، أي أنه جعل الفعل للمني، كما ورد عند مكي، فجاز في الفعل "يُمنى" أن يُقرأ على التذكير حملاً على معنى "المني" وهذه قراءة ابن محيصن، ومجاهد، ويعقوب، وعيّاش عن أبي عمرو[3].

وأما علة قراءة الفعل "تُمنى" بالتاء، فعلى تأنيث لفظ "النطفة"، أي أن القرأة جعلوا الفعل للنطفة. ونلحظ في كلتا القراءتين أن المعنى واحد، فليس هناك أي تأثير على المعنى؛ لأن "المنيّ" هو النطفة، والنطفة والمني هما من ماء الرجل[4].

---

[1]. سورة القيامة، آية: 37.

[2]. مكي، الكشف، ج: 2، ص: 351، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج: 8، ص: 391، وابن مجاهد، السبعة، ص: 662، ومكي، التبصرة، ص: 715، والنشار، المكرر، ص: 146، والأصبهاني، المبسوط، ص: 453، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 6، ص: 434.

[3]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 8، ص: 369.

[4]. انظر: ابن خالويه، الحجة، ص: 358، وابن زنجلة. حجة القراءات، ص: 739.

5.1.3 الخاتمة

مع نهاية هذا البحث نرى أنه قد عالج مستويين: المستوى النحوي المتمثل في العلاقات التركيبية في جملة الفعل المضارع، والمستوى الصرفي المتمثل بالتحولات، ومعاني زيادات الأفعال، وتناوب الصيغ، وقد وجدت أنَّه يمكن الخروج بالنتائج الرئيسية الآتية:

1. فيما يتعلَّق بقضية الالتفات أو العدول ونظرة مكي بن أبي طالب إلى هذه القضية، فقد قسمت الأفعال المرصودة تحت فصل الالتفات إلى قسمين: قسم قرئ على الالتفات حسب ما جاء في كتب التخريجات وتفاسير القراءات القرآنية، وقسم آخر لم يقرأ على الالتفات، وهذا ما وضّحته كتب التفسير، فلم يرد عند مكي أن هذه القراءة فيها التفات إلا في حالات نادرة عندما عبّر عن مصطلح الالتفات بمصطلح الانصراف والخروج؛ لأن الهدف عند مكي هو تناول موضوع "التغاير في الإسناد إلى الفاعل"، بصرف النظر هل الفاعل واحد أم متغير، كما وجدت أنَّ مكيًّا يهتمُّ بالجانب التركيبي دون الجانب البلاغي في هذه المسألة وكثير من المسائل غيرها، ولعلَّ هذا السبب هو الذي دفعه إلى عدم الاهتمام بمصطلح (الالتفات) وجعله يميل إلى مصطلح الخروج أو الانصراف، وهما مصطلحان يميلان إلى الناحية اللغوية أكثر من حضورهما البلاغي، في حين كان مصطلح الالتفات يمتاز بالبلاغية.
2. يوجد مواضع قرآنية كثيرة جداً لصور الأفعال المضارعة في حالة إفرادها وفي حالة الأفعال الخمسة في كتاب الكشف جاءت على الالتفات، وكان تقسيمي لها منطلقاً من الاتحاد في الفاعل تارة، ومن التحول في الإسناد إلى الفاعل تارة أخرى.
3. لم ترد نونا التوكيد عند مكيّ في كتاب الكشف إلا وروداً قليلاً، وقد أعدت السبب في هذا إلى أنَّ دوران هاتين الأداتين في القراءات القرآنية لم يكن كثيراً، ومع ذلك فقد ظهر لنا أنَّ دخولها على الفعل المضارع بيّن أن لها أثراً دلالياً عميقاً يشير إلى عدم قدرتنا على الفصل بين التركيب والدلالة، فدخول نوني التوكيد على الفعل المضارع يحدث تحولاً متمثلاً بتغيير الحالة الإعرابية للمضارع من

المعرب إلى المبني، وبيّنا هذا عندما مثّلنا ذلك صوتياً لسقوط الحركة الإعرابية للمضارع المجزوم، وهذه التوجيهات تظهر ميل مكي بن أبي طالب القيسي إلى احترام القاعدة النحوية احتراماً كبيراً، وهو ما يؤكّد التزامه التامّ بالشرط الثالث من شروط صحة القرّاء، وهو موافقة العربية (قواعد العربية) ولو بوجه، حتى لو كان هذا الوجه ضعيفاً.

4. وفي الإسناد إلى الفاعل نرى أن نوني التوكيد كان لها أثرها في ذلك على الفعل المضارع، وهذا الأثر إنما جاء من المعنى العام والدلالة؛ لأن المعنى اعتمده علماء المفسرين، وجعلوه من أهم العلل التي لجئوا إليها في تفسيرهم للظواهر القرآنية.

5. الحديث عن تحولات جملة الفعل المضارع لا يمكن التطرق فيه إلى الأصل من وجهة هذه الدراسة لأنّها تتابع مسألة الصيغ البديلة بالدرجة الأولى؛ لأن الحديث كان عن سياق إعرابي وقع فيه النمط اللغوي بحسب تركيب اللغة الذي ورد فيه.

6. فالتحولات التي جرت بين الرفع والنصب، وبين الرفع والجزم، وبين النصب والجزم، بناء على تفاسير تركيبية نحوية ترتكز إلى المعاني الصرفية والنحوية، فلا فرق في بنية الفعل المضارع في كلتا القراءتين من حيث المعنى الذي تؤديانه، وربما حدثت التغييرات في الفعل المضارع من قراءة إلى أخرى لأغراض تم استنتاجها من كتب التفاسير ومن المصدر ذاته، وهو كتاب الكشف لمكي، كارتباط بعض الكلام ببعضه الآخر، وللمطابقة بين آخر الكلام وأوله، ولإجماع الجمهور، ومما لا شك فيه أن إجماع الجمهور يعد حجة لتأييد القراءات أو توجيهها، سواء أكانت هذه القراءات متواترة أم غير ذلك.

7. بالنسبة إلى المراوحة بين الصيغ الصرفية وتناوبها وجدت الدراسة أن هذا التراوح موجود بين الصيغتين في القراءات القرآنية في صور الأفعال المضارعة، ولم نرصد قاعدة تلزم استعمال إحدى الصيغتين؛ لأن كلتا الصيغتين بمعنى واحد، لكن زيادة المبنى في الفعل، اقتضت زيادة في المعنى كما اقتضت تخصيصاً له ضمن المعنى الكلي للكلمة.

8. كانت التخريجات القرآنية عند مكي في الأفعال الخمسة وتحوّلاتها، والمبني للمجهول وتحولاته والمجرد والمزيد وتناوب الصيغ الصرفية وتبادلها تستند إلى النظائر القرآنية، "وهو توجيه نظير"، يستند إلى دلالات اللغة، وتفسير النص القرآني، وبناء على التفاسير فإن القراءات كانت تلتقي في المعنى العام، أي أن الصيغتين الصرفيتين في كلتا القراءتين جاءتا في صيغتين تركيبيتين من الصيغ البديلة أو الاختيارية.
9. في التحول من المبني للمجهول (المفعول) إلى المبني للمعلوم (الفاعل)، فإننا نرى أنها تحولات إسنادية، ولا تُحمّل على الصيغ البديلة.
10. كان ظهور معنى جديد في المجرد والمزيد لا يخالف المعنى الكلي، وإن كان يعطي المعنى بُعداً دقيقاً جزئياً ضمن المعنى الكلي المقصود فقد أضافت التحولات بعداً دلالياً آخر للآية الكريمة.
11. وجدنا في حالات الانتقال من المخفف إلى المشدد أن التشديد حُمِل للمطابقة والمشاكلة اللفظية، وهي علة من علل توجيه القراءة التي يُعتدّ بها، فـ "أكمل، وكمّل" صيغتان اختياريتان لا تضيف إحداهما معنى نحوياً مختلفاً إلى المعنى، فيبقى الفعلان هنا متعديين، فجاز في القراءة الوجهان.
12. بيَّنَ مكي في بعض حالات الأفعال المضارعة التي بحثناها أنها "لغات" عندما كان يرى أن هناك تداخلاً في القراءتين متأتياً من المعنى، ومصطلح "لغات" هذا يعني أن ورودها في الاستعمال حاضر بالصيغ الواردة، ولا علاقة لها هنا باللهجات، فهي صيغ اختيارية بديلة.
13. أمَّا في التبادل بين صيغتي "فاعل، وفعّل" فإن العلة كانت متأتية من المشاكلة اللفظية في الصيغ البديلة للفعل المضارع، كما في "يَخدعون، وتمسُّوهن"، والمعنى واحد.
14. أمَّا في مسألة التعدي واللزوم فتوصلنا فيها إلى أنَّ الاستعمال اللغوي كان مسؤولاً بالدرجة الأولى عن تحديد القراءة، وهذا أمر صرفي يحدد العلاقة النحوية ويتضافر معها، وهذا يعني أنه قد تم الاتفاق على صيغة استعمالية واحدة

في بعض الأنماط اللغوية دون وجود قاعدة تحمل على القسر وإكراه النمط اللغوي القرآني.

15. لا يوجد قاعدة إجبارية في مسألة تذكير الفعل وتأنيثه، إذ لم نر ثمة قاعدة تُلجئنا إلى استعمال إحدى الصيغتين؛ لأن كلتيهما بمعنى واحد، ففي بعض الأحيان نرى أن اللغة قد تعاملت مع اللفظ لا مع الحقيقة، بناء على قانون المشاكلة اللفظية في حالة تأنيث الفعل مع مؤنثه، فتحولات الفعل المضارع جرت هنا قياساً إلى الفاعل، فإما أن يؤنث، وإما أن يُذكّر لوجود علة جمع التكسير، فجاز في أفعال جموع التكسير الوجهان كما في "الملائكة" مثلاً، فيجوز استعمالياً أن نقول: تأتيهم الملائكة، ويأتيهم الملائكة.

وفي الدراسة نتائج أخرى لا نهدف إلى حصرها في هذه الخاتمة، ولكنها موجودة منثورة في مواضعها من هذه الدراسة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وهو مولانا ومرشدنا إلى الحقِّ والصواب، والله من وراء القصد

المراجع

استيتية، سمير شريف (2005م). **اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج**، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، الطبعة الأولى.

الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (د.ت). **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة، مجمع اللغة العربية، دمشق سوريا.

الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود (1270هـ). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، عني بنشره وتصحيحه: محمود شكري الألوسي البغدادي، إدارة الطباعة المنيرية، إدارة إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

الأنباري، أبو البركات (د.ت). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت – لبنان.

الأنباري، أبو البركات (د.ت). **البيان في غريب إعراب القرآن**، ضبطه وعلق حواشيه: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت – لبنان.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (1978م). **المذكر والمؤنث**، تحقيق: طارق عون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد – العراق، الطبعة الأولى.

الأندلسي، أبو عبد الله محمد بن شريح (1959م). **الكافي في القراءات السبع**، مطبوع على هامش المكرر للنشار، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة – مصر.

أولمان، ستيفن (1986م). **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة: كمال محمد بشر، القاهرة– مصر، الطبعة العاشرة.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (1422هـ). **الصحيح المختصر الجامع المسند من أمور رسول الله وسننه وأيامه**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية، الطبعة الأولى.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف (1978م). **كتاب التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت– لبنان.

الجزري، محمد بن محمد الدمشقي (د.ت). **النشر في القراءات العشر**، راجعه: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية، القاهرة ــ مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1979م). **اللمع في العربية**، تحقيق: حسين محمد شرف، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1987م). **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق وكتب هوامشه: محمد بن عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

حسان، تمام (1973م). **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (1990م). **البحر المحيط**، وبهامشه النهر الماد من البحر لأبي حيان، والدر اللقيط من البحر المحيط، لتاج الدين أبي محمد القيسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

ابن خالويه، الحسن بن أحمد (1990م). **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة.

ابن خالويه، الحسن بن أحمد (1992م). **إعراب القراءات السبع وعللها**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل (2000م). **سنن الدارمي**، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، السعودية، الطبعة الأولى.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (1930م). **التيسير في القراءات السبع**، عني بتصحيحه: أوتو برتزل، اسطنبول، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

الدمياطي، أحمد بن محمد (د.ت). **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة**، صححه وعلق عليه: علي محمد الضباع، نشر عبد الحميد أحمد حنفي.

الرازي، فخر الدين محمد بن ضياء الدين (1980م). **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم (1984م). **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد ــ الأردن.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1986م). **الكشاف**، وبذيله أربعة كتب، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (د.ت). **أساس البلاغة**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (1997م). **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة.

السرقسطي، أبو طاهر إسماعيل بن خليف المقرئ (1986م). **العنوان في القراءات السبع**، تحقيق: زهير زاهد، وخليل العطية، عالم الكتب، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي (1981م). **مفتاح العلوم**، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، الطبعة الأولى.

السمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف الحلبي (1994م). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وجاد مخلوف جاد، وزكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح وضبطه وصححه وعلق حواشيه: حمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت – لبنان.

شاهين، عبد الصبور (1980م). **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (د.ت). **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، دار الكلم الطيب، دمشق ـ سوريا، وبيروت ـ لبنان.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (2001م). **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد السند حسين يمامة، دار هجر للطباعة، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

عبابنة، يحيى عطية (1989م). **منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره البحر المحيط في ضوء علم اللغة المعاصر**، رسالة دكتوراه، إشراف: رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس، مصر.

عبابنة، يحيى عطية (2006م). **تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري**، جدارا للكتاب العالمي، عمان- الأردن، وعالم الكتب الحديث، إربد الأردن، الطبعة الأولى.

عبابنة، يحيى عطية (2008م). **قراءة زيد بن علي**، دار الكتاب الثقافي، الأردن.

عبابنة، يحيى عطية، والزعبي، آمنة (2005م). **علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات**، دار الكتاب الثقافي، إربد – الأردن.

عبابنة، يحيى عطية (2000م). **دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية**، دار الشروق، عمان.

عبد التواب، رمضان (1985م). **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية.

عبد المطلب، محمد (1994م). **البلاغة والأسلوبية**، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر لونغ مان، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي (د.ت). **مجاز القرآن**، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر.

العكبري، أبو البقاء (1987م). **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد بجاوي، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية.

ابن عقيل، بهاء الدين (1985م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم الحلبي (1991م). **التذكرة في القراءات الثمان**، تحقيق: أيمن رشدي سويد، دار راسن، السعودية، الطبعة الأولى.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1983م). **معاني القرآن**، دار عالم الكتب، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية.

فراج، نزيه عبد الحميد السيد (1983م). **أسلوب الالتفات دراسة تاريخية فنية**، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (د.ت). **الجامع لأحكام القرآن الكريم**، تحقيق: محمد بيومي، وعبد الله المنشاوي، مكتبة جزيرة الورد، ومكتبة الإيمان، المنصورة – مصر.

القيسي، مكي أبو محمد بن أبي طالب (1982م). **التبصرة في القراءات السبع**، تحقيق: محمد غوث الندوي، دار السلفية، الهند، الطبعة الثانية.

القيسي، مكي أبو محمد بن أبي طالب (1987م). **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة.

كناعنة، عبد الله (د.ت). **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية**، مطبوعات وزارة الثقافة، عمان – الأردن.

المبرد، أبو العباس (د.ت). **الكامل في اللغة والأدب**، مكتبة المعارف، بيروت – لبنان.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (د.ت). **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية.

مسلم، أبو الحسن بن الحجاج (د.ت). **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت--- لبنان.

مطلوب، أحمد (1987م). **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد – العراق.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي (د.ت). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت – لبنان.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1988م). **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت– لبنان، الطبعة الثالثة.

النشار، عمر بن قاسم بن محمد (1959م). **المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر**، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية.

نور الدين، عصام (1988م). **المصطلح الصرفي**، مميزات التذكير والتأنيث، دار الكتاب العلمي، مكتبة المدرسة، الطبعة الأولى.

النيسابوري، الحسن بن محمد بن الحسين (د.ت). **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

الهنداوي، علي إسماعيل السيد (2008م). **الجامع المفيد في شرح الشاطبية في القراءات السبع**، دار الإيمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

اليسوعي، هنري فليش (د.ت). **العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد**، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، دار العلوم، جامعة القاهرة، القاهرة ــ مصر.

*** معلومات شخصية:**

الاسم: سكينة مسلم عبدالقادر الزغاليل

الرقم الجامعي: 620090201016

الكلية: الآداب

القسم: قسم اللغة العربية

التخصص: اللغة العربية: اللغويات (النحو)

السنة: 2011